

سَامِي حَكِيم

مِثاق الجامعة والوحدة العربية

مكتبة الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد علي قنطرة (عمارة الميناء سابقا)



سَامِي حَكِيم

مِلَالُ الْجَامِعَةِ وَالوَحدة العربية

الطبعة الأولى - ١٩٦٦

مركز الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

المقدمة

إذا ذكر اسم الجامعة العربية ، ذكر معه اسم فلسطين ، فهي أول قطر عربي وضع في ميثاقه القومى سنة ١٩١٦ فكرة إنشاء جامعة للدول العربية ، ومن هنا كان الارتباط الوثيق الأكيد بين فلسطين والجامعة . .

وأناحت لى الظروف أن أسير مع الجامعة جنباً إلى جنب ، لازمتها عندما كانت أحاديث عابرة وفكرة طارئة، حتى إذا تطورت الفكرة وقدر لها أن تخرج إلى عالم الوجود ، سعدت مع أبناء العرب بسماع الطلقات المائة التى دوت فى الأرجاء ايذاناً بالمولود الجديد . .

ومن خلال غرفة واحدة خصصتها وزارة الخارجية فى مبناها الحالى لتكون مقراً للأمانة العامة للجامعة ، بدأ العمل لإرساء قواعد الفتح فى دنيا العرب . .

نعم ، كان فتحاً جديداً فى التاريخ العربى بعد أن أصيبت الأمة العربية فى سنها الأخيرة التى سبقت مولد الجامعة بضربات قاصمة مزقت أوصالها وبعثرت قواها ، فنشئت أبناء الاممة الواحدة فى دويلات وإمارات ، ارتبطت بقيود خارجية ثقيلة هدت من كيائها ، حتى إذا اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية وأصبح الشرق العربى مسرحاً للصراع الدولى ، تعالت فى الأرجاء صيحة التجمع العربى .

واختلفت الآراء حول هذا التجمع فالغرب يريده تجمعا لمصلحته

وأطماعه وأحرار العرب يريدوه تجمعا للعرب دون سواهم ، تجمعا يرفع فوق هامته أذى أعلام الكرامة الوطنية والعزة القومية ، وسار الإثنان في الشوط بعيداً ، كل يريد الغلبة لنفسه . .

ومهما قيل في شأن هذا الصراع الخفي تارة والعلني تارة أخرى ، مما تجلي في مباحثات الوحدة التي أسفر عنها ميثاق الجامعة ، واحتوتها بعض فصول هذا الكتاب ، إلا أن الأمة العربية قد أفادت منه كثيراً عندما تكشف الأمور على حقيقة لها ، وظهرت الحبايا وما تطويه الصدور . . وكان عسيراً على العرب أن يعرفوا ما سمعوه ووعوه إلا عن طريق الجامعة التي قيل تحت قبتها ما قيل ، وما حيك حولها من أحاييل . .

وكان عسيراً أن يتم التوافق بين عقليتين وإرادتين ، ولكن المعجزة تمت ، إذ لا بد من أهون الأمرين . .

وجاء ميثاق الجامعة ، فخرجت إلى الوجود الجامعة ، وبعد أيام من مولدها شقت عصا الطاعة عن الذين أرضعوها ، وفككت من حولها القيود التي حاولوا تطويقها حول عنقها ، ومزقت كل الأستار التي تحجب حقيقة الأمة العربية عندما واجهت أول امتحان عسير لها ، إذ اعتدت القوات الفرنسية على بلدين عربيين هما سورية ولبنان ، وتطلعت العرب في كل الدنيا إلى الجامعة ليروا تصرفاتها حيال هذا الأمر الخطير . . . هل تقوى على اجتياز الامتحان ، وما أقساه من امتحان ١١ أم تهازل أمام الضربة الأولى توجه إليها ، فيطويها الفناء بدون كلمة عزاء . .

وأثبتت الجامعة وجودها عندما أعلن الوليد الجديد أن طفولته لن تحجب رجولته ، بل أن رجولته سبقت طفولته ، فوقف أمام العاصفة الدامية التي هبت على جزء من الوطن العربي يسمح جراحه في أنفة

وكبرياء ، وعزة وإباء ، حتى أن فرنسا طلبت في ذلك الحين وساطة الجامعة لوضع حد للجفوة الدائمة التي حدثت بينها وبين لبنان وسورية ... الثائرة الحامية .

وذهل أعضاء الجامعة عندما علوا بهذا النبأ العظيم يتهادى اليهم في رفق ولين في أول اجتماع عقدوه ، ولكنهم أطاحوا عنه وأبوه ، لأن الطالب الوطنية لا تعرف شفاعاة أو وساطة ، والحق الوطني يزداد مع الأيام رسوخاً وتحقيقاً ، كلما معنت قوات الظلم بنشأ وتقتيلاً . . .

ووضعت الجامعة منذ أيامها الأولى البذرة المفتحة للعمل الإيجابي الحقوقي عندما اتفقت الكلمة ، كلمة المجتمعين من العرب ، على تأكيد حق البلدين العرييين في التحرر نهائياً من كل قيد يشدهما إلى فرنسا ، وكان للبلدين ما أرادا بفضل ما اتخذته الجامعة من قرارات وما وضعت من قواعد سياسية وإجراءات ، ولم يعد سراً من الأسرار أن مجلس الجامعة ناقش واتفق على تدابير واسعة المدى لتحقيق آمال البلدين الشقيقين في حالة رفض مطلبها الوطني الراجح ، بالجللاء الناجز غير المائع . .

وعندما بحثت الجامعة العربية أو بمعنى آخر عندما بحث سياسة العرب بصفتهم أعضاء في مجلس الجامعة ، واجههم إزاء عدوان أجنبي صارخ على دولتين عرييتين لم يتمسكوا بحرفية ميثاق الجامعة ، بل طرحوه جانباً ، وتدارسوا الأمر من زاوية العمل القومي والعمل الوطني ، فأحرزوا في هذا المجال ما حقق للبلدين العزة والاستقلال . .

وكانت القضية الثانية التي واجهتها الجامعة العربية هي قضية فلسطين ، وليس عجيباً أو غريباً أن أوضح هنا بأنه لو نفذت قرارات مجلس الجامعة في دوراته المختلفة بشأن فلسطين ، لما حدثت الكارثة أو مثلت الفاجعة ،

إذ عكفت الجامعة على دراسة هذه القضية منذ بدء دورتها الثانية في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ حتى دخول الجيوش العربية فلسطين لإعادة السلام إليها في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ وما تلا ذلك من تطورات . نعم عكفت ودرست وقررت ولكن ذهب معظم ما تقرر إلى عالم مجهول ، انعكست صورته في تلك الكتابة السوداء التي خيمت على فلسطين العزلاء !!

وما زالت هذه القضية التي حاول البعض أن يقسم بها ظهر الجامعة ، عامل بقاء لها لا عامل فناء ، لأن الفناء جرى يحتضن الذين القوا وراء ظهورهم ما اتفقت عليه الكلمة التي قيلت في مجلس الجامعة ، كلمة الحق ، كلمة البقاء ..

وليس هنا مجال الحديث عن كل ما قامت به الجامعة العربية إزاء هذه القضية وغيرها من قضايا العرب ولكنها إشارة عابرة أردت من ورائها أن ألقى شعاعاً على بعض الأمور ، عسى أن تسمح الأيام باظهار الحقائق كلها ..

ورفيق الجامعة ، « الوحدة » ، ولم يكن من المفروض أن تكون للعرب جامعة ، لأن الهدف والناية هو تحقيق الوحدة ، ولكن قامت ظروف ونشأت عقبات حالت دون تحقيقها ، إذ تمسكت بعض الأقطار العربية بسيادتها ونظام الحكم فيها ، وأبت أن تتخلي عن كياناتها لتتصهر في مجموعة أكبر ، ومن هنا استبدلت الوحدة بهذا الكيان الذي اجتمعت حوله دول العرب من المشرق والمغرب .

وهذا الاجتماع فيه الخير كل الخير ، لأنه مهد الطريق أمام الوحدة فتفتحت الأذهان على مدلولها ، وأُتار السبيل أمام العاملين لها ، وتبأت للوحدة عوامل الظهور حتى شهد العالم الوحدة المصرية السورية التي اجتمع الشرق والغرب على مقاومتها والوقوف في وجهها ، كما شهدت الأمة

العربية الاتحاد بين العراق والأردن ، ورأت مولد الدولة الاتحادية بين الجمهورية العربية واليمن ، ولمست أسس الوحدة الاتحادية بين مصر الثورة وسورية والعراق ، واغتبطت باتفاقية الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق . .

واستفادت الأمة العربية من هذه الوحدات التي نشأت أو التي وضعت أسسها ، ولمتضح لها من خلال التجربة عوامل النقص فيها أو عوامل استمرار الحياة لها ، وبرزت مبادئ جديدة لنظريات وحدوية ، وسيستمر تفاعل هذه النظريات إلى أن ترسو سفينة الوحدة على شاطئ الأمان .

وخلا ميثاق الجامعة من أية إشارة إلى الوحدة المنشودة لأنه أكد سيادة كل دولة بحدودها الحاضرة ، ولكن بفضل ما قامت به الدول الأعضاء في الجامعة من أعمال ارتدى الميثاق مسحة جديدة من العمل العربي ، يتفق في كثير من الحالات مع الآمال الجياشة في صدور أبناء العرب .

وكانت فرحة مؤابية ارتفعت خلالها نداءات تعديل الميثاق لتتناول بعض مواده بالتحويل أو التبديل على النحو الذي بسطته في هذا الكتاب ، إلا أن هذه الطريقة ليست هي المثلى التي يحسن اليها العرب لرؤية ميثاق الجامعة ، قوياً فعلاً . .

فتقوية الميثاق تتحقق عن طريق دراسة شاملة للأوضاع العربية بعد التطورات التي مرت عليها منذ قيام الجامعة في سنة ١٩٤٥ حتى مؤتمرات القمة ، واستخلاص النتائج الحية التي قذفت بها هذه التطورات إلى محيطنا العربي ، مع تحليل دقيق لموقف الجامعة من هذه التطورات وما قيل بشأنها من آراء أو اتخذ من قرارات .

وفي نطاق هذه الدراسة الموضوعية تنكشف الأمور وتوضح المعالم ،

وبعدئذ يسهل إزالة العوائق التي حالت دون عطاء الجامعة القوة
الدافعة ..

نريدها جامعة قوية تكون لقراراتها قوة التنفيذ .
ونريدها جامعة تقود الأمة العربية إلى الوحدة .
وكل وحدة مهما كان شكلها هي قوة للعرب ، تمثل
في جامعة العرب .

« سامي مكيم »

الفصل الأول

اقتراحات الوحدة وصيانتها

إن الكتابة عن ميثاق جامعة الدول العربية ، بعد انقضاء هذه السنوات الطويلة ، ضرورة وطنية وضروره قومية .

ضرورة وطنية لأنها تتعلق بحب الوطن الكبير ، الوطن العربي .

وضرورية قومية لأنها تتصل اتصالاً مباشراً بحب الأمة العربية .

وقد تولدت عن هاتين الضرورتين : نزعة وثابة ، وليدة فكرة أصيلة

وعقيدة ثابتة ، تمثلت في الدعوة الملحة الى الوحدة العربية .

هذه الوحدة قدر لها أن تأخذ محتواها ، وترتفع أعلامها يوم ١٠ من

يونيو سنة ١٩١٦ ، أى في نهاية السنة الثانية من سنى الحرب العالمية

الأولى عندما اندلعت شرارة الثورة العربية من مكة المكرمة لتكوين دولة

عربية موحدة مستقلة ...

ولكن أطلع انجلترا حالت دون تحقيق هذه الغاية فأوجدت في الوطن

العربي سبع دول رضخت أحداها لحكم أجنبي مباشر وشدت وفاق أربع منها

أثقال الانتداب والمعاهدات ، وتمنعت الاثنان الباقيتان بالاستقلال التام .

وهذه التجزئة لم تمنع دعاة الوحدة من الاستمرار في دعوتهم رغم كل

ما وضع في طريقهم من عقبات ، وما أثره حولها من أباطيل وإشاعات ،

حتى اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية ، ووجدت في العالم ظروف من

شأنها أن تخدم فكرة الوحدة مهما كانت الطرق المؤدية إليها .

تأييد الوحدة السورية

ولعب الصراع الدولي دوراً هاماً في هذه الوحدة، إذ تقرب إلى العرب كل من الطرفين المتنازعين ، الحلفاء والألمان على السواء ، وضربوا على أوتار الحساس وتر تحقيق الأمان القومي ، فأذاع راديو باري يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٠ بأن من أهداف المحور السعي لتحقيق الوحدة السورية .

... وموقف « أمير » شرق الأردن

وعلى أثر إذاعة هذا التأييد أرسل الأمير « الملك » عبد الله أمير شرق الأردن مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني بفلسطين بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٤٠ جاء فيها ، إن دعاية المحور لتحقيق « الوحدة السورية » وإن لم تكن ذات قبعة رسمية ، فإنها لا تخلو من أثر في الرأي العام العربي وإن هذا يستدعي صدور تصريح من الجانب البريطاني يحقق أمل العرب في بريطانيا .

وتضمن الكتاب الإحتداد لتحقيق وحدة البلاد السورية . .

وتلقى الأمير عبد الله يوم ٣ من يوليو سنة ١٩٤٠ ردّاً من المندوب السامي في فلسطين جاء فيه ما نصه إنى أرجو سموكم كل الرجاء أن لا تسمحوا بوقوع أى عمل متسرع قد يعرقل خطط حكومة جلالته وينقلب بالتالى إلى إلحاق الأذى بالامبراطورية البريطانية وبأصدقائها وأعوانها على السواء . إن الدعاية الإيطالية من باري ترمى بطبيعة الحال إلى تشجيع عمل من هذا النوع بقصد إثارة سوء الظن والغيرة بين العرب في جميع أقطار الشرق الأدنى ، وأنه لمن الأهمية في المقام الأول أن لا نخدع بهذه الدعاية وأن لا نفعل أى شئ مما قد ينتج العواقب التي يريدها أعداء الإسلام والعرب .

وفي هذا النطاق أصبح تأييد المحور للوحدة السورية عملاً عدائياً ضد بريطانيا ، كما أصبحت الرغبة الأردنية لإقامة هذه الوحدة - رغم أنها بعيدة التحقيق - عملاً عدائياً ضد بريطانيا وأعوانها .

بريطانيا والوحدة العربية

ولكن الحكومة البريطانية عادت في مايو سنة ١٩٤١ وأعلنت على لسان وزير خارجيتها « أتوني إيدن » ، بأنها تعطف على استقلال سورية مع تأييد مبدأ الوحدة العربية .

وفرّح المستولون في الأردن لهذا التصريح وزاد من فرحتهم دخول قوات فرنسا الحرة مع قوات الحلفاء سورية ولبنان ، وما رافق ذلك من تصريح أذاعة الجنرال كاترو يوم ٨ من يونيو سنة ١٩٤١ بالنيابة عن الجنرال ديغول ، يتعهد فيه بمنح الاستقلال لهذين البلدين بموجب معاهدة تحدد نوع العلاقات المتبادلة .

قرار مجلس وزراء الأردن

وتجلى أثر هذين التصريحين في القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء الأردني برئاسة توفيق أبو الهدى في أول يوليو سنة ١٩٤١ ، ورفعته إلى الأمير « الملك » عبد الله وجاء فيه « ... إن التصريح البريطاني الأخير على لسان المستر إيدن ، وكذلك تصريح فرنسا الحرة على لسان الجنرال كاترو ، قد قوبلا بالاعتباط والشكر من حكومة سموكم ، وأتاحا لها على ضوءها أن تدرس الموقف السياسي الحاضر في البلاد العربية التي تتألف من سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين ، وهي تمثل المجموعة السورية العربية التاريخية وإنما لترحب أبجل الترحيب بهذين التصريحين وتسجلهما وتعتبرهما اعترافاً بجداوة البلاد السورية

بالاستقلال والوحدة ودليلاً على تقدير بريطانيا وفرنسا الحرة للمنافع المشتركة التي يمكن أن يضمنها استقلال البلاد العربية السورية ووحدتها للدولتين الحليفتين وللغرب أنفسهما سواء أكان أيام السلم أم أيام الحرب .

وجاء في هذا القرار ما يلي :

« ولهذا تتقدم حكومة سموكم بيسط وجهة نظرها في أن الظروف الحاضرة تتطلب معالجة حكيمة عاجلة للقضاء على دسائس المحور ، وجمع الكلمة في البلاد السورية على الولاء التام للحلفاء بحيث يثق الرأي العام بأن تحقيق أمانه القومية منوطاً باضطراد الإخلاص والولاء للحلفاء ، وأن يسمح للحكومة الأردنية الاتصال بالحكومات الوطنية في البلاد السورية للتعاون وإياها على تحقيق الغايات الوطنية» .

وكشف هذا القرار النواحي التالية وهي :

أن الوحدة السورية كما هي نافعة للعرب فلها أيضاً نافعة لبريطانيا ، وأن الولاء للحلفاء وبريطانيا من شأنه تحقيق هذه الوحدة . ، ولما كانت حكومه شرق الأردن هي صاحبة المصلحة في إقامة هذه الوحدة فلها ترجو السماح لها بإجراء الاتصالات السياسية مع دول الوحدة لأنه محرم عليها بحكم معاهدة الانتداب القيام بهذه الاتصالات .

والربط بين الولاء لبريطانيا والحلفاء وقضية الوحدة ، لا يختلف أبداً عن الربط بين السماح والهزيمة ، فالولاء لا يكون لغير الوطن وإذا تعدى هذا النطاق أصبح جريمة لا تعادلها جريمة ، ولم يكن تأييد العرب للحلفاء في الحرب سببه الولاء لهم . . بل سببه اتفاق المصالح التي فرضته الظروف والأوضاع القائمة في ذلك الحين .

فبريطانيا كما هو معروف ساهمت بنصيب كبير في تجزئة الأمة العربية

لصيانة مصالحها على حساب الاماني القومية والشخصية العربية فضلا عن أنها تنكرت لكافة العهود والوالتيق التي قطعتها للملك حسين شريف مكة بتحقيق استقلال ووحدة البلاد العربية .

رد بريطانيا على القرار

ولكن ما هو رد حكومة بريطانيا على قرار مجلس الوزراء الأردني ؟
لقد تلقى «الأمير» عبد الله هذا الرد يوم ١٤ من يوليو سنة ١٩٤١ عن طريق المعتمد البريطاني في عمان وجاء فيه ما نصه :

« إن المثل لأعلى للوحدة العربية والإستقلال مستحوذ على عطف حكومة جلالته التام ، على أن القضية يرجع أمرها إلى تبصر العرب أنفسهم عندما يكون الميدان أكثر جلاء مما هو عليه في الوقت الحاضر .

« أما فيما يتعلق بالقرار الموجود قيد النظر ، فإن حكومة جلالته تعرب عن رأيها التاكيدى بأن كل تقارب من الحكومة السورية أو من أية حكومة أخرى من الحكومات التي تضعها حكومة شرق الأردن نصب عينها ، ينبغي إرجاؤه ريثما تكون الحالة أكثر استقراراً . »

اجتماع ليلتون - عبد الله

وجاءت هذه الرسالة على غير ما كان يأمل الأمير «الملك» عبد الله فأرسل بعد يومين أى يوم ١٦ من يوليو سنة ١٩٤١ كتاباً إلى المستر أوليفر ليلتون وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط بالقاهرة ، جاء فيه ما يلي :

« إن امورا تقديرية على وشك الحصول بعد اتمام تحرير سورية من تخدش الاندباب الفرنسي ، ومن العلوم أنه توجد وحدة جغرافية وقومية

في مجموعة الاقاليم المصورة هي فيما اعتقد ، تم حكومة جلالة البريطانية للمستقبل وانه لمن القنصى وقوفكم فعلا قبل اى اجراء يقع وقبل اى قرار حاسم يتخذ في هذا الامر ، على الافكار الوطنية في سورية ولبنان وفلسطين وشرق الاردن . .

• وإلى بصفتي الصديق القديم والحليف الوفي لبريطانيا العظمى ، أبتين لكم هذه الافكار وأعلن سرورى إذا تكرمتم فزرتمنى في عمان أو سحنت لى الفرصة لزيارتكم فى القاهرة كى تقفوا منى باسم البلاد كلها على ما ينبغى إطلاعكم عليه . . .

وتلقى الأمير عبد الله رداً على هذه الرسالة من المستر ليتون جاء فيه ما نصه : . . . لا أجد نفسى بحاجة لأن أؤكد لسموكم أن الفكرة المثلى للوحدة العربية والاستقلال هى فكرة تحتل المحل الاول من عطف حكومة جلالة . وإن هذه القضية على كل حال يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من العرب أنفسهم حينما تصفو الأوضاع وتستقر أكثر بما هى الآن . .

• ولا شك أن سموكم تدرك أن حكومة جلالة مأخوذة بشعور الإمتنان الصادق والصداقة الحيمة نحو سموكم وحكومة شرق الأردن ، وتستطيعون أن تتأكدوا أن مصالح شرق الأردن المشروعة سوف تصونها حكومة جلالة فى الوقت المناسب . .

ولمى المستر ليتون دعوة الأمير عبد الله فوصل عمان يوم ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤١ ودارت بينه وبين الأمير عبد الله وتوفيق أبو الهدى رئيس الوزراء مباحثات اشتملت ، كما جاء فى المفكرة التى أعدت لهذه المباحثات ، على طلب الأردن • إصدار تصريح من جانب الحكومة البريطانية بشأن شرق الأردن وفلسطين مماثل لتصریح انجلترا وفرنسا

الحرية بشأن سورية ولبنان ، والسماح للحكومة شرق الأردن بالسعي الجدى لتكوين الوحدة التامة للمجموعة السورية ، وبحث مسألة فلسطين بقصد تثبيتها ضمن الوحدة السورية فى ضوء سياسة الكتاب الأبيض ، ومعرفة ماهية حقوق الأردن المشروعة التى تعهدت بريطانيا بصباتها .

ولم تسطر البحوثات بين الطرفين عن نتيجة حاسمة ، بل دلت فى حلقه العبارات التى وردت فى الكتب البريطانية التى تلقاها من قبل أمير الأردن وشملها البيان الرسمى الذى صدر فى أعقاب البحوثات من « أنه لا شيء يحول دون تنفيذ الوعود المختلفة الصادرة عن بريطانيا وإيصال العرب إلى أمانهم القومية وأن الأمور تتمشى مع مراحلها الزمنية ، وأن الخطوة الأولى فى هذا السبيل يجب أن تقوم بها الدول العربية نفسها ، وأن بريطانيا ستساعد العرب فعلا وبكل واسطة ممكنة للوصول إلى ما يجبون إليه ، وأن مصلحتها ومصلحتهم واحدة فى الجهاد ضد قوات الظلم والطغيان » .

وبهذا ، لم تستجب الحكومة البريطانية لمطلب أمير الأردن الخاص بإصدار تصريح بمنح بلاده الاستقلال ، كما أنها رفضت أن تقوم حكومته بأى اتصال عاجل مع الحكومة السورية وغيرها من الحكومات الأخرى بشأن الوحدة السورية ، ورفضت كذلك التقيد بما جاء فى الكتاب الأبيض لحل قضية فلسطين .

الكتاب الأزرق

ثم جرت اتصالات غير رسمية . . بين رجال شرق الأردن وبعض المشتغلين بالتضايىا العربية فى كل من سورية ولبنان وفلسطين ، ورأى نور السعيد أن يعزز هذا المسعى فكتب فى نهاية سنة ١٩٤٢ رسالة إلى المستر كيزى وزير الدولة البريطانى وهى الرسالة التى أطلق عليها فيما بعد اسم « الكتاب الأزرق » ، اقترح فيه حلاً لمشاكل الشرق العربى ، بإقامة سورية الكبرى التى تضم سورية وشرق الأردن ولبنان وفلسطين ، وبذلك يقضى حل قضية فلسطين بأن يكون لليهود كيانهم الخاص الذى تنفق عليه هذه

البلاد مع بريطانيا . على أن يبحث في الوقت ذاته في أوجه التعاون بين الدول العربية الباقية وهي مصر والسعودية واليمن والمراق .

اجتماع عربي في القاهرة ووصول كاترو

وراء مصر أن لا تقف مكتوفة اليدين لزاما يجوز حولها من اتصالات ومباحثات حول الوحدة السورية ، فدعت كلا من جميل مردم ورئيس وزراء سورية فيما بعد والشيخ بشارة الخوري رئيس الكتلة الوطنية في لبنان في ذلك الحين ، لاستطلاع رأيهما في بعض التشنون العربية ، ورأى جميل مردم قبيل مجيئه الى القاهرة يوم ٢ من يونيو سنة ١٩٤٢ أن يعيط الجنرال سبيرز المعتمد البريطاني في دمشق بأمر هذه الدعوة التي أيد تلبيتها ، كما بعث امرها مع الجنرال كاترو المفوض السامي الفرنسي في بيروت ، فرحب بها وتواعدا على اللقاء في شهر يوم ٢ من يونيو ، بل أن الجنرال كاترو طلب من جميل مردم أن يجهده له الطريق ليجتمع برئيس وزراء مصر .

ولم تكن الغاية من وصول الجنرال كاترو إلى القاهرة سوى الوقوف على تفاصيل ونتائج المباحثات التي تقرر أن يجريها مصطفى النحاس مع ممثلي سورية ولبنان الوطنيين ، وما قد تعكسه هذه النتائج على القطرين المريين . وتناولت هذه المباحثات الرسمية تطورات الموقف في البلدين وهما يجاهدان لنيل الإستقلال والفكاك من كل قيد فرنسي ، وطرق التعاون بين الدول العربية ، وتشكيل « جامعة عربية » لتوثيق العرى بين الدول المنضمة إليها ، ورحب جميل مردم بالفكرة ووافق عليها الشيخ بشارة الخوري إلا أنه أوضح حرص لبنان على التمتع باستقلاله ضمن حدوده القائمة ، والسير مع الدول العربية إلى أبعد مدى ممكن بدون أن يؤثر ذلك على سيادته وحرية . .

تصويح بريطاني وود مصري

وبعد أيام من هذه المباحثات أسود الأفق الدولي إثر احتلال قوات

المحور للعرب ، فتوقف كل عمل سياسى عربى ، حتى إذا زال الخطر وإرتفعت أعلام النصر للحلفاء ، رأى الانجليز أن يبدأوا قصة « الوحدة » من جديد عندما ناقش مجلس العموم البريطانى هذا الموضوع يوم ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٣ إثر سؤال وجهه أحد الأعضاء إلى أتورنى إيدن ، وزير الخارجية وهو : هل تتخذ الآن تدابير لزيادة التعاون السياسى بين البلدان العربية فى الشرق الاوسط قصد انشاء حلف عربى فى النهاية ؟ .

فاجاب إيدن بقوله « ان الحكومة البريطانية تنتظر بعين العصف الى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية او الثقافية او المياسية بينهم ولكن من الجلى ان الخطوة الاولى لتحقيق اى مشروع يجب ان تاتى من جانب العرب انفسهم والذى اعرفه انه لم يوضع حتى الآن مثل هذا للمشروع الذى سينال استحسانا عاما . »

واقترح « كوكس » من النواب العمال أن يرسل إلى الشرق الاوسط أحسن رجل لدى وزارة الخارجية البريطانىة « ليجمع شمل البلدان العربية ولأن هذه مشكلة على جانب عظيم من الأهمية ومن المحتمل أن تمس مستقبل فلسطين . »

فرد عليه إيدن بقوله « اظن أن لدينا فى تلك البلدان من يمثلنا خير تمثيل ، والمشكلة من المشاكل المعقدة لأنها تتعلق بآراء فردية وقومية . »

وإذا كان التصريح البريطانى ينطوى على اعتراف جديد بحق للعرب فى الوحدة بشرط أن يتفقوا على نوعها وماهيتها ، إلا أن هذه الوحدة فى نهاية المطاف لها اتصال بمستقبل فلسطين الذى يعد فى نظر بريطانيا ، مشكلة لها ملاسستها وظروفها لارتباطها بى عود لا يعترف بها العرب .

على أن الظروف العسكرية والدولية التى كانت تمر بها المنطقة العربية من شأنها اقامة الحواجز أمام الشعب العربى دون إبداء الرأى فى صراحة (٢٢ - ميثاق البلمة)

مطلقة بشأن اية وحدة مقترحة ، كما أن بعض الحكومات العربية لم تكن حكومات أهلية فلا بد من أن يشد أزرها ذوى الرأى من الأفراد والمهيشات حتى يحى مشروع الوحدة مشروعا عربياً صادراً عن إرادة الأمة العربية ورغبتها الاصيلية .

ولكن كيف يتم اخراج مشروع الوحدة إلى عالم الوجود ؟ ؟
لقد اجاب على هذا التساؤل مصطفى النحاس رئيس حكومة مصر في ذلك الحين في بيان القاه في مجلس الشيوخ يوم ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٣ رداً على سؤال وجه اليه فقال :

« اننى معنى من قديم بأحوال الأمة العربية والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال سواء في ذلك أكنت في الحكم أم خارج الحكم ، وقد خطوت خطوات واسعة صادفها التوفيق ، فاتجه الحكم في بعض الاقطار العربية الاتجاه الشعبي الصحيح .

« ومنذ أعلن المستر إيدن تصريحه فكرت طويلاً ورأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل إلى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية ، وانهت من دراستى إلى أنه يحسن بالحكومة أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فنبداً باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال كل على حدها ، ثم تبذل الجهود للتوفيق بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، ثم ندعوم بعد ذلك إلى مصر معاً في إجتماع ودى لهذا الغرض حتى يبدأ السعى للوحدة العربية لوجهة متحدة بالفعل ، فإذا تم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر لا كمال بحث الموضوع وإتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للاغراض التى تنشدها « الأمم العربية » .

وهذا البيان للمصرى الرسمى لم يخل من الاتجاه عن ماهية الوحدة التى تنشدها مصر فى ذلك الحين اذ وردت فيه كلمة « الامم العربية » وهى تعنى احتفاظ كل دولة بوضعها الراهن الذى يحول بينها وبين كل وحدة .

وبالإضافة إلى ذلك . فإن إجراء المباحثات مع الحكومات العربية الرسمية بشأن الوحدة ، ومعظمها مشدود بعلاقات أجنبية ، لا يحقق الهدف العربى المنشود ، فالوحدة لا تفرضها الحكومات ، بل يفرضها الشعب العربى لأنها حلله وأمله .

جولة نورى السعيد

وفى أعقاب إعلان هذا الرأى المصرى ، دب النشاط مرة أخرى من أجل « الوحدة العربية » ، فزار نورى السعيد كلاً من لبنان وسورية وشرق الأردن وفلسطين واجتمع بالمسؤولين فيها وبحث معهم « شئون الوحدة العربية » .

واجمل نورى السعيد نتائج جولته فى تصريح له يوم ٢١ من يوليو سنة ١٩٤٣ قال فيه : « ان الناس فى لبنان انقسموا الى فريقين ، فريق يناصر فكرة التعاون بين الدول العربية الى حد محدود وفريق يناصر فكرة الوحدة الكاملة ، اما آراء الامر «للك» عبد الله امر شرق الاردن فواضحة كل الوضوح اذ يناصر فكرة الوحدة السورية ويراهها عاملاً أساسياً فى بناء الوحدة العربية ، اما سورية فمشتغولة بالانتخابات » .

مباحثات السعيد فى القاهرة

وفى هذا الجو وصل نورى السعيد إلى القاهرة يوم ٢٣ من يوليو تلبية لدعوة تلقاها من مصطفى النحاس لاستطلاع رأيه فى كيفية قيام « الوحدة العربية » ، حتى تكون آراؤه أساس المباحثات مع بقية ساسة العرب . وتعددت اللقاءات بين نورى السعيد وبين كل من اللورد كيلرن السفير

البريطاني في القاهرة، واللورد موين وزير الدولة البريطاني، لبحث شئون هذه الوحدة في ضوء الآراء التي أوضحها نوري السعيد خلال مباحثاته مع رئيس وزراء مصر، تلك المباحثات التي بدأت في ٣١ من يوليو سنة ١٩٤٣ بقصر انطونينادس بالاسكندرية واستمرت حتى يوم ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٣ .

وقد تضمنت محاضر الجلسات الرسمية على اتفاق في الرأي بأن التعاون لإيجاد الوحدة العربية ينحصر في الاقنطار العربية المستقلة وأن تستطلع آراء هذه الاقنطار مع حكوماتها الوطنية في هذا الشأن .

وهذا التعاون كما حدده نوري السعيد ، إشتمل على ما يلي :

١ - التعاون السياسى ، ويشمل الدفاع والشئون الخارجية بما في ذلك حماية الاقليات .

٢ - التعاون الاقتصادى ويشمل العملة والمواصلات والجمارك والتبادل التجارى بوجه عام .

ثم نوقشت أداة هذا التعاون ، وهل تكون بجانب الحكومة الإقليمية لكل دولة حكومة مركزية يعهد اليها بالمسائل الكبرى ؟ وماذا يكون الحال إذا لم يتم الاتفاق بين الحكومات ؟ وهل يكون هناك مجلس تنفيذى مكون من مندوبين عن البلاد العربية الداخلة في التعاون ؟ . . وما هو مدى اختصاص هذا المجلس وقوة قراراته التنفيذية ؟ .

الاتحاد بدلى الوحدة

وأوضح نوري السعيد رايه في الامور المسابقة في الجلسة الرابعة « بأن اتحاد البلاد العربية بايجاد حكومة مركزية لها جميعا ، لا يمكن تحقيقه في الظروف الحاضرة مهما اردنا ، ليس فقط بسبب الصعوبات الخارجية بل ان ظروف

البلاد العربية نفسها ومالها من مشكلات خاصة بكل منها ، وما بينها من تفاوت في الأحوال والاقتصاد والثقافة ، كل ذلك لا يمكن معه تصور قيام حكومة مركزية واحدة للجميع ، فالبعد وراء هذا ضياع للوقت .

ولهذا رأتى بوافقة الطرفين للمصرى والعراقى ، استبعاد فكرة حكومة مركزية واحدة لجميع البلاد العربية .

ومن ثم اقترح نورى السعيد أن يتم التعاون بإحدى طريقتين :

١ - تكوين اتحاد له سلطة تنفيذية

وتحدد هذه السلطة وطريقة التنفيذ في نظام أساسى تقبله الدول العربية التى تريد الدخول فى الاتحاد ويكون للاتحاد جمعية تمثل فيها الدول العربية الداخلة بنسبة عدد سكانها وميزانياتها حسب ما يقرر فى نظام الاتحاد الأساسى . ويكون للاتحاد رئيس ينتخب أو يعين وفقاً لأحكام هذا النظام ، وتعاونته لجنة تنفيذية تمثل فيها جميع نواحي التعاون من سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ، ويمكن لهذه اللجنة أن تستعين بالخبراء وأن تتصل مباشرة بالوزارات المختصة فى الدول العربية المشتركة فى الاتحاد ، وتكون اللجنة التنفيذية مسئولة أمام الجمعية . ولقراراتها قوة تنفيذية على الدول المنضمة للاتحاد ، وفى هذه الحالة تلتزم كل دولة بتنفيذ القرارات حتى لو كانت مخالفة لرأى مندوبيها .

٢ — إذا لم تقبل البلاد العربية هذا النوع من الاتحاد الذى يترتب عليه تنازل كل منها عن جزء من سيادته والحد من حرية تصرفاته وإلزامه بالقرارات التى تصدر من الاتحاد ولو كانت مخالفة لرأيه ، فلا يبقى إلا تكوين الاتحاد على أساس أن قراراته لا تكون ملزمة إلا لمن يقبلها ، وتساوى الدول المشتركة فى الاتحاد فى عدد المندوبين الذين يمثلونها .

دولة شرق الاردن الحرة

ورئى أن الاختيار بين الوسيلتين يستدعى إستطلاع آراء بقية الدول العربية ومن ثم قررت مصر البدء فى المشاورات مع حكومات هذه الدول، وكان أول القادمين إلى القاهرة توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن واستمرت مباحثاته مع رئيس وزراء مصر من يوم ٢٨ من أغسطس حتى أول سبتمبر سنة ١٩٤٣

ولم يكن من قبيل المصادفات أن تعلن للصادر الاجنبية قبيل بدء المشاورات مع رئيس حكومة شرق الاردن، نبا له دلالة إذ اذيع « بأن مسألة سورية بعد الحرب من بين المسائل المعروضة للبحث بين الرئيس روزفلت ومستتر تشرشل ، وان هناك التراجعا معروضا يتضمن انشاء دولة يطلق عليها اسم شرق الاردن الحرة ، وتكون مكونه من سورية وفلسطين وشرق الاردن . »

وهذا المشروع الجديد يختلف عن مشروع نورى السعيد الذى قدمه الى المستر كيزى ، إذ استثنى منه لبنان، وقيل فى تلك الأيام ان الغاية من وراء اذاعة هذا النبا هو إزالة احدى المصاعب التى تقف حجر عثرة فى سبيل قيام الوحدة التى يرومون من ورائها حل قضية فلسطين ، والإيحاء للمجتمعين فى القاهرة بأن الحلفاء يباركون الوحدة الجديدة على الصورة السابقة .

مباحثات توفيق أبو الهدى

وقد عكس توفيق أبو الهدى هذا الرأى الجديد فى أول لقاء رسمى له إذ قال فى اجتماع يوم ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ما نصه « يرغب الفلسطينى فى الوحدة ليتخلص من الخطر اليهودى، والسورى لتتسع مملكته ويقوى كيانه ، والاردنى حتى لا يبقى بلده صغيراً فقيراً كما هو الآن يعتمد فى نفقاته على معونة الانجليز . أما اللبئان فلا أعتقد أنه يوافق لما للبنان من أوضاع خاصة، ولقد فهمت من مباحثاتى مع بعض الانجليز أن هذه الأقطار إذا إتفقت على أمر فلن تقوم دونه موانع قطعية إلا فيما يخص بتأمين وضع مناسب لليود فى فلسطين على أساس الكتاب الأبيض ، وعلى كل حال

فليس هناك ما يمنع من اتحاد شرق الأردن وسورية فوراً إذا إتفقا على ذلك لعدم وجود أية صعوبة خارجية .

وعاد توفيق أبو الهدى في الجلسة الثانية يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٣ فشرح الصورة الكاملة لهذا الاتحاد ، إذ قال « اني لرى أن تتحقق الوحدة بين سورية وشرق الأردن ثم يكون اتحاد منهما ومن فلسطين . . اما نوع هذا الاتحاد فاني لالرى فائدة عملية منه الا اذا كان على طراز الولايات المتحدة أو على طراز الاتحاد السويسرى . وكل هذا بالطبع يتوقف على اتفاق قوى الشأن في الاقطار العربية الأربعة . » .

ولكن كيف تكون الوحدة بين سورية والأردن مع اختلاف نظام الحكم ؟

أجاب على هذا التساؤل توفيق أبو الهدى عندما قال « رأي أن يكون النظام ملكياً » .

ثم قال : لقد اقتنعت لندن بعد اتصالات معها بأن لا بأس من أن يعمل شرق الأردن للاتحاد مع سورية، ولكننا اختلفنا في شيء واحد وهو الوقت المناسب لهذا العمل ، فهم يرون أن هذا الوقت لا يكون قبل نهاية الحرب ونحى نرى أن الحرب لا تحول دون عمل كهذا . وأخيراً قبلوا أن نبحث ونفكر في إعداد مشروعات تكون جاهزة عندما تنتهى الحرب ، أو عندما تسنح فرصة قبل نهايتها ، وعلى هذا الأساس أعددنا بعض هذه المشروعات وطبيعى أن يكون ما ذكرته هو آخر ما وصل إليه تفكيرى . » .

مباحثات الجابرى

وإذا كانت بريطانيا — على حد قول توفيق أبو الهدى قد وافقت على أن يبحث الأردن مع سورية نوع الاتحاد الذى ينشده فإن الكلمة الفاصلة في هذا الشأن ليست لبريطانيا بل للسوريين أنفسهم ، وقد أعلن هذه الكلمة سعد الله الجابرى رئيس وزراء سورية في الإجتماع الذى جرى بينه وبين رئيس وزراء مصر يوم ٢٦ من أكتوبر ١٩٤٣ إذ قال :

« لا غرور ولا إدعاء وإنما هناك حقيقة يؤيدها الواقع فالجيل الذي نشأنا فيه هو الذي حمل عبء الدعوة العربية التي كانت دمشق مبعثها فلا تستطيع عمان أو القدس أو حلب أن تحل محلها ، فدمشق هي التي حفظت الإسلام وصانت العروبة وهي التي يخفق قلبها لكل عربي وتضطرب إذا لحق الأذى بأى عربي ، وفيها وجد الناطقون بالضاد دوماً ملجأ لهم ، وكل قضية عامة تولد في دمشق وتنتشر منها ، فدمشق إذن لا تستطيع أن تتنازل عن مركزها ، وإن استلهم كلامي هذا من سببين عظيمين : الأول اتصال سورية الوثيق بالقضية العربية من ناحيتها العامة ، والثاني كون القضية السورية تحتل مكاناً كبيراً بل المكان الأول بين الشئون العربية بسبب تعدد وجوها واختلاف عليها ، ثم أن دمشق بالإضافة إلى ذلك جمهورية وتود أن تحافظ على نظامها هذا لأنها تعتقد فيه الخير لها وللعرب ولأنه عنصر سلام بين البلاد العربية .

« وإنى أريد أن أكون صريحاً فأقول أن دمشق تحرص على الاحتفاظ بمكانتها التي استحققتها بطبيعتها وبتاريخها وأنها لا ترضى عن نظامها الجمهورى بديلاً » .

دمشق العاصمة . . . والنظام الجمهورى

ورأى سعد الله الجابرى أن يؤكد هذا الموقف في مذكرة رسمية قدمها أثناء الاجتماع الثالث الذي عقد في يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ومهد له بإيضاح جاء فيه :

« إن المشكلة السورية تتعلق بأقطار أربعة هي سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ، وأن هناك عوامل أساسية تدعو إلى توحيد هذه الأقطار دون النظر إلى صيغة هذا التوحيد أو شكله ، وهذا التوحيد هو الهدف الذى كنا نسعى إليه في الماضى لنعمل على تحقيقه بلا قيد ولا شرط .

غير أنه بعد مرور عشرين سنة تعود فيها كل قطر على حياته الخاصة وطابعه الخاص قد استدعى ذلك تبديل الأسلوب وسلوك طريق الإسترضاء والاستمالة .

« فمع المحافظة على دمشق كعاصمة والنظام الجمهورى كأساس فإننا مع اصرارنا على التوحيد نترك لسكان البلاد الخيار فى صيغته . »
ولكن هل هذا التوحيد سهل المثال ؟

لقد أجاب على ذلك سعد الله الجابرى إذ قال :

« هذه الوحدة التى يريدونها السوريون لا يجهلون أن مصاعب كثيرة ومشاكل عديدة تعترض سبيلها ، من ذلك مشكلة الصهيونية فى فلسطين والنزعة المسيحية فى لبنان تلك النزعة التى لم تثبت بعد أنها تستند إلى عملية حسابية صحيحة .

« أما فيما يتعلق بفلسطين فإن الحل المقترح فى الكتاب الأيضا قد أصبح العرب ميالين لقبوله بحكم الأمر الواقع على ما أظن بعد أن حصل ما حصل وثبت هجرة اليهود إلى فلسطين فعلاً ، واستقروا فيها مدة عشرين عاماً وهو يحوى الخطوط الكبرى لحلول أساسية كنع بيع الأراضى وتحديد الهجرة وتشكيل حكومة وطنية وضمان حقوق الأقليات ؛ وهذه حلول عامة معقولة ولكن الصعوبة تنشأ لدى التفاصيل . فلا بد من تحديد وتوضيح ، ولذلك فإننا نرى أن يجتمع ممثلو البلاد العربية مع ممثلى فلسطين فى مؤتمر ويقرروا الحل الذى يرونه موافقاً لقضية فلسطين ..

« وهناك نقطة خطيرة يجب التفكير فيها لمعرفة معناها ، تلك هى امكان انتشار اليهود من فلسطين إلى الاقطار العربية المختلفة وذلك اذا وافقت فلسطين على الانضمام للوحدة وهذا الانتشار لا نرضى به مطلقاً ولا نوافق عليه . »

لبنان والوحدة

وفي الوقت الذي دوت فيه هذه الكلمات في أركان قاعة الاجتماعات بقصر أنطونينادس ، كان رياض الصلح أول رئيس لوزراء لبنان في عهده الإستقلالي الجديد يعلن رأى حكومته في موضوع الوحدة التي تدور المباحثات بشأنها إذ قال :

« ان لبنان بموقعه الجغرافي ولغة قومه وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته مع الدول العربية الشقيقة في دليعة اهتمامه ومستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلاله وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة . » .

وقال كذلك : « إن اخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريدونه أبناءه الأباة الوطنيون . ونحن لا نريده للاستعمار مقرأ ، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم مقرأ ، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً ... »

الاعتراف باستقلال لبنان

وكان لهذه الكلمات صداها البعيد لدى الوفد السوري في مشاورات الوحدة إذ قدم مذكرة رسمية اعترف فيها باستقلال لبنان بحدوده الحالية وإقامة علاقات التعاون معه على أوسع مدى . وتتجلى أهمية هذه المذكرة في تنازل سورية عن مطالبها الإقليمية السابقة في لبنان وهي استرداد بعلبك والبقاع وطرابلس وصيدا وصور ومرجعيون ، وفيما يلي النص الخاص بهذا الأمر الحيوى :

« .. لقد كنا دائماً نطالب بأن يكون لبنان بالنسبة إلى سورية في وضع طبيعي ، فإما أن تكون الصلات بينه وبيننا قائمة على أساس الاتحاد وإما أن ترد إلى سورية الأجزاء التي انتزعت منه ويعود لبنان إلى ما كان عليه

من قبل ، ولكن الآن وقد أخذ يتخلص من كل نفوذ يعترض سبيله ويحول دون ممارسته لخصائص الاستقلال والسيادة وصلاحياتها فإننا رأينا أن نتيج خطة جديدة فنقيم الصلات بيننا وبينه على قاعدة التعاون في تثبيت الاستقلال وتسوية المشاكل التي أحدثها الماضى بالتعاون والاتفاق . وقد وقعتنا اتفاقاً على المصالح المشتركة سيكون مقدمة لسواه من العقود والاتفاقات . . .

سورية والوحدة

وما دام لبنان قد تحدد وضعه بالنسبة إلى سورية بعد أن تحدد من قبل وضع فلسطين بالنسبة للوحدة السورية فأى نوع من الاتحاد تقره سورية مع الدول العربية الأخرى لتحقيق الوحدة الشاملة ؟ هل تقر الحكومة المركزية أم إقامة حلف يضم الدول الراغبة في الانضمام بحيث تكون لقراراته قوة التنفيذ أم تكون قراراته ملزمة لمن يقبلها ؟ ؟

لقد أعلنت سورية في أوضح عبارة طبقاً لما ورد في مذكراتها التي قدمتها يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، أنها تقبل القيود كلها برغبة وإيثار غير مشترطة شرطاً وغير محجمة عن بذل أية تضحية في سبيل تحقيق الاتحاد العربى وتوثيق العرى بين أبنائه ، وترضى بالتعاون السباسى الذى يشمل الدفاع والشئون الخارجية وترضى بالتعاون الاقتصادى الذى يشمل النقد والمواصلات والمجارك والتبادل التجارى وإلغاء الجوازات وما يتصل بذلك ، وترضى أيضاً بالتعاون الثقافى والاجتماعى الذى يشمل انتشريع والتعليم . أما بالنسبة لأداة التعاون فإن سورية تؤثر أقوى أداة وهى الحكومة المركزية وإن كانت لا تجهل ما يقوم في سبيل ذلك من عقبات ، فإذا تعذر ذلك أقيم نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف تستمد قواعده ونظمه من أوضاع متشابهه عند غيرنا من الأمم التى عالجت مثل

هذه المشاكل ، أو تؤسس على طريقة جديدة تنفق مع رغائبنا وحاجاتنا من غير تقيد بما صنعه غيرنا . . .

ولكن هل تنال هذه الآراء المعروضة للبحث -- رغم تباينها -- موافقة الدول العربية الأخرى ؟

رأى المملكة السعودية

لقد أعلن الوفد السعودي خلال مباحثاته يوم ١١ من أكتوبر ١٩٤٣ رأيه في التقارب العربي المقترح على الصورة التالية :

١ — إبداء الرغبة في العمل لما فيه تأييد الصلات بين المملكة العربية السعودية ومصر بصورة خاصة والبحث في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى ما فيه خير الأمة العربية .

٢ — يجب أن يكون هدفنا العمل بكل ما يمكن لمصلحة الأمة العربية جمعاء دون النظر لجر مغنم لبعضها دون البعض أو على حساب البعض الآخر .

٣ — يجب أن نتق المخاطر والحيائل التي تضر مصلحة الأمة العربية .

٤ — يجب أن تكون خلتانا في هذا المعترك معقولة مضبوطة حتى لا تتعرض لما يعوق سيرنا ويسد علينا الطريق .

٥ — يجب أن يكون سيرنا في قضيتنا مبنياً على دراسة دقيقة لأوضاع الأمة العربية حتى نستطيع أن نصف لها العلاج الناجح ، إذ أننا لو أردنا مثلاً أن نجتمع الأمم العربية كلها في دولة واحدة لعارض ذلك مع الأوضاع القائمة ، وقد ينشأ عنه اصطدام ليس لأحد مصلحة فيه .

٦ — يجب أن يكون اشتراك الأقطار العربية على قدم المساواة التامة بعضها مع البعض .

وقد استمر البحث في هذه الأمور، خمس جلسات، أجل بعدها الوفد السعودي آراءه في نقط محدودة هي :

١ — إيداء أمانة البلاد السعودية بأن تصل البلدان العربية لها تنمائه من الهناء والسعادة .

٢ — شعور جلالة الملك نحو البلاد الشامية جمعا وما يتعمد لها من عز واستقلال في حكمها الجمهورى القائم في كل من سوريا ولبنان .

٣ — تعمل المملكة السعودية كل ما تستطيع لخلاص فلسطين مما هي فيه ، وترى أن تكون الكلمة في شأن فلسطين لما يجمع عليه أهلها ، فهم يقرون الشيء الذى يرونه صالحا لبلادهم .

٤ — ان موضوع التعاون بين البلاد العربية في المسائل الاقتصادية والثقافية أو أى تعاون ممكن ، فالمملكة السعودية لا تمنع فيه عندما يكون ذلك في الإمكان ويكون الوقت ملائما له .

٥ — اما اجتماع لجنة للبحث في هذه المسائل فعندما يحين وقت اجتماعها تكون المراجعة يتنا للاتفاق على وقت اجتماعها ومكانه .

وهذا معناه ان السعودية ترفض الاقتراح القائل بايجاد حكومة مركزية تجتمع الدول العربية تحت لوائها كما ترفض قيام مشروع سوريا الكبرى على الصورة التي اقترحها نوري السعيد او توفيق ابو الودى وترى في حالتيهما ان يكون نظام الحكم جمهوريا بحيث لا يدخل لبنان تحت حوزته ، وان يكون أهل فلسطين اصحاب الكلمة في تقرير شئونهم .

وتؤثر المملكة السعودية ان يكون التعاون العربى محصورا في مجلس اتعاذى غير تنفيذى اى تكون قراراته ملزمة لمن يقبلها .

وأي اليمن

وكان موقف اليمن شبيهاً بموقف المملكة السعودية، إذ حدد هذا الموقف بمثل اليمن في المشاورات في اجتماعه مع رئيس وزراء مصر يوم ٦ من فبراير سنة ١٩٤٤ عندما أوضح «أن اليمن ترحب بفكرة التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدان العربية بحيث تحتفظ كل منها بكامل سيادتها وحقوقها وألا تكون مقيدة بنهي ارتبطت به دولة أخرى كعاهدة أو ما يشبه ذلك ، ويكون هذا التعاون قائماً على التساوى بين جميع الدول العربية في الحقوق والمصالح المتبادلة .

مباحثات الصلح

وتأخر بعض الوقت مجيء الوفد اللبناني إلى القاهرة للاشتراك في مشاورات الوحدة لأن حوادث خطيرة جرت في لبنان إثر اعتقال الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية ورياض الصلح رئيس الوزراء وغيرهما من الوزراء في قلعة راشيا ، بعد أن أقر البرلمان اللبناني التعديلات التي أدخلها على الدستور لإلغاء امتيازات الانتداب الفرنسي التي تضمنتها بعض مواد الدستور وما صاحب هذا الاعتقال من تطور الأمور السياسية والداخلية ..

ولكن لم يطل غياب وفد لبنان ، إذ وصل إلى القاهرة في مطلع شهر يناير ١٩٤٤ ، وبدأ محادثاته الرسمية مع رئيس وزراء مصر يوم ٩ يناير ، ولم يكن حديث رياض الصلح في هذا الاجتماع سوى تأكيد ما تضمنته بيان وزارته الذي القاه يوم ٧ أكتوبر الماضي وما احتواه الميثاق الوطني من اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما لبنان على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة هي استقلال لبنان التام الناجز دون الالتجاء إلى حماية من الغرب ولا إلى وحدة أو اتحاد مع الشرق .

وقال رياض الصلح في معرض الحديث عن علاقة لبنان بالدول العربية ما نصه :

« ان هناك عوامل ثلاثة جعلت لبنان يقرب من القضية العربية ويقبل على المشاركة فيها وهي :

١ - ضعف المؤثرات الأجنبية التي كانت تسيطر عليه خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة .

٢ - تفهم شقيقاته العربية لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية نظراً جعلها تعترف بكيانه وحيوده الحالية دولة مستقلة ذات سيادة .

٣ - تفهم لبنان لضرورات التعاون مع البلدان الشقيقة والجاورة لمصلحة كيانه السياسي والاقتصادي معا .

« فلبنان إذن لا يقل اقتناعاً ورغبة عن بقية الأقطار العربية وفائدة التعاون المشترك ، وقد كانت أولى خطواته العملية ما أقامه من صلات بينه وبين شقيقته سورية ، أما أداة التعاون بين البلدين فهي تأسيس مجلس مشترك لإدارة المصالح المشتركة من الوجهتين التشريعية والتنفيذية ويمكن القول أن هذا التعاون أصبح وحدة إقتصادية صحيحة ، وقد أثر لبنان الأفراد في مسألي الدفاع والشئون الخارجية ، ويمكن إيجاد تعاون وثيق بين البلدين في الناحيتين الثقافية والاجتماعية يؤدي إلى توحيد أنظمة التعليم ومناهجه ، وبأمل لبنان أن تقوم صلات مماثلة بينه وبين سائر البلدان الشقيقة .

« ولبنان يرغب في أن يكون تعاونوه وجميع الأقطار العربية على أساس السيادة والمساواة .

فلسطين والوحدة

وهذه الآراء المتعارضة التي أدلى بها ساسة العرب خلال مشاوراتهم التي استمرت نحو ثمانية أشهر ، أوضحت التباعد الكبير في كيفية إقامة الوحدة العربية ، رغم أنهم أقرروا أهميتها كفكرة ، ومازاد

في هذا التباعد ، مشكلة فلسطين، التي سعى إلى حلها الأمير عبد الله ونوري السعيد وتوفيق أبو الهدى في نطاق قيام سورية الكبرى .

بل أن الذين طالبوا بهذا المشروع كحل لقضية فلسطين ، عادوا فتخلوا عنه عندما تأكدوا أنه مشروع تنقصه الناحية العملية ، فقد أوضح نوري السعيد في مباحثاته ، بأنه لا داعي للتعرض للبنان بعد أن أعترف العرب باستقلاله وحدوده. ونادى أيضاً بعدم التعرض في الوقت الحاضر للاقسام الأخرى من سورية الكبرى ، لأن الظروف القائمة لا تمكننا من بحث كهذا .

وأعلن جميل مردم وزير خارجية سورية «بأنا نوافق على سياسة لبنان وتنضامن معه في السراء والضراء ، أما شرق الأردن وفلسطين فنعتبرهما جزءاً من سورية ويتعذر علينا البت فيما نظراً للاعتبارات الدوائية التي أدت إلى فصلها مع ان الرغبة هي إيجاد حكومة مركزية لهذه البلاد الثلاث سورية وشرق الأردن وفلسطين، ولذلك فإنني أعتقد ان البحث في هذا أمر سابق لأوانه ، إذ لا يتيسر البحث فيه قبل الوصول الى حل للوضع الدولي الحالي» .

وفي هذا النطاق تبلورت آراء سياسة العرب حول « الوحدة العربية » فقد رفضوا جميعاً فكرة الحكومة المركزية للدول العربية ، باستثناء سورية ، وتباينت وجهات نظرهم حول أداة وأوجه التعاون بين هذه الدول .

ورأت مصر أن تخطو خطوة أخرى فدعت إلى عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بقصر انطاكيادس بالاسكندرية للتقريب بين وجهات النظر المتعارضة والاتفاق على الطريقة التي تسمح بقيام تعاون عربي مشترك .

الفصل الثاني

مجلس اتحاد بغير سلطان

اجتمعت اللجنة التحضيرية في موعدها المقرر لها بحضور ممثل مصر وسورية ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وممثل عرب فلسطين ، وأصبح واضحاً لأعضائها بعد استبعاد فكرة الحكومة المركزية ،

أن أداة التعاون محصورة في اقتراح نوري السعيد بتكوين مجلس اتحاد له سلطة تنفيذية ، أو تكوين مجلس اتحاد لا تنفذ قراراته الا على الدول التي توافق عليها .

وشرح نجيب الهلالي « مصر » الرأي بشأن هاتين الصورتين من التعاون فقال « إن هناك من يفضل الصورة الثانية على الصورة الأولى ، وهؤلاء يبنون رأيهم على أن الصورة الأولى افتتاتاً على سيادة الدولة التي لا تقبل القرارات لأنها ترغم على اتخاذ خطوة لا ترضيها ، وأن الإجماع منعقد على تكوين هيئة « الأمم » العربية ، والخلاف هو هل يكون رأى هذه الهيئة ملزماً أو غير ملزم ، فإذا اجتمعت مثلاً سبع دول ، خمس منها توافق على رأى ما والدولتان الأخريان لا تريان هذا الرأى لأنه ضار بهما ، فهل يجب أن نلزم هاتان الدولتان بإطاعة القرار أم لا ؟ » .

ورأى نوري السعيد « العراق » أن تكون القرارات ملزمة لكل دولة في المسائل التي لا تضر بالدول الأخرى ، أما المسائل التي ليس فيها أى ضرر أو مساس بالكيان ، فلا بأس من التساهل فيها ليكون اقرار غير ملزم في مثل هذه الأحوال .

ولكن جميل مردم « سورية » أوضح بأن هناك نوعين من الالتزام ، الالتزام في السياسة الخارجية اذا توحدت ، والزام في الأمور الخاصة ، (م ٣ — بينك الحامدة)

وهذا ما رأى استبعاده « اذ يجب ان تكون كل حكومة حرة في امورها
الداخلية تتصرف فيها طبقا لما تقرره هيئاتها النيابية » .

والإلزام في السياسة الخارجية من شأنه اتباع سياسة دفاعية موحدة ،
وقد تعرض إلى هذه الناحية سمداهه الجابري في الجلسة الثالثة يوم أول
أكتوبر سنة ١٩٤٤ إذ قال « إن هذا التعاون العسكري موجود وقائم بين
البلاد العربية فهو موجود بين المملكة السعودية واليمن كما هو موجود
بين المملكة السعودية والعراق ، وطالب أن يشمل اتفاق كهذا جميع
البلاد العربية ويأخذ صيغة مشتركة ، وتنظمه على هذا الأساس وسائل
الدفاع حتى تكون موحدة في كل بلد ، ولا تأخذ أشكالا متفاوتة ، وبهذا
تفتني فكرة التخاصم بين البلاد العربية ، وأن يرجع إلى هيئاتها للاحتكام ،
وأن تحترم استقلال كل بلد عربي وتدافع عنه إذا وقع عليه الاعتداء » .

ولكن التعاون في السياسة الخارجية والدفاعية أمر بعيد المنال ، إذ
لم يوافق عليه سوى ممثلي ثلاث دول ، وإن كان هناك شبه إجماع على
مبدأ التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وكان على المجتمعين أن يبتوا أولاً في أداة التعاون لأن هذا من شأنه
أن يحدد مدى التعاون الذي تشترك فيه الدول العربية .

وطالب رياضي الصلح « لبنان » « بأن يكون كل عمل قائما على احترام
استقلال كل دولة عربية وسيادتها ، وعندما يتقرر هذا الامر ويرسخ في الازمان
نسير في قضية التعاون غير بعيدين عنها ولا عن اشكالاتها ولا عن منالها » .

تصريح له اهمته

وفي هذا النطاق اتفق الرأي على إصدار تصريح بأن كل الدول الممثلة
في هذه اللجنة معترفة باستقلال لبنان .

وطلب جميل مردم « سورية » الموافقة على الاقتراح التالي :

« أن الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية ، تؤيد بمجتمعة احترامها

لإستقلال لبنان وسيادته بحدوده الجاضرة ، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة إستقلالية أعلنتها حكومتها في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالإجماع في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

وساعد هذا القرار ، الساسة المجتمعين ، للاتفاق على الهيئة المطلوبة ومدى سريان قراراتها وتمسك الدول العربية بها . فقررروا بالإجماع استبعاد الرأي القائل بإيجاد هيئة أو مجلس اتحاد تكون لقراراته قوة الإلزام ، لأن هذا يعد انتقاصاً من سيادة كل دولة ، كما أتفقت الآراء على تكوين مجلس اتحاد على أساس أن قراراته لا تكون ملزمة إلا لمن يقبلها .

ولادة واسم

ورأى وفد مصر في ضوء ما قيل أن يقدم إلى المجتمعين في اجتماعهم الرابع يوم ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ الإقتراح التالي بشأن الهيئة التي تضم الدول العربية ومهمتها ونصه كما يلي :

« تؤلف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة ، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات ، وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها وتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها .

« وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى ، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة وملزمة ، وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من

أعضاء اللجنة التحضيرية لأعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية .

وهكذا خرج إلى الوجود العربي اسم « جامعة الدول العربية » وتحققت الفكرة التي نادى بها نوري السعيد بأن تكون القرارات ملزمة لمن يقبلها...

جامعة أم حلف

على أن كلمة « جامعة » لم تنل موافقة الوفد السوري إذ اقترح « نجيب الأرمنازي » استبدالها بكلمة « حلف » ، « لأنه ينطبق على ما نريده من توثيق التعاون بيننا ، في حين أن كلمة « جامعة » استعملت في التعبير عن شعوب ليس بينها مثل ما بيننا من صلات وروابط ، فيجب على الأقل أن نقبل كلمة « حلف » الذي له معنى أوسع وأقرب إلى معنى التحالف » .

ووافق على هذا الرأي سعد الله الجابري «سورية» ، وقال «إننا نرمي إلى توثيق علاقاتنا وتوطيدها وعقد إتفاقات كثيرة تحقق التعاون بيننا ، فعبارة حلف أقرب العبارات إلى أداء هذه المعاني ، ثم أن كلمة « جامعة » تستعمل في الدلالة على شعوب غربية بجامعة الشعوب الأمريكية ، وليس هذا ما نريده ولكننا نريد معنى أقوى وأدل على الارتباط وأكثر تعميماً عما يجري بيننا من صلات وثيقة ، ولهذا نفضل استعمال كلمة « حلف » .

واعترض نجيب الهلالي «مصر» على استعمال كلمة حلف وقال «لقد تناقشت من قبل مع الأستاذ الأرمنازي فقال لي أن الحلف أشبه بحلف «الفصول» الذي عقده بنو هاشم مع بعض قبائل قريش للتعاون على نصرة المظلوم حتى ينتصر . فهذا المعنى يلتبس بنظام آخر له أصوله في القانون الدولي ولا سيما وقد استقر في بعض الأذهان من استعمال عبارة الوحدة العربية أننا نرمي إلى تأليف دولة واحدة ، وقد استبعدنا جميعاً هذه الفكرة لتعذر تحقيقها وتنافيها مع استقلال كل دولة وسيادتها ، فيجب علينا أن

تتحاشى استعمال الأسماء التى تلقى فى الروع معانى بعيدة عما نستطيع تحقيقه لأن ذلك يحدث خيبة أمل ليس من المصلحة التعرض لها . على أنى اعتبر أن كلمة «جامعة» أقوى فى الدلالة على الروابط التى تربطنا، فضلاً عن بعدها عما يحدث الالتباس لأنها تفيد قيام صلات طبيعية دائمة، بعكس كلمة «حلف» أى ميثاق فإنها تفيد صلات دقيقة مستمدة من الاتفاق، والعرب يستعملون كلمة جامعة لأداء معانى الإرتباط الوثيق فية ولون « الصلاة جامعة » واجتماع الناس حول من يحمل اللواء « ويد الله مع الجماعة » ، ولهذا كله أرى أن كلمة جامعة أولى بالفضل .

وتشعبت المناقشة حول هذه التسمية فمن قائل ان كلمة «جامعة» تعبر عن شىء قائم ، فى حين أن كلمة « حلف » تعبر عن شىء مكتسب ومتفق عليه ، ومن قائل ان « الجامعة » تجمع الدول الموجودة وتفتح الباب لانضمام غيرها ممن تتوافر فيه شروط الانضمام، اما الحلف فيقتصر على الدول النشطة، وقد يفسره البعض حسب رايه او ميلا، فمنهم من يفسره على انه فيدير اسيون او كونفيديراسيون، مما يؤدى الى العيرة والارتباك ، ومن هنا يكون « للجامعة » المدلول الاقوى والاشمل .

وانتهت المناقشة بالاتفاق على التسمية المقترحة والابقاء على كلمة «جامعة» وأطل على الأمة العربية هذا التمييز الذى رددته العرب فى شتى الاقطار .

اختصاص مجلس الجامعة

وبعد أن أصبح للعرب جامعة ومجلس جامعة تمثل فيه الدول على قدم المساواة ، فلا بد من الإتفاق على تحديد ماهية هذا المجلس تحديداً كاملاً فى ضوء ما أوضحه وفد مصر من أن أولى مهامه « مراعاة ما تبرمه هذه الدول، فيما بينها من اتفاقات » .

ولكن أى نوع من الإتفاقات ؟

هل الإتفاقات التى تبرم بين الدول العربية كلها ، أم الإتفاقات التى تبرم بين دولتين فقط ؟

إن المعنى المقصود هو الإتفاقات بشقيها العامة والخاصة بعد أن تسجل في مجلس الجامعة .

ولكن هناك اتفاقات بين بعض الدول العربية والدول الأجنبية ، فهل يصبح من حق مجلس الجامعة الإشراف على معاهدات لاشأن له بها ولم يتوسط في عقدها ؟

لقد اعترض نوري السعيد ، على هذا التعميم ، وطالب بأن يكون لمجلس الجامعة بعيداً عن الإشراف على تنفيذ معاهدة ثنائية لاشأن لأكثر الأعضاء ولا مصلحة لهم فيها .

وانتهى الرأي على أن يراعى هذا الاعتراض عندما توضع جميع التفاصيل .

وجاء بعد ذلك دور المهام الأخرى للمجلس وهي تنسيق الخطوط السياسية تحقيقاً للتعاون بين الدول العربية ، وأن تكون قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي تقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى إذ تكون هذه القرارات نافذة وملزمة . .

ورأى جميل مردم أن يشمل التنسيق غير الخطط السياسية ، وسائل الدفاع أيضاً ، ولكن رأى الأعضاء أن ذلك متعذر الآن لأن ظروف كل بلد تختلف عن ظروف البلد الآخر .

مناورة خطيرة لنوري السعيد

أما فيما يتعلق بقرارات المجلس وإلزام تنفيذها فقد طالب نوري السعيد التوسع في هذا الإلزام بحيث يشمل الأمور التالية :

- ١ - عدم الالتجاء الى القوة لحل النزاع بين دولة عربية وأخرى .
- ٢ - اجتناب اتباع سياسة خارجية ضارة بسياسة مجموعة الدول العربية .
- ٣ - رعاية الالتزامات الدولية المهمة من قبل أكثرية الدول العربية والمبنية على النفع العام .

وتكمن خطورة هذا الاقتراح في البندين الثاني والثالث ، لأن الغاية من ذكر البند الثاني هي أن تعمل الدول العربية الممثلة في الجامعة ، في اتجاه سياسي خارجي واحد بعد أن ارتبطت معظمها بمعاهدات أجنبية تفرض هذا الاتجاه ، فصر والعراق كائنا مرتبطتين بمعاهدتي تحالف مع بريطانيا ، وشرق الأردن في مرحلة الانتقال من الإنتداب البريطاني إلى مرحلة أخرى لا تقل عن سابقتها وإن اختلفت في المظاهر والأشكال ، وهناك سورية ولبنان لا يقران أى نوع من الارتباط بفرنسا رغم الضغط الواقع عليهما ، وأما السعودية واليمن فلا تشدهما المعاهدات بأى طرف آخر.

وتنحصر خطورة البند الثالث في انتزاع اعتراف شامل بأن المعاهدات السابقة المعقودة بين بعض الدول العربية وبريطانيا قائمة على النفع العام ، وهذا من شأنه أن يبيح لها في النهاية حق التدخل لحماية الدولة أو الدول المرتبطة بها .

موقف مشرف لرياض الصلح

واحد رياض الصلح بخطورة ما دعا اليه نوري السعيد ولها طالب برفض هذين البندين ، والموافقة على الاقتراحين التاليين :

١ - احترام الاستقلال والسيادة .

٢ - أن تتعاون الدول العربية على رد كل اعتداء على بلد داخل الجامعة .

وهكذا نبتت الفكرة القائلة بأن تتولى الدول العربية الدفاع عن

كيانها بسواعد أبنائها العرب ، مما كانت الارتباطات القائمة بين بعض الدول العربية وغيرها من الدول الأجنبية .

كيف يحل الخلاف

ثم ناقش المجتمعون موضوع حل الخلاف بين الدول العربية ، فرأى نوري السعيد أن يحل هذا الخلاف بالطرق التي يتفق عليها بين الدولتين المختلفتين ، ولا يصح أن يتدخل مجلس الجامعة من تلقاء نفسه في حل هذا

الخلاف إلا إذا دعتا الدولتان المتنازعتان ، كما لا تحتم الجامعة أن يكون استعمال القوة كوسيلة لحل أى خلاف ...

وعارض هذا الرأى نجيب المهللى «مصر» إذ رأى ضرورة تدخل المجلس قبل أن يصل الأمر إلى مرحلة استعمال القوة أو التهديد بها ، لأن الخلاف إذا ترك وشأنه يخشى أن يستفحل ، ويستعصى بعد ذلك العلاج .

واقترح محمد صلاح الدين «مصر» أن يكون إتجاه أحد الطرفين المتنازعين إلى مجلس الجامعة كافياً لإختصاصه بالفصل فى النزاع ، ولكن حمدى الباجه جي «العراق» طالب باتفاق الطرفين .

وكان له ما أراد .

المبادئ التى قامت عليها الجامعة

وفى ضوء هذه الآراء صيغت من جديد المبادئ الأساسية التى تقوم عليها الجامعة ، ومهمة مجلس الجامعة على النحو التالى :

«تؤلف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها .

ويكون لهذه الجامعة مجلساً يسمى مجلس جامعة الدول العربية ، تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة .

وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما ترمه هذه الدول فيما بينها من الإتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لإستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها .

وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التى يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة العربية ويلجأ فيها الطرفان

إلى المجلس لفض الخلاف ، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة وملزمة .

« ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة .

ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها .

ولا يجوز على كل حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها .

ويتوسط المجلس في الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها .

وتوافق منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع لنظام « مجلس الجامعة » ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية ، .

ووافق الأعضاء على هذه الصيغة الجديدة .

وترتب على ذلك أن تحققت الأمور التالية : -

١ - الاعتراف بسيادة واستقلال الدول المنضمة إلى الجامعة بحدودها القائمة فعلاً .

٢ - الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول العربية كبرىها وصغيرها .

٣ - الاعتراف لكل دولة بحق عقد معاهدات واتفاقات مع غيرها من الدول العربية أو الدول غير العربية ، بشرط أن لا تتعارض مع أحكام الجامعة .

٤ — ليس هناك إلزام واضح لإتباع سياسة خارجية موحدة فقد تلجأ دولة ما إلى انتهاج سياسة تراها غيرها ضارة بها .

٥ — علم الالتجاء إلى القوة لفض الخلاف الذى قد ينشب بين دولتين عريتين ، وتشمل القوة فرض القيود الاقتصادية أو حشد الجيوش على الحدود .

٦ — لا تتم وساطة مجلس الجامعة بين الدولتين المتنازعتين إلا بموافقتها .

وهذا معناه تعذر قيام هذه الوساطة .

٧ — تحفظت المملكة السعودية واليمن على التعاون السياسى بين الدول العربية ، وهذا التحفظ يجعلها فى حل من إتباع السياسة التى تنفق ومصالحها .

الفصل الثالث

سوريا الكبرى وفلسطين

بعد أن استبعدت اللجنة التحضيرية فكرة الحكومة المركزية للدول العربية واعترفت باستقلال وسيادة الدول العربية بحدودها القائمة الآن، أصبح من المحتم أن تقول اللجنة رأياً في أمرين: الأول، مشروع سورية الكبرى، والثاني قضية فلسطين.

نورى السعيد وسورية الكبرى

وكان أول المتكلمين نورى السعيد إذ قال في الجلسة السادسة التي انعقدت يوم ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ ما نصه :

« إنى أعتقد أنه إذا اتفق أصحاب الشأن يمكن تكوين وحدة بشرط أن يكون الإتفاق مرضياً ومقبولاً من الجميع، ولكن بعد أن خطونا هذه الخطوة واعترفنا جميعاً باستقلال لبنان وثبت هذا في كل مناسبة فلاداعى الآن للتعرض للبنان، كذلك لا نستطيع أن نتعرض في الوقت الحاضر للأقسام الأخرى من سورية الكبرى، لأن الظروف القائمة لا تمكننا من بحث كهذا، وإلى أن تحل المشاكل الموجودة في هذه الأقطار، والمشاكل الدولية ومن بينها قضية فلسطين، لا يمكن لنا أن نبحث في هذا الشأن، أما إذا رغب أهل هذه الأقطار في الوحدة أو أرادوا تأليف حكومة مركزية لهم فهذا يكون شأنهم ».

وإطلاق هذا الكلام لايعنى أن نورى السعيد قد تخلى عن مشروع سورية الكبرى بل على النقيض، إذ ألقي بأعبائه على الدول التي تولى

الوحدة السورية بعيداً عن نطاق جامعة الدول العربية ، إذا وافق أصحاب الشأن فيها ، وكل ما طرأ على المشروع من تعديل هو لإخراج لبنان من نطاقه . كما أن هناك علاقة وثيقة بين المشاكل الدولية ، وفي مقدمتها قضية فلسطين وبين تحقيق مشروع سورية الكبرى ، وكل حل لهذه المشاكل قد يساعد في النهاية على قيام هذا المشروع .

د. أي جميل مردم

وبحث جميل مردم موضوع سورية الكبرى من غير الزاوية التي طرقتها نوري السعيد فقال ما نصه : « إننا نرغب في إيجاد وحدة شاملة لكل البلاد العربية ولهذا أصبح تحقيق الوحدة السورية الكبرى أولى من غيره ، ولكن هناك قضية شرق الأردن وقضية فلسطين ، فقد فصلت الأولى من سورية بعد أن كانت متصرفية منها ، كما فصلت فلسطين عنها ، وأظن أن الإعتبارات الدولية التي أدت إلى ذلك مازالت قائمة ، فيتعذر علينا أن نبت في هذا الأمر ، والجزء المستقل الآن وهو سورية الحالية قادرة أن تعرب عن رأيها في هذا الموضوع ، أما شرق الأردن فإنه مازال مقيداً بمعاهدة ابتدائية مع بريطانيا فيصعب عليه أن يبدى رأيه في الاشتراك معنا لأن سياسته الخارجية تقتضى هذه المعاهدة في يد الحكومة البريطانية ، وهذا هو وضع فلسطين أيضاً .

« لذلك أعتقد أن البحث في هذا الأمر وإقرار سابق لأوانه قبل الوصول إلى حل للوضع الدولي الحالي بالنسبة لشرق الأردن وفلسطين » .

د. توفيق أبو الهدى

ورد على حديث جميل مردم ، توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن بقوله :

«أنا أؤيد دولة السيد جميل مردم بأن شرق الأردن كان في يوم من الأيام جزءاً لا يتجزأ من سورية ويسره أن يتمكن من الاندماج في سورية لتكوين دولة موحدة من القطرين على أن تنضم إليهما فلسطين إذا أمكن ذلك . بقيت نقطة أريد أن أوضحها فشرق الأردن سعى بكل قوته ليتخلص من الوضع الذي هو فيه أي ليتخلص من المعاهدة المبنية على الإنتداب ولقد توصلنا إلى أن نأخذ من بريطانيا في يونيو الماضي تصريحاً تحريراً قالت فيه : أن الحكومة البريطانية تقدر تماماً أن رغبة الشعب الأردني تنجيه إلى وجوب وضعه على قدم المساواة مع شعوب الأقطار العربية المجاورة ، لهذه الغاية ترحب الحكومة البريطانية بمقعد معاهدة مع شرق الأردن تتلاءم مع الظروف والأحوال الراهنة ، ولأسباب فنية يجب الإنتظار إلى نهاية الحرب للمفاوضة في هذه المعاهدة ، ولكن بالرغم من أن العلاقات الرسمية بين بريطانيا وشرق الأردن يجب أن تظل على ما هي عليه في الوقت الحاضر فإن الحكومة البريطانية سيكون غرضها أن تفسر هذه العلاقات بما فيه المراعاة اللازمة لقصد هذا .

«والآن وقد أصبحنا في وضع جديد ، وآمل أن نكون فيه على قدم المساواة مع إخواننا الدول العربية ، عندئذ يمكننا أن نتفق على وحدة أو اتحاد ، ولكنني في انتظار ذلك أقترح أن يحصل إتصال بين الحكومتين السورية والأردنية لتباحثا في هذه النقطة وتكونا مشروعاً يبحث ويدرس في الوقت المناسب حتى إذا حان الوقت لم تتأخر عن التنفيذ .

ورحب جميل مردم بفكرة الإتصال مع الحكومة الأردنية ، ولكنه أعلن بأن هناك من الأسباب ما يحول دون هذا الإتفاق .

ولكن إذا فرض وتم هذا الاتصال فما هو نوع الحكومة المركزية التي تجمع القطرين السوري والأردني ؟ .

اجاب على ذلك جميل مردم « باننا جمهوريون وقد سبق ان ذكرت ان
الذى نرمي اليه هو ان يضم الى سورية هذا الجزء الذى اقتطع منها . . . »
وعند هذا الحد وقف البحث فى مشروع سورية الكبرى . .

فلسطين فى المرأة

بقى بعد ذلك موضوع فلسطين، وقد استمع ساسة العرب للرأى موسى
العلمى الذى إختارته جميع الأحزاب العربية فى فلسطين للاشتراك
فى أعمال اللجنة التحضيرية باعتباره العضو الذى يمثل فلسطين .

وجاء فى بيان مطول ألقاه فى الجلسة السابعة يوم ٥ من
أكتوبر سنة ١٩٤٤ مانحه :

« لقد أعلن فى بعض الأحيان أن قضيتنا معقدة واتخذ ذلك بعضهم
عذراً لعدم التدخل فيها والهرب من معركتها مع أنها بسيطة للغاية ، فهى
قضية إحلال قوم غرباء محل قوم آمنين فى ديارهم ، وتحويل بلد عربى
إلى بلد يهودى ، وتعللون أنه ليس لنا فى الحكم القائم الآن فى فلسطين
أى إشترك ، فهو حكم بريطانى مباشر مبنى على صلة الإنتداب وعلى سياسة
إنشاء الوطن القومى اليهودى ، فهذه السياسة وهذا الوضع لم نعترف بهما
ولم نقرهما طيلة هذه السنين بالرغم مما أصابنا من ويلات من جراء رفضنا
هذا ومنذ خمس وعشرين سنة وضعنا ميثاقنا القومى المبنى على شقين، رفض
وعد بلفور والإستقلال ضمن الوحدة العربية، وفى كل عام نجدد العهد
لهذا الميثاق .

وعد مشنوم وحق ضائع

« وإنى أريد الآن أن أمرد لكم شيئاً مما أتابنا من جراء وعد
بلفور هذا .

١ — كان عدد اليهود في البلاد قبل وعد بلفور نحو ٥٠ ألف فأصبحوا الآن بواسطة الهجرة الواسعة نحو ٧٥٠ ألف .

٢ — لم يكن يدم من الأراضي سوى الشيء القليل فأصبحوا الآن يملكون مليونين من الدونمات من أجود الأراضي وأخصبها من مجموع ستة ملايين ونصف .

٣ — كنتيجة طبيعية لاستعمارهم هذا اندثرت وزالت من الوجود أكثر من مائة قرية عربية، وأصبح أهلها بلا عمل دائم وبلا مأوى .

٤ — كنا اصحاب الشأن وكان لنا الحكم قبل وعد بلفور ، فأصبحنا الآن غرباء في بلادنا .

« اما السياسة الراحنة التي تدعي الحكومة البريطانية أنها تتمشى عليها فهي سياسة الكتاب الأبيض الذي اصدرته سنة ١٩٣٩ فمع أن هذه الوثيقة لاتعطينا حقوقنا الا أننا نشعر أننا غير مطمئنين الى انها ستظلها بأمانة ولا الى انها ستتمسك بها ، لان خبرتنا بالانجليز وبهذه الكتب خبرة كلها خيبة أمل وفقدان ثقة .

« فنحن منذ ١٩١٩ ماقتلنا نحتج ونرسل الوفود إلى إنجلترا وعصبة الأمم ، أرسلنا تسعة وفود فلم يسمع لنا أحد .

« قامت البلاد بست ثورات دامية وكانت صوت من القبور .
« أرسلت الحكومة ثمانى لجان تحقيق للبحث في شكاوى العرب فضلاً عن مثل هذا العدد من لجان تحقيق لمسائل أخرى .

« اصدرت الحكومة عشرة كتب بيض .

« وفي مجموع تقارير هذه اللجان وفي مجموع هذه الكتب البيض كان

الحق يظهر دائماً جانبنا، وتعلن انجلترا أنها ستعيد الحق إلى نصابه ، لكنها لم تنفذ شيئاً من وعودها .

الوقت بشأن الكتاب الأبيض

ثم أوضح موسى العلي محتويات الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ ونتائج لجان التحقيق ، وعقّب على هذا الإيضاح بقوله : « يلومنا بعض الأصدقاء من العرب ومن الإنجليز بأننا كنا السبب في تلك الحكومة البريطانية في تنفيذ ما جاء بالكتاب الأبيض لأننا رفضناه سنة ١٩٣٩ ، وحقيقة الأمر كما يأتي :

١ — في مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ رفضت وفود جميع البلاد العربية ووفد فلسطين معها بالإجماع المشروع الذي قدمته الحكومة البريطانية والذي عرف بعدئذ بالكتاب الأبيض الذي هو مدار بحثنا الآن ، وّن قرارهم بالرفض مبنياً بصورة خاصة على أن الإستقلال التام معلق برضى اليهود ، فإذا كان هناك لوم — وأنا لأقول بذلك — فاللوم واقع على جميع البلاد العربية بقدر ما هو واقع علينا .

٢ — في شهر إبريل سنة ١٩٣٩ وسلطت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية لإعادة الكرة والسعى لإقناع سائر البلاد العربية بقبول هذه السياسة فاجتمع في القاهرة مؤتمر عربي برئاسة المغفور له محمد محمود باشا ، اشتركت فيه الوفود التي كانت في لندن ، وبعد مذاكرات طويلة قررت البلاد العربية وفلسطين في طلباتها أنها مستعدة للتعاون مع بريطانيا على أساس الكتاب الأبيض بشرط بسيط ، وهو أن تبقى مسألة رضى اليهود بالاستقلال مسكوتاً عنها ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك .

٣ — تطورت المسألة تطوراً خطيراً ، فقد أتى إلى بغداد في شهر يوليو سنة ١٩٤٠ الكولونيل نيو كيب حاملاً تفويضاً من وزير المستعمرات اللورد لويد ، بأن يقابل ويفاوض زعماء فلسطين الموجودين في بغداد وكنا وقتئذٍ لاجئين هناك ، وذلك بايجاد طريقة للتعاون على أساس الكتاب الأبيض ، فاتفق بنا بواسطة

نوري السعيد ودارت مفاوضات طوال شهرى يوليو وأغسطس سنة ١٩٤٠ ،
أسفرت عن عقد اتفاق امضاء من الجانب العربى جمال الحسينى ، وهذا الاتفاق
كان بعرفة نوري السعيد ويوسف يس الذى جاء خصيصا الى بغداد لتتبع
سير المفاوضات .

وقبلنا التعاون مع الإنجليز على أساس « الكتاب الأبيض » وقبلوا
من جهتهم لإدخال بعض التعديلات عليه ، واتخذت الحكومة العراقية
بناء على هذا الإتفاق قراراً باستعداد إعلان الحرب والإنضمام إلى
الحلفاء ولنقديم جيشها ليكون تحت إمرة القائد العام فى الشرق الأوسط ،
ولكن للأسف الشديد تراجع الإنجليز ولم ينفذوا الاتفاق وكوفى جمال
الحسينى على عمله بأن سجن فى سنة ١٩٤١ ، ثم أبعد إلى روديسيا الجنوبية .

كيف ضاعت الأراضى

وشرح موسى العلى للساسة العرب الوسائل التى تسربت بها الأراضى من
أيدي العرب إلى أيدي اليهود وهى :

- ١ — أن المشترين اليهود للأراضى الزراعية لم يكونوا أفراداً يشترونها
لأنفسهم بل كوتوا شركة يهودية عالميه اسمها « كيرن كايمت » أى شركة
الصندوق القومى اليهودى وهى شركة قائمة حتى اليوم ومسجلة فى إنجلترا .
- ٢ — هدف هذه الشركة إستملاك أراضى فى فلسطين وسورية وشرق
الأردن ولبنان والعراق ومصر ، وتسجلها وفقاً على الامة اليهودية فى
العالم ، على أن لاتباع ولا تؤجر لغير يهودى ولا يعمل فيها غير يهودى
فلذلك ترون أن خطر الزوال ليس فقط علينا فى فلسطين ، بل واقع
عليكم أنتم حينما يتم استملاك فلسطين . .

« أما كيفية استيلائهم على الأراضى بعد شرائها من الملاك فى غالب
الاحيان تكون بالقوة أعنى بقوة الحكومة التنفيذية وبدافع الإنجليز ،
فيطرد الفلاحون بالقوة وقد يقاومون فيقتلون ، ثم يدخل اليهود فى الأراضى
كالغزاة الفاتحين ، وأول ما يبدؤون عمله هو هدم جميع القرية بما فى ذلك

البيوت والجامع والمدرسة والقبور ، وهكذا تزول قرى وتبنى مستعمرات ويهيم عرب على وجوههم يطلبون العيش .

٣ - إن هذه العملية ، عملية محو قرى عربية من الوجود وإبادة أهلها مستمرة ولم تقف منذ خمسة وعشرين عاماً وهي إن استمرت لابد أن تصل إلى نتيجة واحدة لا ثنائية لها ، وهي أن يأتى يوم تزول فيه أيضاً فلسطين العربية ويهيم ما بقي من عربها على وجوههم ، يأتى يوم تمحى فيه فلسطين العربية من خريطة العالم وبوضع مكانها أرض اسرائيل .

صرخة فامية

ثم لحص موسى العلى ومطالب عرب فلسطين في العبارات التالية:
نريد من إخواننا العرب أجمعين أن يقفوا بجانبنا جهة واحدة وأن يفهموا العالم أنهم يعتبرون انجلترا ملزمة بتعهداتها التي وضعتها هي بإختيارها وأن عدم تنفيذ تلك التعهدات سيؤدى حتماً إلى الإخلال بالسلام ليس فقط في فلسطين بل في الشرق العربي بأسره .

نريد ما كلفة تنفذ إلى قلوبهم فيفهموا لأول مرة أنكم جادون وأن عرب فلسطين لم يعودوا وحيدون في هذا الكفاح الطويل .

لقد وضع الانجليز في كفة الميزان اليهودية العالية ، وفي الكفة الأخرى جميع البلدان العربية ، فرجعت كفة اليهود لاعتقاد الانجليز أن العرب متخاذلون وأن الأخطر من اغتصابهم وأرضاء اليهود لقد امتلك اليهود السهول والوديان واكثرية الأراضي الزراعية الخصبة . اخذوا جهة البحر واخذوا جهة الشمال وسدوا ما بيننا وبين سوريا ولبنان ، اخذوا الشرق ، وكادوا يسمون ما بيننا وبين شرق الاردن والعراق ، وهامهم الآن ياخذون الجنوب ليقطعوا ما بيننا وبين مصر ، اخذوا السهول وطوقوا الجبال وهم يضيّقون علينا الحناق ، فهل يبقى إخواننا صامتين ؟

إذا أراد العرب أن تبقى فلسطين للعروبة وجب عليهم صون أراضيها الباقية وحفظها في أيدي العرب ، وإذا أرادوا مقاومة اليهود فليس لهم إلا أن يعملوا كما يعمل اليهود .

عمل لم يتم

وشفع موسى العلى هذا الإيضاح الذى كشف فيه عن خبيثة القدر بإقتراح تأسيس صندوق قوى عربى تشترك فيه جميع البلدان العربية وتشرف على إدارته فقصون للعرب أراضى فلسطين . وطلب أن يكون لهذا الصندوق ميزانية سنوية قدرها مليون جنيه لمدة خمس سنوات ، كما إقترح أن تتخذ الدول العربية الإجراءات القانونية الفعالة لعدم تشجيع الصناعات اليهودية فى البلدان العربية بعد أن أعلن للمجتمعين بأن الأسواق العربية تستهلك أكثر من ثمانين فى المائة من منتجات اليهود .

وناشد العرب المسئولين المساهمة فى منع الهجرة غير المشروعة التى لم تقف لا من البحر ولا من البر ، فلبنان وسورية والعراق وشرق الأردن ومصر كلها طرق يمر منها المهاجرون اليهود .

وإقترح فى النهاية أن يرسل المجتمعون وفدًا يمثل جميع الدول العربية إلى لندن وواشنطن وموسكو ، لبيان أخطار السياسة المزمع اتباعها بشأن فلسطين ، وهى إما تقسيم فلسطين أو إحالتها إلى كتونات أو فتح باب الهجرة الواسعة أمام اليهود فى حالة إبقاء فلسطين وحدة كاملة ..

وانهى موسى العلى بيانه بالقول :

« يتساءل العالم اليوم هل ستبقى فلسطين عربية ؟ وهل سيبقى عربها فيها آمنين فى ديارهم ؟

« وهو ينتظر الجواب فيماذا يجيبون ؟ »

الاقترح مصرى

وكان الجواب ، للموافقة على اقترح قدمه رئيس وفد مصر وهو :
« ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن

حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والإستقرار في العالم العربي .

وكما ترى اللجنة أن التعهدات التي أربطت بها الدولة البريطانية والتي تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العريية والوصول إلى استقلال فلسطين ، هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الإستقرار .

، وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة .

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية ، إذ ليس أشد ظلاماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم . .

وهذا القرار رغم كل ما تضمنته من التمسك بحقوق عرب فلسطين ، فيه دعوة لبريطانيا لتنفيذ الكتاب الأبيض بعد أن تنكرت له بما اضطر العرب إلى مقاومته .

وقررت اللجنة التحضيرية إحالة موضوع الصندوق العربي لانقاذ أراضي فلسطين إلى إحدى اللجان ، ولم ير هذا الاقتراح النور إلا قبيل دخول القوات العربية فلسطين في سنة ١٩٤٨ ، مما أفقده قيمته وحقيقته .

أما اقتراح تأليف وفد عربي لشرح قضية فلسطين في الخارج فلم توافق عليه اللجنة بحجة « أن هذا ليس من المصلحة » .

وكان إتخاذ القرار الخاص بفلسطين ، بمثابة نهاية أعمال اللجنة التحضيرية ومن ثم تقرر إذاعة بيان على العالم العربي مقروناً بالبروتوكول الخاص بأوجه التعاون بين الدول العربية ، وهو الذى أطلق عليه اسمه بروتوكول الاسكندرية « الملحق رقم ١ » .

اعتراض لبناني

ولما عاد الوفد اللبناني إلى بلاده يحمل هذا البروتوكول ، ونوقش في اجتماع ضم الشيخ بشارة الخورى رئيس الجمهورية اللبنانية ورياض الصلح رئيس الوزراء وسليم تقلا وزير الخارجية ، إعترض رئيس الجمهورية على الفقرة القائلة « بأنه لا يجوز فى أية حال أتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها . »

ويعزى سبب الاعتراض - كما أوضح الشيخ بشارة الخورى ، « الى أن هذه الفقرة الاتت بعض التكموك الحقيقية او للفتنة ، وذلك بسبب وضع لبنان الحساس والتيارات التى مازالت تتجاذبه ، فصممنا نحن الثلاثة ، استبدال هذا النص عندما يكتب الميثاق النهائي الذى يلغى مفعول البروتوكول »

الفصل الرابع

مناقشة ميثاق الجامعة

بعد أن انتهى رأى ممثلى الدول العربية إلى وضع أسس التعاون بين دولهم فى نطاق جامعة الدول العربية ، إتخذت الإجراءات لوضع نظام للجامعة فالتأمت اللجنة الفرعية السياسية بالإسكندرية فى الفترة الواقعة بين ١٤ من فبراير و ٣ من مارس سنة ١٩٤٥ ، عقدت خلالها ست عشر جلسة أعدت بعدها مشروع « ميثاق جامعة الدول العربية » الذى عرض على اللجنة التحضيرية لل مؤتمر العربى العام يوم ١٧ و ١٩ مارس سنة ١٩٤٥ ، وبعد أن أقرته تحولت اللجنة يوم ٢٢ مارس إلى مؤتمر عام لتوقيع الميثاق رسمياً .

وقام هذا الميثاق على الأسس التى وضعها بروتوكول الإسكندرية وما تضمنته الكتاب الذى بعثته الحكومة السعودية إلى رئيس وزراء مصر والمشروع الذى قدمه نورى السعيد رئيس وزراء العراق ، « الملحق رقم ٢ » وكذلك المشروع الذى أعده هنرى فرعون وزير خارجية لبنان ، « الملحق رقم ٣ » .

ماذا فى الكتاب السعودى

ومن أهم ما تضمنه الكتاب السعودى « مبادئ تؤخذ بعين التقدير والإعتبار وإن مراعاة هذه المبادئ تخدم الغرض المشترك للدول العربية وتعين على تحقيق أمانى أمتنا كلها ، وهذه المبادئ كما يلى :

- ١ - يعقد بين الدول العربية « حلف » يرمى الى تكافلها وتعاونها لسلامة كل منها وسلامة مجموعتها ويضمن حسن الجوار بينهم .
- ٢ - على أنه من المفهوم أن لكل دولة عربية أن تعقد مباشرة اتفاقات

لمسلماتها مع أية دولة عربية أخرى من غير أن تكون ضارة بأحدى الدول العربية مما يتضمن حسن الجوار والتعاون الأخوى .

٣ — إن تكافل العرب وتضامنهم ليس موجهاً إلى أية غاية عدائية نحو أية أمة أو دولة أو جماعة من الدول ، وإنما هو أداة للدفاع عن النفس وإقرار السلم ودوامه ، ولأييد مبادئ العدل والحرية للجميع .

٤ — الحرب محرمة بين الدول العربية وكل خلاف يشجر بين طرفين في المجموعة العربية في أمر جديد ، أو في تقصير أحد الطرفين في تنفيذ ما التزم به من تعهدات من قبل حكومة عربية من دول الحلف ، بعل الإصلاح والتوسط أو بالتحكيم على أصول العدل والنسب بين الأخوين لحل الخلاف وإنفاذ ما لم ينفذ من تعهدات ، وإذا امتنع أحد الطرفين عن قبول التحكيم أو عن الإذعان لما حكم به فللدول العربية نصيبته ودعوته للحق فإن بغى وإهتدى فلها بعد التشاور أن تقرر ما تراه لإيقاف الاعتداء وإقامة العدل في ساحة الأمة العربية .

٥ — اجتناباً للمشاكل بين الدول العربية يجب أن يكون مفهوماً من البداية أن نظام سورية ولبنان كجمهوريتين سيستمر ، كما هو مفهوم أن استقلالهما التام متفق عليه .

٦ — أن المسمى لتوحيد الثقافة وتوحيد التشريع بين الدول العربية وفي ساحة الأمة العربية كلها على مشكور ، غير أن ظروف المملكة السعودية ووجود البلاد المقدسة فيها يجعل لها وضعاً خاصاً فهي ستتمنع عن تنفيذ أى مبدأ في التعليم والتشريع يخالف قواعد الدين الإسلامى

٧ — تتعاون الدول العربية على تسهيل معاملاتها وتجارتها وتقوية إقتصادياتها باعتبارها أمة واحدة ذات مصلحة مشتركة ، على أن هذا التعاون لا يحرم أحداً منها من حريته في إدارته المالية والإقتصادية لبلاده وداخل حدود دولته بكامل سلطته حسبما تقتضيه ظروفه ومصلحته الخاصة .

ماذا في مشروع العراق

وتضمن مشروع العراق أموراً هامة أبرزها ما يلي :

١ - سمح المشروع في مادته الأولى لأية دولة عربية مستقلة بأن تنضم إلى الجامعة بتصريح تودعه السكرتيرية الدائمة التي تبلغه إلى جميع الأعضاء ، وهذا من شأنه أن تنضم إلى عضوية الجامعة دولة عربية ترى أنها مستقلة دون أن يبحث مجلس الجامعة حقيقة هذا الإستقلال ، وبذلك يتحقق لإحدى الدول الأجنبية أن توعد لدولة عربية ما لم تكتمل شروط الإستقلال ، الإنضمام إلى الجامعة لتحقيق بعض الأهداف .

٢ - ألزم المشروع مجلس الجامعة في المادة ٥ بأن يكفل تنفيذ ما تبرمه الدول العربية من إتفاقات فيما بينها ، وهذه الكفالة تعد نوعاً من أنواع الضمان الذي يخل بسيادة كل دولة .

٣ - فرض المشروع في المادة ٩ وصاية جامعة الدول العربية بعضها على البعض لضمان إستقلالها وسيادتها ، وهذا الضمان أشبه ما يكون بالحماية مما يتنافى مع مبدأ السيادة .

كما قضى على أى تدبير يتخذه مجلس الجامعة لدفع العدوان الخارجى الذى يقع على دولة عربية ، إذ إشتط أن يتم إتخاذ هذا التدبير بإجماع الآراء مما لا يتوافر فى كثير من الحالات . وهذا من شأنه أن يجعل رد العدوان مكفولاً للدول الأجنبية التى كانت مرتبطة بمعاهدات عسكرية مع أكثر من دولة عربية .

٤ - حاول نوري السعيد توحيد النظام والأسلحة بين الجيوش العربية « المادة ١٠ » ، الأمر الذى استبعدته اللجنة التحضيرية لل مؤتمر العربى ، حتى لا يتدخل الغير بين الدول العربية ويفرض عليها الخطط اللازمة ولا سيما أن أكثر من دولة عربية كانت مرتبطة ببريطانيا بموجب المعاهدات

المعقودة بين الطرفين كما أن توحيد النظم والأسلحة من شأنه توسيع دائرة هذه الإرتباطات لأنها ستسرى على دول عربية غير مقيدة بأية معاهدات .

٥ — فرض المشروع في المادة ١١ ، سياسة خارجية معينة ، إذ حرّم على أية دولة عربية أن تتبع سياسة خارجية تضر بسياسة دولة عربية ما ، وهذا يحتم على الدول العربية أن تسير في فلك السياسة البريطانية التي كانت سائدة على بعض دول الجامعة .

٦ — طالب المشروع في المادة ١٢ ، أن يكون التحكيم إجبارياً إذ حتم رفع الخلاف بين دولتين عربيتين من دول الجامعة إلى محكمة العدل الدولية مما يقيد سيادة الدول في الدفاع عن مصالحها بالطرق التي تراها مناسبة .

٧ — أباح المشروع للدولة الأجنبية ، المادة ١٤ ، أن يتسرب نفوذها إلى مجلس الجامعة عندما سمح لها بطلب وساطته لحل ما قد ينشأ من خلاف بين دولة عربية وأخرى أجنبية

٨ — سمح المشروع ، المادة ١٨ ، لأية دولة عربية أن تعقد من الاتفاقات ما تشاء مع غيرها من الدول غير العربية .

٩ — أصبح من العسير تعديل ميثاق الجامعة بعد أن نصت المادة ٢٠ من المشروع على شرط إجماع الدول العربية المنضمة للجامعة ، الأمر الذي لا يتوافر على الإطلاق .

١٠ — لم يتعرض المشروع إلى مقر السكرتيرية الدائمة للجامعة .

١١ — خلا المشروع من تكييف وضع الدولة التي لا تنفذ قرارات مجلس الجامعة في جميع الحالات مما يفقد هذه القرارات قيمتها ويجعل لكل دولة مطلق الحرية في تنفيذ ما ترى تنفيذه .

ماذا في مشروع لبنان

أما مشروع لبنان فقام على أساس أن جامعة الدول العربية هي « مؤتمر دائم يرمى إلى القيام بمهام خاصة محدودة وعلى أنه ليس لها شخصية دولية مستقلة عن الحكومات الممثلة في مجلسها ، وعلى أن كل دولة من الدول المنضمة إليها تحتفظ باستقلالها التام وسيادتها الكاملة في الداخل والخارج » . وفي هذا النطاق حدد لبنان مهمة الجامعة « بالتشاور والتسائد في كل ما يعود بالخير على استقلال كل دولة عربية ، مما أفقد مجلس الجامعة كل قوة لتنفيذ قراراته .

١ — فثلاً طالب المشروع في المادة ١٢ ، أن يكون تحكيم مجلس الجامعة اختيارياً بين الدول العربية المتنازعة ، بل ومرهوناً بموافقة السلطة التشريعية في البلاد ، واستثنى من هذا التحكيم الخلافات المتعلقة بسيادة الدولة واستقلالها وحدودها ، والخلافات التي تمس مصالح دولة غير مشتركة في الجامعة ، والخلافات التي يعود البت فيها إلى القضاء الوطني .

٢ — وأباح المشروع في المادة ١٦ ، لاية دولة عربية بالانسحاب من عضوية الجامعة دون إبداء الأسباب الموجبة لذلك ، كما أباح هذا الحق لاية دولة لا ترضى عن تعديل مواد الميثاق « المادة ١٧ » .

٣ — أطلق المشروع الننان لفصل أية دولة لا تقوم بواجباتها الناتجة عن هذا الميثاق ، دون أن يقيد هذا الفصل بأى قيد من القيود . وفي وسط هذه الآراء بدأ الأعضاء مناقشة المشروعين اللباني والعراقي ، ومهد لهذه المناقشة ممثل لبنان ، « هنرى فرعون » ، بأن أجل الأسس التي قام عليها الميثاق المقترح فقال :

« لقد أطلعنا على مشروع الحكومة العراقية فاقبنا منه ما جاء في المشروع الذي تشرفت بتقديمه ، وبعد أن أخذنا من المشروع العراقي ما أخذناه ،

وبعد أن تبين لنا أن ملاحظات المملكة السعودية أقرب إلى ما اشتمل عليه المشروع اللباني، فإني أرى أن مشروعنا جدير بأن يتخذ أساساً للمناقشة لاسيما أنه يتفق مع أحكام البروتوكول وروحه وماسبقه من مشاورات .

« لقد أنشئت جامعة الدول العربية بموجب بروتوكول الإسكندرية لتوثيق الصلات بين تلك الدول والتعاون فيما يؤول لخيرها مع صيانة استقلالها وسيادتها من كل اعتداء .

« ولقد أجمع ممثلو الدول الموقعة على البروتوكول على وجوب احترام سيادة كل منها في الداخل والخارج، فتقرر في الجلسة الرابعة « إستبعاد فكرة الحكومة المركزية، وعلق رئيس المؤتمر على هذا القرار قائلاً : « إن أهداف مثل هذه الحكومة يمس باستقلال كل بلد من البلدان العربية وهي جميعاً تريد المحافظة على هذا الاستقلال .

« واجمع المؤتمر أيضاً على رفض فكرة تأليف اتحاد عربي وذلك للأسباب التي استبعدت من أجلها فكرة الحكومة المركزية كما أنهم لم يستعملوا وصف مجموعة الدول العربية بأنها « حلف » دفعا لكل التباس .

« وأخيراً قر الرأي على إنشاء « جامعة، تكون أداة للتعاون الوثيق، على ألاّ تعد قراراتها ملزمة إلا لمن يقبلها . . لذلك كان لزاماً على اللجنة الفرعية التي عهد إليها بوضع نظام الجامعة أن تعتمد الأسس التي بنى عليها البروتوكول ولاسيما المحافظة على سيادة كل دولة . والسيادة قد عرفها العلماء بأنها السلطان يتمتع به الشعب بتقرير كيانه وشكل حكومته ووضع تشريعه وتنظيم علاقاته الخارجية وتمثيله الدبلوماسي بدون أي تدخل .

« فالمشروع الذي تقدمت به حكومة لبنان يتوخى المحافظة على تلك

السيادة، أما ما يبدو فيه من إضافة أو تعديل في صيغة البروتوكول، فقد دعي إليه دفع الاتباس والتأويل وإتمام المعنى، بحيث يأتي نظام الجامعة محققاً للغاية التي أسست من أجلها .»

دعوة مندوب فلسطين

ورأت اللجنة الفرعية قبل أن تبدأ في مناقشة مواد الميثاق، أن تبحث موضوع دعوة موسى العلمي مندوب فلسطين لحضور إجتماعها بناء على إقتراح قدمه جميل مردم «سورية» وقد أجمع الأعضاء على تأييدهم المطلق لدعوته، ولكن هنري فرعون «لبنان» أثار ناحية قانونية عندما قال : «لأني أعلم أن السيد موسى العلمي يمثل فلسطين خير تمثيل، ولبنان كسائر البلاد العربية يدافع عن فلسطين بكافة الوسائل، إلا أنني أعتقد أن وجود دولة غير مستقلة معنا مما يضعف حجتنا .»

وأعلن نوري السعيد أن نظرية ممثل لبنان تنطبق على الجامعة بعد تكوينها، وعندئذ لا بد أن تتوافر في الدول التي تشترك فيها صفات خاصة .

واقترح محمود فهمي النقراشي رئيس اللجنة «أن يتضمن ميثاق الجامعة نصاً خاصاً لفلسطين يشعر باهتمامنا بقضيتها وإبراز هذا الاهتمام للعالم أجمع» وهذه الفكرة تحقق الناحية الشخصية الدولية باعتبارنا جامعة عربية وفي الوقت نفسه تعبر عما يبرز تماماً وما نحس به وما نهامد عليه من أن فلسطين لها المكان الأول ليس في تفكيرنا لحسب بل وفي جهودنا أيضاً .

وهكذا أصبح أمام اللجنة رأيين، الرأي الأول أن يحضر مندوب فلسطين بحيث لا تكون له الصفة الدولية عند توقيع الميثاق واتخاذ القرارات والرأي الثاني أن يقوم ممثلو الدول العربية المستقلة بوضع هذا الميثاق على أن يفرد لفلسطين نص خاص .

فوافق الأعضاء على هذين الرأيين .

صفة مندوب فلسطين

وقال عبد الرحمن عزام « مصر ، لا مانع من أن يحضر موسى العلي في كل مايمس فلسطين ، وفي كل مايعود عليها بالفائدة ، وفيما عدا ذلك يحضر أيضاً للاستئناس برأيه باعتباره يمثل دوله آتية لاحالة إن شاء الله ، إنما لا يكون له حق التصويت لأن هذا يترتب عليه إلزام لا يستطيع تنفيذه . ورحب مثل لبنان بدعوة «موسى العلي» بصفة استشارية .

وأصطلم المجتمعون بعقبة جديدة هي : ماذا يقال بشأن هذه الدعوة ؟ هل يطلق على صاحبها ممثل فلسطين أم يسمى مندوباً عن عرب فلسطين ؟

وكان من رأى عبد الرحمن عزام أن يقال عنه أنه مندوب فلسطين وإيده في ذلك محمود فهمي التقرائى «مصر» ، ولكن نوري السعيد طلب تحديد هذه الصفة باعتباره مندوب عرب فلسطين .

وأنتهى رأى إلى دعوة موسى العلي لحضور الاجتماع بدون الإشارة إلى صفته ، على أن يكون حضوره استشارياً وله حق المناقشة فيما له علاقة بفلسطين ، دون أن يكون له حق التصويت .

ممثل فلسطين ومجلس الجامعة

وطادت اللجنة إلى مناقشة هذا الموضوع مرة أخرى في الجلسة الثانية عشرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥ عندما اقترح عبد الرحمن عزام رئيس اللجنة بالنيابة باسم مصر أن يشترك ممثل فلسطين في مجلس الجامعة وأن ينص على ذلك في الميثاق . فأيدته وفود السعودية وشرق الأردن وسورية ، ولكن مندوب لبنان « فواد عمون » رغم ترحيبه بهذا

الإقراح ، إلا أنه أبدى بعض الاعتبارات القانونية التي لا بد من حلها ، أممها ، أن مندوب فلسطين لا يستطيع تنفيذ ما يقرره المجلس ، أو القيام بالالتزامات التي تترتب على سائر الأعضاء ، كما أن بعض مواد الميثاق توجب الاجماع في التصويت ، فهل يدخل ممثل فلسطين في المجلس والذي لا يمثل حكومة ، في هذا الاجماع ؟

ورد على ذلك هذا الإعتراض رئيس اللجنة بالنيابة بقوله : لقد أخذنا كل الاعتبارات القانونية ، ونستطيع أن نخطط هذا القرار بكل الضمانات كأن تقول أن لا يحسب صوته في حالة الاجماع .

وأقترح عبد الرحمن عزام في الجلسة الرابعة عشر يوم أول مارس سنة ١٩٤٥ القرار الخاص باشتراك فلسطين في مجلس الجامعة وهو :

«بناء على ما نص عليه بروتوكول الإسكندرية بشأن الموقف الخاص لفلسطين في نظر الدول العربية ، وعن إرتباط قضيتها بالسلم والاستقرار في العالم العربي ، وبناء على أن المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الواردة في معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ اعترفت باستقلال الأقطار العربية المنسلخة من الدولة العثمانية ، وبما أن فلسطين من ضمن هذه الأقطار معترف باستقلالها في الميثاق المذكور بحيث أكسبها ذلك حقاً شرعياً في الإستقلال وبما أنه سبق للجنة التحضيرية أن اتخذت بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٤ قراراً اجماعياً باشتراك مندوب عن عرب فلسطين في اجتماعاتها وأعمالها ، فقد قررت اللجنة الفرعية أن تطلب من اللجنة التحضيرية الاعتراف بحق فلسطين في الإشتراك في جامعة الدول العربية المستقلة على قدم المساواة .

على أنه لما كانت فلسطين لاسباب قاهرة لم تمارس فعلاً حتى اليوم حقوقها في الإستقلال المعترف لها به ، وكان الاعتراف بهذا الحق ما يزال قائماً من الناحية الشرعية ولم يطراً عليه أى تعديل ، لذلك تقترح اللجنة أن

يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي عن فلسطين لتمثيلها في مجلس الجامعة إلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله .

وقد وافقت اللجنة الفرعية على هذا الاقتراح ، كما أخلت به اللجنة التحضيرية التي ناقشت ميثاق الجامعة ، والفردت للفلسطين ملحقاً خاصاً تضمن الاقتراح المشار إليه .

طريقة اختيار مندوب فلسطين

ولكن حدثت تطورات في هذا الامر ، فعندما ناقش مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ موضوع سفر رئيسه « جميل مردم » إلى فلسطين لبحث مع زعمائها العرب بعض الشئون المتعلقة بقضيتهم ، اثير من جديد موضوع الطريقة التي ينتخب بها العضو الذي يمثل فلسطين في مجلس الجامعة ، وموعد إنتهاء مدته ، وكيف تنتهى ، فالحكومات العربية هي التي تمثل في المجلس ، وهي التي تعين تمثيلها وتغيرهم ، أما ممثل فلسطين فركزه مختلف إذ سيعينه المجلس ولذلك يجب تحديد هذا المركز .

ولم يكن من مهام رئيس المجلس أن يبحث هذه المسألة مع زعماء فلسطين ولكنه بحثها عرضاً أثناء وجوده في فلسطين يوم ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، واقترح بعض هؤلاء الزعماء أن يقوم مجلس الجامعة نفسه باختيار مندوب فلسطين ، ولما عرض رئيس المجلس نتائج مباحثاته على أعضائه في اجتماعهم يوم ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، اقترح عليه البعض أن يستمزج رأى اللجنة العربية العليا لفلسطين ويعين منها الشخص الذى تجمع عليه .

واعترض حافظ رمضان « مصر » على الرأى القائل باشتراك مندوب فلسطين في أعمال المجلس إذ قال : « أرى أنه لا يجوز أن يشترك في جميع

أعمال هيئة من الهيئات إلا من اشترك فعلاً في التوقيع على ميثاقها ، وإلا كان هذا مخالفاً للنصوص القانونية الصحيحة . ونحن حين وضعنا نص الميثاق لم تكن فلسطين عضواً في الجامعة ، فلا أفهم الآن مبرراً للبحث في إشراك فلسطين في جميع أعمال المجلس لأنها ليست عضواً فيه ، كما أنها لم ترتبط بالميثاق . وكل ما هو مطلوب أن ينير مندوب فلسطين المجلس ويمده بما يخفى عليه من معلومات تخص فلسطين فقط ، ويوم تصبح فلسطين عضواً في الجامعة يتغير هذا الوضع فتتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها غيرها .

مقالته

وقال كذلك حافظ رمضان ، ... والواقع أن في الملحق الخاص بفلسطين ، شيئاً من المغالاة لأننا أردنا بهذا النص أن نقول فلسطين مستقلة ولكن اعتدى على استقلالها .

وتدخل حبيب أبو شملا ، لبنان ، في المناقشة فقال : «كلنا يتفق أن تكون فلسطين في الجامعة كدولة مستقلة ، ولكن القضية ليست عاطفية بل قانونية محضة . وقد نص الميثاق صراحة في مادته الأولى على أن تتألف جامعة الدول العربية من الدول المستقلة الموقعة على الميثاق ، كما وضعت المادة الثالثة على الدول التزامات أهمها أن تسعى الدول الموجودة في المجلس إلى إبرام وتنفيذ ما يقرره المجلس بالإجماع . إذن يجب أن نقرر الملحق الخاص بفلسطين في ضوء المبادئ التي وردت فيه ، ويفيد الملحق أنه إلى أن تستقل فلسطين ، يختار مجلس الجامعة مندوباً عربياً يمثله فيه ويشترك في أعمالنا ، لا كمضو له حق التصويت أو التقرير ، إنما فقط للإسعانة بأرائه وقد قصد بهذا إعطاء قيمة معنوية لعرب فلسطين إذا ما حضر مندوب عنهم . لذلك أرى ضرورياً حضور عضو عن فلسطين ، ففي هذا قيمة لا يستهان بها أمما الرأي العام العربي أو العالمي .

كيف وضع ملحق فلسطين

وكشف عبد الرحمن عزام أمين الجامعة ، القناع عن كيفية إفراد ملحق خاص لفلسطين في الميثاق إذ قال : كنت المحامي المتحمس لدخول فلسطين في الجامعة رغم النصائح التي أبديت لي من جميع الجهات ، وقد كانت أكثرية الأعضاء ضد هذا الرأي ، وسعينا لإدخال فلسطين في الجامعة لأنها بلد عزيز علينا .

اختيار مندوب فلسطين وصلته

وترتب على هذه الآراء المتعارضة أن تألفت لجنة من حافظ. رمضان ونورى السعيد وعبد الرزاق السنهورى وحبيب أبوشهلا ومحمد الشرقى وعبد الرحمن عزام للبحث في موضوع تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة .

وعندما عقد المجلس جلسته الثانية عشرة يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ شرح الدكتور عبد الرزاق السنهورى ما توصلت اليه اللجنة السابقة من قرار فقال : إتفقنا جميعاً على ضرورة تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة وأن يكون ممثلها مشتركاً في أعمال المجلس ، وعندما تعرضنا لمسألة التصويت كان هناك رأيان .

الأول : يقول بأن يكون لممثل فلسطين صوت يحسب عند التصويت ، وقد أجمعنا على أنه إذا نظرت مسألة لا تخص فلسطين فلندوبها الحق في إغارة المجلس دون إعطاء صوته .

والثاني : إذا كان المعروض أمراً يمكن لمندوب فلسطين أن يلزم فلسطين بما يقرره المجلس فيه ، فيجب أن يكون له رأى في الموضوع ويؤخذ صوت مندوب فلسطين حتى يتفق هذا مع التزاماته .

« بقی امر آخر وهو كيفية اختيار هذا المندوب ، لقد فكرنا أنه يحسن أن يكون فلسطين مندوباً واحداً ، ولكننا لم نجزم بضرورة ذلك ، فقلنا أن للفلسطينيين أن يختاروا مندوباً واحداً ، وقلنا أن أمر اختيار هذا المندوب أو المندوبين طبقاً لليثاق يجب أن يترك الفصل فيه إلى مجلس الجامعة ، ومعنى ذلك أن الفلسطينيين حق الترشيح وللمجلس حق التعيين والتصديق ، وإذا تعذر الترشيح لأي سبب من الأسباب فيرجع الأمر كله إلى المجلس الذي يعين في هذه الحالة المندوب » .

حق التصويت

وتضمن هذا القول شيئاً جديداً هو منح مندوب فلسطين حق التصويت ورأى عبد الرحمن عزام أمين الجامعة «سابقاً» أن يناقش هذا الحق فقال : « كل حق يقابله التزام ، فلا يمكن أن نحمل شخصاً مسئولية وهو لا يملك حرية ، فلسطين في نظرنا قائمة نظرياً فإذا تجاوزنا هذا المعنى النظري إلى العمل الإيجابي فستدخل في الحرج ، لأن الانجليز موجودون في فلسطين وليس في إمكان مندوب فلسطين أو اللجنة العربية العليا قبول أى التزام ، لأن الإلتزام يكون للدول التي يمكنها أن تنفذه ، فالخروج من المقام الإيجابي هو بمثابة وضع عبء على فلسطين لا تستطيعه ، وتصويت مندوب فلسطين في بقية المسائل ليس في مصلحة أحد لأنه يضع فلسطين دائماً في المركز الحرج .

وبما اني لرى ان مندوب فلسطين يمثل دولة نظرية في رأينا ، وموجودة وجوداً اعتبارياً ، فله ان يشترك في جميع مناقشات المجلس الخاصة بفلسطين على قدم المساواة مع اعضاء المجلس ، وعندما ياتي دور التصويت يمكنكم ولرى ان لا يتعارض هذا الموضوع اخلاقا الى ان تمتثل فلسطين الاستقلال التي يعطيها جميع حقوق الدول الاخرى في الجامعة . »

وقال محمد الشريق «الأردن» انه لا معنى لوجود مندوب فلسطين

في المجلس إذا لم يستطع أن يصوت فيما يتعلق بحقوق بلاده ، وأرجو أن يلاحظ أن لفلسطين حقوقاً تترتب عليها واجبات ، فالمندوب الفلسطيني يجب أن يكون له حق التصويت في كل ما يتعلق بحقوق بلاده المجمع على إحترامها وتقديسها في فلسطين ، وليس للدول العربية أن تتحمل مسؤولية البت في حقوق أهل فلسطين ، مع حرمان الوفد الفلسطيني من الاشتراك في رأى خطير يتعلق بحقوق بلاده .

وفي ضوء ما قيل قدم الدكتور عبد الرزاق السهوري الاقتراح التالي الذي وافق عليه المجلس وهو :

« قرر المجلس ان يمثل فلسطين بمندوب واحد او اكثر بحيث لا يزيد عدد الفلسطينيين على ثلاثة ، ويشترك الوفد في جميع أعمال المجلس وفقا لما ورد في الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق جامعة الدول العربية .

» ويكون مفهوما ان اشتراك الوفد الفلسطيني معناه ان يكون له حق التصويت في قضية فلسطين وفي الامور التي يستطيع ان يلزم فلسطين بتنفيذها .

» وطريقة اختيار المندوبين تتم بترشيحهم من قبل اللجنة العربية العليا ثم بتعيينهم من قبل مجلس الجامعة ، وإذا تعذر الترشيح يرد الأمر كله للمجلس .

عودة وبعث جديد

ونوقش هذا القرار مرة أخرى بمناسبة بدء جلسات دور الاجتماع العادي الثالث في الجلسة الثانية لمجلس الجامعة التي عقدت يوم ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٦ إذ تلقى الأمين العام للجامعة برقية من عيبد اللجنة العربية العليا يبلغه فيها بانتخاب ثلاثة من أعضائها لتمثيل فلسطين في مجلس الجامعة .

ومن المعروف ، طبقاً لما ورد في القرار المشار إليه ولما نص عليه

الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق الجامعة أن اللجنة العربية العليا لا تملك حق تعيين الأعضاء الذين يمثلون فلسطين في مجلس الجامعة ، لأن هذا الحق موكول للمجلس وحده ، وقد تجاوز المجلس في الدورة السابقة عن وظيفته عندما ترك لهذه اللجنة حق الترشيح ثم عيّن المجلس بعد ذلك من رشحتهم اللجنة .

وبما زاد الأمر تعقيداً ، أن الخلاف قد دب بين أعضاء اللجنة في الفترة التي وقعت بين إرضاض الدورة الماضية واقتتاح الدورة الجديدة لمجلس الجامعة وأصبح إختيار الأعضاء الذين رشحتهم اللجنة العربية من حيث الواقع لا يمثل فلسطين .

وفي ضوء هذه الحقائق طلب عبد الرحمن عزام أمين الجامعة « سابقاً » من مجلس الجامعة أن يتناول طريقة اختيار مندوب فلسطين بشكل ثابت يتلاءم مع الظروف المحلية .

فقال ممثل سورية « لقد اجتهد المجلس في الدورة الماضية بأنه يجوز تفسير الكلمة الواردة في الميثاق عن تعيين مندوب عربي يمثل فلسطين ، على أنه عدة أشخاص وربما كان ذلك خطأ . »

وقال ممثل العراق « لا بد أن يقتصر التعيين على مندوب واحد ، فإذا تعدد الأشخاص اعتبرنا أحدهم ممثلاً والآخرين معاونين له كمشائرين لا يحضرون الجلسات . »

وقال حافظ رمضان « مصر ، » في الواقع أن ممثلي فلسطين ليسوا أعضاء في المجلس ، لأن فلسطين ليست دولة مستقلة ، والميثاق ينص على أن تكون الدولة المشتركة يمكن قبولها عضواً في المجلس ، ولا يكون إشراك

مثليها سلباً حتى لو اقتصر على المداولة في قضية فلسطين ، وقد وافقنا على أن يكون اشتراكها رمزياً ورأيها استشارياً .

وأعلن توفيق السويدي « العراق » أن القرار المشار إليه الذي إتخذه المجلس مخالفاً للميثاق وطالب ضرورة التقيد بنصوصه إذ حدد طريقة اختيار مندوب فلسطين ، ومفروض في هذا المندوب أن يكون كخير ينير الطريق للمجلس فيما يتعلق بقضية بلاده ، ولاشك في أن جميع القرارات التي يصدرها المجلس ملزمة لمن يوافق عليها من الدول ، في حين أن مندوب فلسطين لا يستطيع أن ينفذ شيئاً من تلك القرارات فهو لا يعدو أن يكون خبيراً .

ولكن هل إشترك مندوب فلسطين في أعمال المجلس لا يفسر بأنه إشترك كامل في جميع أبحاثه ثم التصويت على قراراته ؟

إن قرار اللجنة التحضيرية محصور في الاشتراك دون التصويت ولكن هذا القرار تبدل فاصبح من حق المندوب التصويت في الأمور التي في وسعه الزام فلسطين بتنفيذها .

وأوضح عبد الرحمن عزام أمين الجامعة مدى هذا التصويت فقال « لمندوب فلسطين حق التصويت في حالتين ، الأولى حالة إتخاذ المجلس قراراً بشأن فلسطين وقضيتها العادلة . والثانية حالة إصدار قرارات يستطيع المندوب الفلسطيني أن يلزم بها أهالي فلسطين ، وهذا الافتراض الأخير لا يمكن تحقيقه مطلقاً ، ولكن الواقع أن المندوب لن يصوت إلا في حالة واحدة حين يطرح مصير فلسطين على بساط البحث .. »

وطالب حافظ رمضان « مصر » أن يقصر إشترك مندوب فلسطين

في لجان الجامعة — لا المجلس — وهذا يعد نوعاً من الإشتراك في أعماله .

ومن ثم انتهى الرأي على أن يكون تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة مندوب عربي واحد ، وأن لا يشترك إلا في المسائل الخاصة بفلسطين . أما التصويت ، فقرر المجلس بشأنه « أن يعهد إلى الامانة العامة في وضع الاسس التي تراها مناسبة لذلك » .

حكومة عموم فلسطين ومندوب فلسطين

ودارت الأيام دورتها وقامت حكومة عموم فلسطين في سبتمبر سنة ١٩٤٨ ولإعترفت بها جميع الدول العربية باستثناء حكومة الأردن ، ووجهت الامانة العامة للجامعة العربية الدعوة إلى رئيس حكومة عموم فلسطين « احمد حلمي عبد الباقي » « المرحوم » أو من ينييه لحضور إجتماعات الدورة العادية العاشرة يوم ١٧ مارس سنة ١٩٤٩ .

ولكن عندما التأم الدورة العادية الحادية عشرة في أكتوبر سنة ١٩٤٩ حالت عقبات دون حضور ممثل فلسطين سواء أكان هذا الممثل من بين أعضاء حكومة عموم فلسطين أو من غيرها من الهيئات الفلسطينية لان حكومة الأردن هددت بالانسحاب من مجلس الجامعة إذا دعى هذا الممثل ، على أساس أن مندوب الأردن هو صاحب الحق في التحدث باسم فلسطين . .

احتجاج من حكومة فلسطين

ولكن حدث قبيل إفتتاح جلسات دور الاجتماع العادي الثاني عشر لمجلس الجامعة يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ ، أن أرسلت حكومة

فلسطين مذكرة إلى أمانة الجامعة وإلى وزارات خارجية الدول العربية
الست جاء فيها مانعه :

« . . . يوسف هذه الحكومة أن تعلم أن الدعوة إلى الدورة الثانية عشرة
لمجلس جامعة الدول العربية قد وجهت من قبل الأمانة العامة بريقاً إلى
وزارات خارجية الدول العربية وأكدت عن طريق المفاوضات ، دون
أن توجه إليها .

« أن هذه الحكومة المعترف بها من قبل الدول الأعضاء في الجامعة
باستثناء المملكة الأردنية الهاشمية ، هي وحدها ذات الصفة الشرعية التي
تنحدرها النطق باسم عرب فلسطين المخلصين .

« واعتراف دول الجامعة العربية الست بها حكومة لعرب فلسطين ما زال
قائماً وليس من الكرامة للدول المعترف بها أن يغفل توجيه الدعوى إليها في
دورة تناول قضية فلسطين ، وهي ترى أن حرمانها من الاشتراك في مجلس
جامعة الدول العربية خروج صارخ على الفايات النبيلة التي توخيت
من تأسيس جامعة الدول العربية . . . »

ولما تليت هذه المذكرة على مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ٢٧ من
مارس سنة ١٩٥٠ تحدث عبد الرحمن عزام فقال :

« بالنسبة لما ورد في هذه الرسالة من أن الأمانة العامة لم تدع حكومة
عموم فلسطين لحضور جلسات المجلس في هذه الدورة والاحتجاج على
الأمانة العامة لهذا السبب ، أقول أن حكومة عموم فلسطين ليست حتى
الآن عضواً في الجامعة العربية ولم تمثل قط في هذا الاجتماع على هذا
الأساس ، إنما الذي يمثل فلسطين ، بعد وجود تلك الحكومة ، كان مندوباً
عن عرب فلسطين ، وليس عن حكومة فلسطين ، فالقول بأن الدعوة

وجرت من الأمانة العامة إلى أعضاء الجامعة ولم توجه إلى حكومة فلسطين قول في غير محله لأن هذه الحكومة لازالت خارج حيز الجامعة ، وليست عضواً بها .

وطلب رياض الصلح — بعد هذا الإيضاح — أن يبادر مجلس الجامعة إلى اختيار ممثل فلسطين لحضور اجتماعات المجلس .

فأبدى عزام ضرورة التفريق بين إختيار من يمثل عرب فلسطين وبين من يمثل حكومة فلسطين .

واقترح الدكتور محمد صلاح الدين «مصر» أن يختار المجلس أحد حلبي رئيس حكومة عموم فلسطين ليمثل عرب فلسطين ، وبهذا يوفق المجلس بين النصوص من ناحية وبين ما جرى عليه العمل في الدورات الثلاث الماضية من ناحية أخرى .

والج رئيس وفد مصر» أن توجه الدعوة الى حكومة عموم فلسطين في شخص رئيسها وهي التي تتيب عنها من تشاء سواء أكان واحداً او اثنين وثلاثة — لحضور جلسات المجلس ، وهذه هي الطريقة التي يجب اتباعها ، ومتى ارسلت الدعوة بهذه الكيفية ، يعتبر هذا اعتراكا من الجامعة العربية بحكومة عموم فلسطين » .

ومهما قيل في شأن هذه الدعوة فما لا شك فيه أن حكومة عموم فلسطين لم تدخل في الجامعة العربية كعضو رسمي ، ولذلك فإن الصفه القانونية التي نص عليها الميثاق بشأن اختيار مندوب عربي عن فلسطين للاشتراك في أعمال المجلس ، لم تتبدل ولم يطرأ عليها أي جديد .

قرار للجنة السياسة

وفي هذا النطاق بحث اللجنة السياسية في دورة الاجتماع الثاني عشر

لمجلس الجامعة موضوع حضور ممثل فلسطين لجلساتها وقررت ما يلي : -

« نظرت اللجنة السياسية في مسألة اشتراك مندوب عربي عن فلسطين في اجتماعاتها وقررت أن يدعى أحدهم إلى هذه الاجتماعات كلما رأت اللجنة ضرورة لذلك عند بحث الشؤون الفلسطينية » .

ولما عرض هذا القرار على مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ١٣ من إبريل سنة ١٩٥٠ للتصديق عليه ، اقترح أحد الأعضاء أن يعدل هذا النص على الوجه التالي :

« نظرت اللجنة السياسية في مسألة اشتراك حكومة عموم فلسطين في اجتماعاتها » .

وعقب رئيس المجلس على هذا الاقتراح بقوله : « تنويراً للحضرة المقترح أقول أن هذه المسألة عندما بحثت في اللجنة السياسية قبل أن الملحق الخاص بفلسطين في الميثاق نص على مندوب عربي عن فلسطين أو ممثل عرب فلسطين ، وبناء على هذا الميثاق يعتبر مجلس الجامعة دائماً أنه هو الذي يختار من يمثل عرب فلسطين ، خاصة وأن الوثيقة الوحيدة التي يركن إليها في تمثيل عرب فلسطين هي الميثاق ، والميثاق جاء بهذا النص لذلك لم يكن في الإمكان ذكر شيء في القرار خلاف مندوب عرب فلسطين » .

« ومن الناحية الأخرى قد أبدت نظريته ثانية في اللجنة ، وهي أن حكومة عموم فلسطين لم تدخل في الجامعة ، ولهذا كان الرأي في اللجنة السياسية الاحتفاظ باشتراك مندوبي فلسطين في الاجتماعات » .

«وفيا يتعلق بالفقرة الثانية من القرار وهي النص على دعوة رئيس الوفد الفلسطيني أقول بأن هذا الأمر لم تبخه اللجنة السياسية ، ولكني أعتقد أنه لا مانع من قبول هذا الاقتراح بأن يدعى رئيس الوفد الفلسطيني أو من ينيبه .»

ورئي للتوفيق بين هذه الآراء تعديل قرار اللجنة السياسية السابق على النحو التالي الذي أقره جميع الأعضاء ، باستثناء مندوب الأردن وهو :

« نظرت اللجنة السياسية في مسألة اشتراك ممثلي فلسطين في اجتماعاتها وقررت أن يعي رئيس الوفد الفلسطيني أو من ينيبه الى هذه الاجتماعات كلها بعنت اللجنة التثنون الفلسطينية . »

وخلا النص الجديد من عبارة « حكومة عموم فلسطين » رغم أن رئيس هذه الحكومة أصبح المندوب العربي عن فلسطين الذي يمثلها في مجلس الجامعة واللجنة السياسية .

وعاد مجلس الجامعة في دورته السادسة عشرة في الجلسة الخامسة يوم ٢٣ من سبتمبر ١٩٥٢ فاتخذ القرار التالي .

« نظراً لتوقف أعمال عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة ، يكون رئيس الحكومة ممثلاً لفلسطين في مجلس جامعة الدول العربية . »

تعيين رئيس منظمة التحرير

وامتدح الحال على هذا المنوال حتى زال كل أثر من آثار حكومة فلسطين بانتقال رئيسها « أحمد حلمي » إلى الرفيق الأعلى ، فقرر مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ١٠ من سبتمبر ١٩٦٣ استعفاء « أحمد الشقيري » من لبنان ليمثل فلسطين في اللجنة السياسية أثناء بحث مشروع إبراز الكيان الفلسطيني ، وقررت اللجنة في اجتماعها يوم ١٤ من سبتمبر ١٩٦٣ اختياره مندوباً لفلسطين في مجلس الجامعة العربية .

ووافق مجلس الجامعة على هذا القرار في اجتماعه يوم ١٩ من سبتمبر
بعد أن تحفظ عليه مندوبا السعودية والأردن .

لا يتمتع بحقوق العضو الكامل

وعينت الجامعة رئيس هذه المنظمة كندوب عربي عن فلسطين ، في
مجلس الجامعة وحاول أن يتمتع بحقوق العضو الكامل عند ما اقترح أثناء
اجتماع ممثلي الملوك والرؤساء العرب يوم ٢٩ من أبريل ١٩٦٥ ومجلس
رؤساء الحكومات العربية يوم ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٥ اسقاط عضوية
تونس من مؤتمر القمة العربي ولجانه ودعوة مجلس الجامعة لإقرار هذا
الفصل من الجامعة ومجلس الدفاع المشترك .

واوضح مندوب المغرب « محمد العربي العلمي » في اجتماع ممثلي الملوك
والرؤساء بأن ممثل فلسطين ليس له حق الطالبة بفصل عضو من الجامعة
لأن هذا الحق يمتلكه مجلس الجامعة في حدود ما نص عليه الميثاق .

الفصل الخامس

إزالة الخلافات بين الدول العربية

من أدق الموضوعات التي واجهتها اللجنة الفرعية السياسية تحديد الوسائل الكفيلة بإزالة الخلافات التي قد تنشأ بين الدول العربية المنضمة إلى الجامعة ، وكان أمام اللجنة ما تضمنه المشروع البنائي والمشروع العراقي من تحريم استعمال القوة لفض الخلاف بين الدولتين المتنازعتين أو حتى التهديد باستعمالها . كما اتفق المشروعان على ضرورة حسم النزاع عن طريق المفاوضات الدبلوماسية فإذا فشلت هذه المفاوضات عرضت الدولتان المتنازعتان خلافهما للتحكيم بشرط أن يتم ذلك بالاتفاق بينهما ، أودع الأمر إلى محكمة العدل الدولية أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص في حل النزاع الدولي ، في حين اشترط المشروع البنائي أن يتم التحكيم بعد موافقة السلطة التشريعية ، كما أن هذا المشروع استثنى من التحكيم الخلافات المتعلقة بسيادة الدولة واستقلالها وحدودها ، وكذلك الخلافات التي تمس مصالح دولة غير مشتركة في الجامعة أو تلك التي يعود البت فيها إلى القضاء الوطني .

وإزاء التباعد الكبير بين وجهتي النظر العراقية والبنائية ، اقترح محمود في التقرائى « باشا » رئيس اللجنة ووزير خارجية مصر في ذلك الحين ، في الجلسة السادسة يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٥ نصاً لصيغة جديدة بدلاً من المادتين اللتين وردتا في المشروعين العراقي والبنائي ، وهو كما يلي : -

« لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من

دول الجامعة ، فإذا نشب بين دول الجامعة خلاف اختص مجلس الجامعة بالنظر فيه وعمل على تسويته بوساطته ، وإذا لم يحل النزاع على هذا الوجه عرضته الدول ذات الشأن على المجلس للتحكيم .

« وفي حالة ما يقدر أحد الطرفين المتنازعين ويقره المجلس ، أن النزاع ينصب على مسألة تدخل في اختصاصه الذاتي وفقاً للقانون الدولي ، أو على مسألة تمس مصالح دولة ثالثة ليست عضواً في الجامعة ، يقدم لمجلس الجامعة تقريراً بذلك دون أن يفصل في النزاع أو يوصى بحل ما .

« وليست إعادة النظر في الحالة الإقليمية للدول الاعضاء بما يخضع للتحكيم المشار اليه في الفقرة الثانية ومع ذلك فإن تحكيم المجلس في المنازعات التي تنشأ في هذا الصدد يكون جائزاً إذا اتفقت الدول ذات الشأن على ان يفرض المجلس النزاع بطريق التحكيم . »

محكمة تحكيم عربية

واقترح كذلك رئيس اللجنة اضافة مادة اخرى تكلل المادة السابقة وهي : —

« يتاط بمجلس الجامعة اعداد مشروع لائحة خاصة باجراءات التحكيم تتضمن تأسيس محكمة تحكيم عربية . »

« وتختص هذه المحكمة بالفصل في المنازعات ذات الصبغة القانونية التي تعرضها عليها الدول الاعضاء ذات الشأن ، كما تختص بابداء رأى استشارى في كل نزاع أو عنصر من عناصر أو مسألة يعرضها المجلس عليها . »

وفى التحكيم الاجبارى

ومن شأن هذا النص أن يجعل التحكيم إجبارياً كما أنه جعل لمجلس

الجامعة صفة الحكم وأن يكون حكمه ملزماً ، الامر الذى اعترض عليه مندوب لبنان ، ودلل على ذلك بمحاولة عصبة الامم جعل التحكيم اجبارياً تلافياً للنقص الموجود فى ميثاقها ، فقامت بوضع بروتو كول وقع فى جنيف ، الاّ أن بريطانيا رفضت التوقيع عليه فظل غير نافذ ، وبقي التحكيم الاجبارى نظرياً امام العصبة ولم يعمل به .

وكان من رأى عبد الرحمن عوام وممثل السعودية أن يكون التحكيم إجبارياً ، فكرر مندوب لبنان قوله : اننى لا استطيع أن اتجاوز حدودى وهى أن لا أقبل أى اقتراح لا ينص فيه صراحة على أن التحكيم اختيارى وفقاً لما جاء بالبروتو كول ، ولا استطيع قبول التحكيم اطلاقاً فى امور معينة مثل استقلال الدولة وسيادتها وسلامة ارضها .

وحاول رئيس اللجنة تقريب الامرالى وفد لبنان فقال : ان ما اقترحناه يحقق وجهة نظركم وليس اعادة النظر فى الحالة الاقليمية الحاضرة للدول الاعضاء مما يخضع للتحكيم ، غير أنه من الجائز اذا اتفقت الدول ذات الشأن ، والفرض من ذلك هو تمكين الدول العربية من حل خلافاتها فيما بينها واعطائها الحق فى ان ترفع امورها الى مجلس الجامعة فاذا لم ترفع فهو لا يعرض عليها التحكيم .

وكان جواب ممثل لبنان أنه لا يقبل ذلك حتى إذا اتفقت الدول ذات الشأن ، وأماى ثلاث معاهدات دولية لاتيحيز التحكيم فى استقلال الدولة وسيادتها وسلامة أراضيها ، وهى المعاهدات المعقودة بين البرازيل واورغواى وبين البرازيل وروسيا ، وبين امريكا وفرنسا .

واقترح عبد الرحمن عوام أن توضع صيغة جديدة عامة على أن تترك النقاط المختلف عليها انتظاراً للتطورات التى ستنجم عن المؤتمرات

المقبله إذ قد نجد صورة لآخر ما وصل اليه العقل البشرى من اختبارات عقب حرب طاحنة فنعرف طرق التحكيم وكيفية تبليغه وتنفيذه ، وعلى ضوء هذا نضع بروتوكولاً لا يتناقض مع النظام العالمى ويكون مساعداً ومتمماً له باعتبار أننا نكتله من هذا البشر ، ونكتفى الآن بنص بسيط ونرجى التفاصيل من إجبار أو إختيار أو إستثناء إلى حين معرفة اتجاه العالم فى هذا الشأن وعندئذ يستطيع مجلس الجامعة أن يضع ملحقاً خاصاً يضمه كل هذه التفاصيل ، ويجوز فى ذلك الوقت وظروف معينة ان يضطر ممثل لبنان أو سواء إلى العدول عن نظريته فى التحكيم الإجبارى . .

تعديل جوهرى فى المادة المقترحة

ثم طالب ممثل لبنان حذت الفقرة الخاصة بمواز التحكيم فى الخلافات التى تتعلق بالسيادة لأنه « اعتبر ان التحكيم على السيادة بمثابة تنازل عنها ، كما طالب بحذف عبارة « تدخل فى اختصاصه الذاتى » التى وردت فى الفقرة الثانية من المادة المشار اليها لأنه أصبح لالزوم لها .

وأدت المناقشة إلى تعديل هذه المادة وهى المادة ١١ من الميثاق على الوجه التالى :

« لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينها خلاف اختص مجلس الجامعة بالنظر فيه وعمل على تسويته بوساطته الودية ، وإذا لم يحل النزاع على هذا الوجه ولجأ المتنازعون للمجلس لفض هذا الخلاف كان قرار المجلس عندئذ نافذاً وملزماً .

ولا تخضع للتحكيم الخلافات المتعلقة باستقلال الدولة وسيادتها وسلامة أراضيها . »

مذكرة لنورى السعيد

ولما ترمى هذا النص إلى نورى السعيد بوصفه رئيساً للوفد العراقى فى اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية ، ولم يكن قد شهد إجتماع اللجنة الذى بحث فيه المادة السابقة ، وجه مذكرة إلى أعضاء اللجنة أثناء اجتماعهم يوم ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٥ جاء فيها : « لما كان مجلس الجامعة يتألف من ممثلى الدول العربية ، وهو أداة سياسية ، فإن منحه حق التدخل فى حل الخلاف الذى قد ينشأ بين بعض دول الجامعة بدون رضا الطرفين المختلفين يؤدى إلى قيام حالة خطيرة تهدد كيان الجامعة . ن لم يجعل البعض من أعضائها فى مواقف حرجة ترغمه على التجنب من الزج بنفسه فى أمور لا تتفق ومصلحة تلك الدولة . فاذا كانت هناك رغبة فى جعل مجلس الجامعة مختصاً فى حل الخلاف بدون رضا الطرفين فليكن تدخله قاصراً على الخلاف الذى ينشأ عن المعاهدات والاتفاقيات التى تعقد بعلمه وإشرافه وجميع المواد الأخرى المنصوص عليها فى البروتوكول والتى من أجلها تألف مجلس الجامعة . »

« ونظراً لأن النص الوارد فى بروتوكول الإسكندرية قيد تدخل المجلس بموافقة الطرفين المختلفين فلا يصح والحالة هذه لأعضاء اللجنة الفرعية أن يفكروا فى مقترحات تناقض النص المذكور . »

... ومادة جديدة

وشرح سيمى الرفاعى . الأردن ، هذه المذكرة ، بعد أن تغيب نورى السعيد عن حضور إجتماع اللجنة ، فقال : « لقد اجتمعت بنورى السعيد فعلمت منه أنه يرى أن مجلس الجامعة غير مختص بنظر الخلاف بين دولة عربية وأخرى إلا إذا لجأ إليه الطرفان المتنازعان ، وعلى هذا الأساس فهو يرى ضرورة حذف بعض الفقرات من المادة السابقة بحيث تعدل على النحو التالى :

« لا يجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينهما خلاف ولجأ الطرفان المتنازعان إلى مجلس الجامعة لفض هذا الخلاف كان قرار المجلس عندئذ نافذاً وملزماً » .

وسقطت من المادة السابقة العبارة الخاصة بوساطة مجلس الجامعة الودية لتسوية الخلاف .

واعترض ممثل لبنان « هنرى فرعون » على إلغاء الوساطة الودية وقال « أنا حريص على استقلال بلادى وأعتقد أن الجامعة لها مهمة يجب أن تقوم بها ، والتوسط الودى لا يمس استقلال أحد ، لأن هذا النوع من الوساطة لا يمس سيادة الدول، لذلك أعتبر أن هذا النص ضرورى ويحافظ على كيان الدول » .

ورد عليه سمير الرفاعى بقوله « لامانع من عمل الوساطة بدون أن ينص عليها لأن النص لا يريد نورى » باشا » .

واقترح رئيس اللجنة الأخذ بنص البروتوكول حتى يزول كل اعتراض كما اقترح حذف الفقرة الأخيرة من المادة السابقة لأنه لم يعد بالمادة نص عن التحكيم .

وفى ضوء ما سبق وضع سمير الرفاعى نصاً جديداً لهذه المادة هو :

« لا يجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينهما خلاف ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قرار المجلس عندئذ نافذاً وملزماً » .

« ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولتين من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما » .

ونالت هذه الصيغة للبادة ١١ موافقة جميع الأعضاء ، ثم أعيد إليها في الصيغة النهائية التحفظ البنائي وهو ، ولا تخضع للتحكيم الخلافات المتعلقة باستقلال الدولة وسيادتها وسلامة أراضيها .

ولكن هذه المادة عندما صاغها الدكتور عبد الحميد بدوي وزير الخارجية المصرية في ذلك الحين ، مع غيرها من مواد الميثاق ، رأى من المناسب إدخال بعض تعديلات عليها لا تمس المعنى ، وإنما تناولت الصياغة القانونية ، وبهذا أصبح نص المادة كما يلي :

« لا يجوز الإلتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها لجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف ، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً .

« وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينهم الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته .

« ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها . « وتصدر قرارات التحكيم الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء » .

رأى للدكتور عبد الحميد بدوي

وتسأل مثل العراق « أرشد العمري » في اجتماع اللجنة التحضيرية لل مؤتمر العربى العام يوم ١٧ من مارس سنة ١٩٤٥ عن السبب في إيراد أغلبية الآراء في نهاية هذه المادة ، فرد عليه الدكتور عبد الحميد بدوي « للرحوم » بقوله « ان ميثاق الجامعة لم يجر على وثيرة واحدة في تحديد الأغلبية ، وهذا طبيعى في المواثيق التي من هذا النوع ، فتحديد الأغلبية

يختلف بحسب أهمية المسائل التي يؤخذ عليها الرأي ، وهنا مادام الأساس في التحكيم رضا الطرفين المتخالفين يكون من تصعيب فض الخلاف أن نشترط أغلبية كبيرة ، والمفروض أنهما قد رضا على أساس الأغلبية .

ثم نوقش السبب الذي من أجله حرمت الدول المتنازعة من الإشتراك في مداولات المجلس وقراراته فقال الدكتور عبد الحميد بدوى : « هناك فرق بين الإشتراك في المداولات وبين حضور الجلسات ، فلا شك أن لكل من الطرفين أن يحضر ويدلى بآرائه وحجته ويسمعه الآخر لكي رد عليه ، بعد ذلك يريد الأعضاء أن يتذكروا فيما بينهم ويقولون فلان أخطأ أم لم يخطئ ، فلكي يقول كل منهم رأيه بحرية تامة وبمجرد رفع الحرج — وفي هذا تأمين لإجراء العدل والاستقلال عند الفصل في القضية — يجب ألا يحضر الطرفان المتنازعان المداولة كما يجب ألا يشتركا في إصدار القرار ، وهذا عين ما يحدث في القضاء . »

... حتى يقبل التوسط

وتسأل مكرم عبيد ألا يجوز التوسط إلا إذا قبلته الدولتان المتنازعتان ؟ فرد الدكتور عبد الحميد بدوى قائلاً : « يكون التوسط من غير قبول المتنازعين ، فمثلاً إذا علم بعض الأعضاء بأن هناك خلافاً وقع بين بعض الدول العربية ويخشى أن يتفاقم ، يعرض الأعضاء على المجلس بأن يتوسط في الموضوع ، وليس هذا تحكيمياً . »

وفسر سمير الرفاعي « الأردن » المادة السابقة في صيغتها النهائية « بأنها تتناول حالتين الحالة الأولى هي أن يقع خلاف ويلجأ المتنازعان إلى المجلس لفضه ، وهنا نصت المادة على أن قرار المجلس يكون نافذاً وملزماً باعتبار أن الطرفين قبلتا التحكيم . والحالة الثانية هي توسط المجلس بين دولتين للتوفيق بينهما دون أن يتقدما إلى المجلس ، وفي هذه

الحالة قصد بالتوفيق بينهما مجرد عرض وساطة المجلس لحل المشكل ،
ثم نعت المادة في فقرتها الأخيرة على أن قرارات التحكيم والوساطة
تصدر بأغلبية الآراء .

وهنا تسأل مثل الأردن : هل صدور قرارات التوسط بأغلبية
الآراء يلزم الطرفين أم لا يلزمهما ؟

جاء الرد من الدكتور عبد الرزاق السنهوري إذ قال : إن الذى أفهمه
من قرار التوسط الذى سيتخذ بأغلبية الآراء هو ما يأتى : لنفرض أن
هناك خلافاً وقع بين دولتين ، فأول ما يعرض على المجلس هو تحديد
نوع هذا الخلاف ، وهل هو من النوع الذى يجوز التوسط فيه لأنه يخشى
منه وقوع حرب أم لا ؟ وفى هذا الشأن يتخذ القرار بأغلبية الآراء ،
فإذا ما انتهى المجلس من هذا الموضوع يرى ما إذا كان التوسط مناسباً
أو غير مناسب ، فإذا ما حلت هذه المسألة بأغلبية الآراء أيضاً لا يبقى
أمام المجلس غير التوسط وليس فى التوسط أى قرار ملزم لأن من
طبيعته عدم الإلزام .

خلو ليثاق من التحكيم

وخلا ميثاق الجامعة خلواً تاماً من إجراءات التحكيم وقواعده ، وجاء
هذا الإغفال نتيجة الآراء المتباعدة بين ممثلى الدول العربية حتى أصبح
مجلس الجامعة العربية خاضعاً من حيث هذه الإجراءات إلى النظم التى سار
عليها القانون والعرف الدوليين .

لبنان يعتمد الى مجلس الجامعة

ولكن حدث بعد ثلاث سنوات من إبرام ميثاق الجامعة أن إحكم
لبنان إلى مجلس الجامعة لقبول كلمته بشأن الاتفاق الاقتصادى الذى

عقده مع فرنسا بما أثار اعتراض سورية ودعا ممثلها في مجلس الجامعة يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ إلى القول بأنه لا مبرر بإبرام هذا النوع من الإتفاقات بين دولة عربية وأخرى أجنبية ولا يقوم بين الدول العربية ، واقترح الممثل السوري توحيد السياسة الاقتصادية وغيرها بين الدول العربية وأن لا تعتقد أية دولة عربية اتفاقاً ما بدون أن تقدم به إلى الدول الأعضاء في الجامعة .

ورد رياض الصلح على هذا القول بما يلي : « عندما تذكر الدول العربية وغيرها الجهود التي بذلت في سبيل الإستقلال ، فلبنان يأتي في المقدمة أما أن تطرح المعاهدات الاقتصادية وغير الاقتصادية على مجلس الجامعة فنحن أول من يرحب بهذا ، وأكثر من ذلك فأننا سنقدم بهذا الاتفاق الذي عقدناه مع فرنسا وننتظر من مصر والعراق أن تقدموا للمجلس بالتصويبات التي عملت مع إنجلترا والتي كان من نتيجتها خروج مصر من دائرة الاسترليني وبقاء العراق في هذه الدائرة .

« والآن وقد احتكمنا في هذا الخلاف إلى هيئتك المحترمة سنكون في انتظار حكمكم ، وسنقدم أن شاء الله بهذا الاتفاق لمراسمته المراسمة الوافية »

وهكذا ألغى رياض الصلح كل التحفظات التي أصر عليها من قبل ممثل لبنان في اللجنة الفرعية السياسية أو في اللجنة التحضيرية بشأن بعض مواد ميثاق الجامعة ، وفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات العربية ، وأضفى على الجامعة سلطاناً بأن يبحث مجلسها الإتفاقات التي تعقدها أية دولة عربية مع دولة أجنبية ليقول بشأنها كلمته سواء من الناحية العامة أو من الناحية الخاصة .

وقبول هذا الموقف بما هو جدير به من التقدير إذ اعتبره عبد الرحمن عزام أمين الجامعة « السابق ، أسراً حادث في نفسه ، عندما رأى المجلس يتطور بحكوماته ودوله وشعوبه نحو الاتجاه الذي أرادته الأمة العربية

من قبل سنة ١٩٤٥ والذي لم تستطع الحكومات أن تسير الشعوب فيه إلى المدى الذي تريده .

ووصف أمين الجامعة هذا الموقف « بأنه في الحقيقة إنقلاب جديد في الرأي لأن هذا التحكيم الذي يشير إليه اليوم رياض الصلح والذي كان يجب أن يكون من أول يوم وفي كل المسائل ، لم يكن مقبولا منذ ثلاث سنين ولكن الشعوب أصبحت الآن تطالب به وأصبحت الحكومات تطالب به أيضاً . »

وإذا كان الموضوع المراد التحكيم فيه لم يصل إلى نهايته ، إلا أن إثارته في مجلس الجامعة وترحيب الأعضاء به ، يدل على مدى الإيمان بعدم التقيد بنصوص الميثاق لأنها دون المستوى القومى المطلوب .

قررو التحكيم الوحيد

وحدث بعد عام من هذا الكلام ، أن اتفقت الحكومتان السورية واللبنانية على تحكيم مصر والسعودية لفض خلاف نشب بينهما إثر دخول بعض العسكريين السوريين إلى الأراضي اللبنانية وملاحقتهم لأحد الفلسطينيين المقيمين في لبنان ومطاردتهم له إلى أن أزهقت روحه ، مما دفع قوات الأمن اللبنانية إلى احتجاز العسكريين السوريين تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم . وتوسطت الحكومتان السعودية والمصرية لتسوية النزاع الذي ترتب على هذا الحادث ، ولما فشلت الوساطة طلب لبنان من الحكومتين السابقتين التحكيم في الأمر .

وصدر قرار هيئة التحكيم بإخلاء سراح المعتقلين السوريين وإعادتهم إلى سورية ، ودعوة الحكومتين اللبنانية والسورية إلى التعبير عن أسفهما لما سببه الحادث موضوع التحكيم .

وثبت فيما يلي نص قرار التحكيم الذي وضعه الدكتور وحيد رأفت ، الملحق رقم ٤ ، . باعتباره القرار الوحيد في تاريخ العلاقات العربية حتى اليوم .

لا محكمة تحكيم عربية

والحديث عن التحكيم يتبعه التحدث عن محكمة التحكيم العربية ، التي ورد ذكرها في مشروع العراق عن ميثاق الجامعة ، المادة ١٣ ، إذ خول لمجلس الجامعة وضع مشروع لها بحيث تكون قراراتها ملزمة .

وتعرضت اللجنة الفرعية السياسية إلى هذا الموضوع بالذات في جلستها يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وأقرت النص الذي قدمه ممثل مصر وهو :

« يناط بمجلس الجامعة إعداد لائحة خاصة بإجراءات التحكيم تتضمن تأسيس محكمة تحكيم عربية يمكن للجلس أن يفوضها بأمر التحكيم فيما لم يثبت فيه . »

ولكن هذه المادة لم يتضمنها مشروع الميثاق الذي صودق عليه .

رد الاعتداء الخارجي

واجه ممثلو الدول العربية موقفاً دقيقاً عند مناقشة النص الخاص بالاعتداء الخارجي الذي يقع على أية دولة من دول الجامعة، وهذا الإعتداء قد يكون من دولة عربية أو من دولة غير عربية على شقيقة عربية ، وكان أمام اللجنة الفرعية السياسية ، المادة التي نص عليها مشروع العراق بعد أن خلا مشروع لبنان من مادة مماثلة .

وأهم ما احتوته هذه المادة ، عقد مجلس الجامعة بناء على طلب الدولة

المعتدى عليها أو إحدى دول الجامعة أو الدولة المهددة بالاعتداء ، إلى الاجتماع فوراً لاتخاذ التدابير اللازمة بإجماع الآراء لدفع هذا الاعتداء .
وبعد مناقشة اشترك فيها هنرى فرعون ، لبنان ، « ونورى السعيد ، العراق » وعبد الرحمن عزام ، مصر ، طرح للنقاش النص الجديد لهذه المادة وهو :

« إذا وقع اعتداء خارجى على سلامة دولة من أعضاء الجامعة أو على استقلالها وسيادتها ، أو إذا وقع ما يهدد بوقوع هذا الاعتداء ، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب من الأمين العام أن يدعو مجلس الجامعة إلى الإنعقاد فوراً ، ويتخذ مجلس الجامعة بالإجماع ما يراه لازماً من التدابير لدفع هذا الاعتداء ويشير بتنفيذه على الدول أعضاء الجامعة .
فإذا وقع الاعتداء على دولة من دول الجامعة بحيث يجعل حكمها الشرعية غير قادرة على الاتصال بمجلس الجامعة ؛ جاز لأى دولة أخرى من أعضاء الجامعة أن تطلب من الأمين العام أن يدعو مجلس الجامعة إلى الإنعقاد فوراً ويتخذ مجلس الجامعة بالإجماع ما يراه لازماً من التدابير لدفع هذا الإعتداء ويشير بتنفيذه على الدول أعضاء الجامعة . »

ولكن هذا النص لم يرق لممثل لبنان فقدم إلى اللجنة في اجتماعها الخامس يوم ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٥ نصاً جديداً هو :

« إذا وقع اعتداء من إحدى دول الجامعة أو من دولة أخرى أو خشي وقوعه على إحدى دول الجامعة فللدولة المعتدى عليها وحدها أن تطلب دعوة مجلس الجامعة للإنعقاد فوراً ويتخذ المجلس بالإجماع ، خلا الدولة المعتدية ، الوسائل الممكنة لدفع هذا الإعتداء ، ويشير مجلس الجامعة على كل دولة بتنفيذ ما قرره بمقتضى نظامها الدستورى . »

ثم أضاف إلى هذا النص الفقرة التالية :

« إذا وقع الإعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها غير قادرة على الاتصال بمجلس الجامعة فلمثل تلك الدولة فيه أن يطلب دعوته للغاية المبينة في الفقرة السابقة ، وإذا تعذر عليه الاتصال بمجلس الجامعة حق لأي دولة من أعضائها أن تبادر إلى طلب دعوته » .

وهناك فارق كبير بين النصين ، إذ تضمن اقتراح لبنان تحديد جهة الإعتداء من دولة عربية على أخرى عربية الأمر الذي استبعده بعض الأعضاء ، ولكن يمثل لبنان رد على هذا بقوله « إن التاريخ يحدثنا مع الأسف عن اعتداء « أمة » عربية على أخرى ، ولقد وضعنا اقتراحنا على أساس البروتوكول لأنه لم يقتصر على الاعتداء الخارجى وإلتئاص على الاعتداء بصورة عامة ، ومثل هذا موجود فى نظام عصبة الأمم » .

وأيد ممثل السعودية رأى ممثل لبنان وقال « ان الاعتداء كما يحتمل وقوعه من لدول الأجنبية يحتمل وقوعه من الدول العربية ، وحيث أننا فى صدد وضع نصوص أساسية لهذه الجامعة يجب علينا أن نقدر جميع الاحتمالات . ولذا أقترح أن ينص على الاعتداء فى قسمين : الأول قسم خاص بدول الجمعة ، والثانى قسم خاص بالدول الأجنبية .

« وأرى أن تكون النصوص الخاصة بنا أكثر صراحة ووضوحاً من النصوص الخاصة بلاقائنا مع الدول الأجنبية . »

ولكن عبد الرحمن رام « مصر » رأى أن الأخذ بهذا الاقتراح فيه إثارة للأذهان ، ولا سبل أن كل الاعتداءات خارجية سواء وقعت من دولة عربية أو أجنبية

ومن ثم انتهى الرأى إلى وضع الصيغة الجديدة التالية :

« إذا وقع إعتداء من دولة على سلامة دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها وحدها أن تطلب دعوة مجلس الجامعة للإنعقاد فوراً ويتخذ المجلس بالإجماع الوسائل الممكنة لدفع هذا الإعتداء وإذا كان الاعتداء من دولة من دول الجامعة فيكون الإجماع بدون الدولة المعتدية .

« وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها غير قادرة على الإتصال بالمجلس فليمثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغايات المبينة في الفقرة السابقة ، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تبادر إلى طلب إنعقاده . »

مجلس الجامعة والاعتداء

ونوقشت هذه المادة بعد وضعها في الصيغة القانونية في اللجنة تحضيرية فلاحظ مكرم عبيد باشا « مصر » أن حق دعوة المجلس للإنعقاد للنظر في الاعتداء مقصور على الدولة المعتدى عليها وقد تكون هذه الدولة من القوة بحيث لا تريد أن تعرض الأمر على المجلس ، بينما الدولة المعتدية ترى أن تعرض الأمر على المجلس فلماذا أمنعها ؟؟ »

ايفاح للدكتور عبد الحميد بدوى

ورد على ذلك الدكتور عبد الحميد بدوى وزير الخارجية قائلاً :

« الوضع العادى أنه إذا وقع اعتداء من دولة على أخرى فإن الدولة المعتدى عليها ستكون أول من يفكر في الاستناد بالمجلس . ولكن بحسب الأوضاع الدولية الشائعة لا يتمتع على أية دولة أخرى أن ترفع الأمر إلى المجلس ، على أنه بحسب ما دارت عليه المناقشة في اللجنة الفرعية لم ير الأخذ بهذا الوضع العام مع أنه أوسع وأفضل ، وكل من الطبعي أن يؤخذ به حيث

أن الدول المتعاقبة ترى أن توثق الصلات بينهما ، والوضع الذى أخذه هو أن الإعتداء لا يرفع أمره إلا بمن يدعى أنه وقع عليه إعتداء . ومع ذلك فقد أجزنا فى النهاية لأية دولة من دول الجامعة أن ترفع أمر الإعتداء إلى المجلس إذا تمتر ذلك على حكومة الدولة المعتدى عليها أو على ممثلها فى مجلس الجامعة وما دعنا قد قبلنا هذا المبدأ فى آخر الأمر فلم لا نقبله ابتداء .

« فموضوع الاعتداء ليس غريباً ، وليس محل خلاف ، وهو يؤخذ هنا كواقعة ولا يعتبر مسألة قانونية يريد كل طرف أن يقيم الدليل على رأى خاص له فيها . فالإعتداء هو مثلاً دخول الجيوش فى البلاد أو عمل حصر بحرى الخ ... والمجلس فى نهاية الأمر هو الذى يقرر إن كان ما يعرض عليه اعتداء أم لا والمطلوب أن الدولة المعتدى عليها تكون سابقة فى رفع الأمر إلى المجلس وقد احتفظت لنفسها بهذا الحق ومع ذلك فقد أعطى هذا الحق إلى أية دولة من دول الجامعة متى عجزت الدولة للمعتدى عليها من مباشرة .

خطوة شرط الإجماع

على أنه من الواضح أن أخطر ما فى المادة هو توافر الإجماع الذى اقترحه نورى السعيد لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع العدوان سواء أ كان من دولة عربية أو من دولة غير عربية .

فإذا يكون الحال إذا لم يتوافر هذا الإجماع ؟

وماذا ينجم فى هذه الحالة من مشاكل نتيجة لعدم اتفاق الكلمة على رأى موحد ؟؟

إن النتيجة لمثل هذا الموقف الحرج هى انهيار الجامعة .

فهل هذا ما قصده نورى السعيد عندما وضع شرط الإجماع ، أو أنه هدف إلى شيء آخر عندما يكون لكل دولة الحق فى أن تعمل وفق ما تقتضيه مصالحها تجاه العدوان ؟

ان نوري السعيد وضع في حسابه النتيجةين معا ، كما انه تطلع الى هدف اخر هو ان يجعل مجلس الجامعة في حالة عجز تام عن اتخاذ اى تدبير لمواجهة العدوان حتى انقسمت لواء اعضاء المجلس ولم يتفقوا على رأى جماعى ، فقد يرى البعض حرصا على كيان الجامعة من الانهيار ان لا تتخذ اى قرار يوافق عليه البعض ويرفضه البعض الآخر .

وفي هذه الحالة عندما يثبت عجز مجلس الجامعة عن اتخاذ للتدابير لمنع الاعتداء ، تكون الثغرة قد انفتحت أمام التدخل الأجنبي تحت ستار المحافظة على السلام العالمى ..

دفع العدوان عن سورية ولبنان

وقد اتضحت أهمية هذا الأمر في أول اجتماع عقده مجلس الجامعة العربية يوم ٤ من يونيو سنة ١٩٤٦ لبحث العدوان الفرنسى على سورية ولبنان ، وتحدث في هذا الاجتماع سعد الله الجابرى رئيس النواب السوري مطالباً بأن تتولى الجامعة — دون غيرها من المنظمات — مسؤولية الأمن في هذه المنطقة من العالم وقال في هذا الصدد « قد يقال أن المركز الجغرافى لسورية ولبنان مركز مرموق ، ولكن هناك فرقاً بين أن يتخذ هذان البلدان مركزاً استراتيجياً لدولة ما ، وبين أن تتولى الجامعة ذلك ، إذ تكون منهما إقليماً للأمن ضمن النظام الدولى فلا يمكن بحال أن تكونا مركزاً لدولة تضع فيها الجيش لتحكم هذين البلدين أو لأغراضها الذاتية . »

قوة دولية للجامعة

وأيد هذا الرأى بعض الأعضاء مطالبين مجلس الجامعة بمساعدة سورية ولبنان بالقوات المسلحة لتأمين هذا الأمن مما حدى بأمين الجامعة العربية عبد الرحمن عزام إلى القول « إن هذا الكلام ينقل الجامعة إلى مقام كريم

جداً ويجعلها في المستقبل مسئولة عن الأمن داخل نطاق دول الجامعة وهي تستمد هذه السلطة من نفسها ومن شعوبها، وقد يقرها على ذلك مجلس الأمن الدولي . وسأأتى اليوم الذى يكون فيه للدول العربية قوة كافية لتأمين الأمن في هذه الساحة ، فإذا أصبحت البلاد السورية أو اللبنانية بسبب اعتداء وتدخل أجنبي في حالة تستحق فيها من مجلس الجامعة إمدادها بالمعونة والمساعدة ، فليس بعيداً عن التصور إن هذا الجيش الدولي للجامعة الذى فيه قوى عربية وأخرى سورية وأخرى لبنانية يكون سنداً للبلاد العربية المعتدى عليها فكما تكون الدولة المعتدى عليها سورية الآن قد تكون في المستقبل غيرهما من البلاد العربية فيكون هذا الجيش - كما قلت - سنداً لحفظ الأمن الدولي فيها .

وبهذا حدد الأمين العام للجامعة هدفه عندما اقترح التفكير في إنشاء قوة دولية للجامعة .

قرول حاسم

وأعلن الدكتور عبد الرزاق السنهورى أن إرسال الجيش العربى إلى سورية ولبنان هو لمنع الإعتداء لا للحفاظ على الأمن الداخلى تطبيقاً لما تضمنته الميثاق . .

وانتهى رأى فى اجتماع المجلس يوم ٦ من يونيو ١٩٤٥ إلى اتخاذ القرار التالى « قرر المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة وفقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة لدفع الاعتداء الفرنسى . »

وكان الرأى المتفق عليه هو إرسال قوة عربية رمزية على أساس أن مجلس جامعة الدول العربية مسئول عن الأمن الدولي ، وله أن يتدخل بقوة حتى إذا كانت هذه القوة رمزية . . وبذلك يدفع الاعتداء السافر على دولة من دول الجامعة . .

... وارسال قوات عربية الى الكويت

وبعد ستة عشر عاماً من إصدار هذا القرار أنشئت قوات أمن الجامعة العربية بموجب قرار مجلس الجامعة في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ ، الذي نص على ما يأتي :

« تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها ويعهد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العاجل . »

واتخذ هذا القرار بناء على طلب حكومة الكويت المتضمن مايلي :

« ان تشكل جامعة الدول العربية قوات عربية تقوم بارسالها الى الكويت لتعمل على القوات الاجنبية الموجودة حالياً بها ، وذلك لصيانة استقلال الكويت وصد أي هجوم عليه . »

وارسلت هذه القوات من بعض الدول العربية ، ورابطت على الحدود الكويتية العراقية حتى يوم ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٣ إلى أن قامت ثورة في العراق يوم ٨ من فبراير ١٩٦٣ أطاحت بحكم عبد الكريم قاسم الذي كان يطالب بضم الكويت إلى العراق ...

الفصل السادس

الاتفاقات التي تعقد لها الدول العربية

من الأمور المسلم بها أن كل تعاون مخلص بين دولتين عربيتين أو أكثر يزيد من أمل الأمة العربية في جمع شتاتها ، وعلى نقيض ذلك فكل تعاون مشبوه يعتبر وسيلة هدامة من وسائل الفرقة والصدام .

ومن الأمور التي لا تقبل الجدل أن كل اتفاق بين دولة عربية وأخرى غير عربية يكون أو كثيراً ما يكون على حساب المصالح الشرعية إذا كانت الدولة العربية في وضع غير متكافئ . . .

وحاول نوري السعيد التستر تحت المادة ١٨ من مشروعه الخاص بميثاق الجامعة عندما اقترح السماح لاية دولة عربية من أعضاء الجامعة أن تعقد مع دولة عربية أخرى أو غيرها من الدول إتفاقات خاصة لا تتعارض ونصوص هذا الميثاق أو روحه .

ولكنه لم يلبث أن تنازل عن الفقرة الأخيرة في إجتماع اللجنة الفرعية السياسية يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥ وقدم نصاً جديداً لهذه المادة هو : « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى بما نص عليه في هذا الميثاق أن تعقد بينها من الإتفاقات ما تشاء لتحقيق هذا التعاون » .

وأثار هذا التعديل الجديد هواجس الحاضرين فطالب ممثل السعودية بالإبقاء على الفقرة المحذوفة لأهميتها ، مع إضافة فقرة أخرى بأن لا يضر هذا الاتفاق بمصلحة دولة من دول الجامعة .

واعترض ممثل لبنان على هذه الإضافة الجديدة بحجة أن هذا يتعارض مع روح البروتوكول ، بينما أصر ممثل السعودية على رأيه وأعلن أنه غير مستعد للتوقيع على الميثاق إذا جاء خالياً من الشرط الذى إقترحه .

مشاورات خاصة لوضع نص جديد

فكان لابد أمام هذه الحالة من إجراء مشاورات خاصة قام بها عبد الرحمن عزام مع نورى السعيد ويوسف يس للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة ، وأسفرت هذه المشاورات عن الاتفاق على نص جديد وضعه عبد الرحمن عزام وهو :

« لدول الجامعة العربية الرغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذا التعاون .
« ان للعاهدات والاتفاقات التى سبق ان عقدتها أو التى تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين . »

والفقرة الأولى من هذه المادة مأخوذة من النص الذى أعده نورى السعيد أما الفقرة الثانية فقد أخذت من مشروع لبنان عن الميثاق .

النص كما أعده الدكتور عبد الحميد بدوى

على أن الدكتور عبد الحميد بدوى بدّل من صيغة هذه المادة عندما وضعها فى قالبها القانونى وأصبحت على النحو التالى :

« ليس فى هذا الميثاق ما يمس الالتزامات التى تكون دولة من الدول المشتركة فى الجامعة قد ارتبطت به قبل دولة أخرى كما أنه لا يحول دون عقد إتفاقات بين أية دولة من الدول المذكورة وغيرها من الدول بشرط أن لا تتنافى الإلتزامات التى ترتبط بها قبل الأخرى مع مبادئ هذا الميثاق ، ولدول الجامعة الرغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد فيما بينها من الإتفاقات ما تشاء لتحقيق هذا التعاون . »

مناقشة حول النص الجديد

وأثار هذا النص جدلاً في اللجنة التحضيرية لل مؤتمر العام يوم ١٧ مارس سنة ١٩٤٥ إذ لاحظ سمير الرفاعي « الأردن » أن هناك فقرة شرطية وضعت في هذه المادة دون الحاجة إليها ، ثم تساءل عن الموقف في حالة رغبة دولتين من دول الجامعة في أن يعقدا إتفاقاً لتقوية الروابط بحيث يتناول أحكاماً وأموراً قد تمس مبادئ الميثاق ، وضرب مثلاً بقضية التحكيم إذ قرر الميثاق أن التحكيم ليس إجبارياً وإنما هو إختياري ، فلو فرض أن دولتين أرادتا توثيق الروابط بحيث تتفقان على أن الخلافات التي تقع بينهما بشأن الحدود وقد استتاهها الميثاق من التحكيم ، تكون خاضعة للتحكيم الإجباري فهذا يتفق مع فكرة الجامعة من ناحية توثيق الروابط ويتنافى مع مبدأ الميثاق من ناحية التحكيم ١١

فما هو الموقف بعد هذا النص الجديد ؟

أجاب على هذا التساؤل الدكتور عبد الحميد بدوي « باشا »

إذ قال :

« أحب أنؤكد أن الصورة التي تستطيع فيها دولتان أن تعملا أكثر مما جاء في الميثاق لا تكونا قد عملتا عملاً يتنافى مع الميثاق ، بالعكس يكون ذلك تأكيداً لأغراضه وزيادة في وسائل توثيق الصلات ، وإن اثبات هذا الإيضاح في محضر الجلسة كخيل بإزالة كل شبهة يمكن أن تقوم في هذا الشأن . . »

ولاحظ جميل مردم مثل سوربة أن الفقرة الأولى من هذه المادة والتي ورد فيها « ليس في هذا الميثاق ما يمس الإلتزامات التي تكون دولة من الدول المشتركة في الجامعة قد ارتبطت بها قبل دولة أخرى ، لم تكن موجودة في نص المادة التي وافقت عليها اللجنة الفرعية السياسية ، وإيراد هذه الفقرة قد يوجب على الجميع احترام هذه الإلتزامات ، وهذا هو ما تحاشيناه في الماضي وكان لنا في ذلك قصد معين وأغراض معينة ، ولا أرى من المصلحة أن نسجل هذا على أنفسنا ، ويمكن فقط أن فريقاً من الأعضاء قد قيد نفسه بمعاهدات قبل الغير . »

لا التزام لغير البول المتعاقدة

وردَّ على هذه الملاحظة الدكتور عبد الحميد بدوى بقوله :

« إن إحترام الإلتزامات التى ترتبت بين متعاقدين غير واجب على غير الملزمين بها ولم أقصد غير ذلك بأى وجه ولا تؤدى هذه العبارة إلى أن الإلتزام يصبح متعدياً إلى دولة غير الدولة الملزمة به ، وأحب أن أحدد هذا المعنى وأن يكون مفهوماً أنه إذا إلتزمت دولتان من دول الجامعة بشئ ما فإن هذه العبارة لا تجعل الدول الأخرى ملتزمة به ، إنما كل ما فى الأمر أن هذا الميثاق لا يؤثر على العلاقات القائمة بين دولتين بمقتضى إتفاق وقتنا عليه ، .

وأضاف إلى ذلك الدكتور عبد الرزاق السنهورى « بأن الفقرة التى أثارَت النقاش يمكن تلخيصها فى كلمتين . هى أن هذا الميثاق لا ينسخ أى اتفاق سابق ولا ينسخ أى اتفاق هذ الميثاق ، فالذى يهمننا هو أن نقول أن هذا الميثاق لا يجوز أن ينسخه أى اتفاق آخر ، .

وأوضح عبد الرحمن عزام « مصر ، الأمر برمته عندما قال :

« إن الإلتزامات التى بين دولة وأخرى لا تنسخ هذا الاتفاق ، وبما أن هناك حرجاً لأنى أرى شخصياً أن الإتفاقات التى بيننا وبين انجلترا واجبة التعديل وكذلك الأمر فى الإتفاقات بين العراق وانجلترا [ألغيت هذه الاتفاقات فيما بعد] فلا أرى أن نعطيها معنوية جديدة فى اجتماع كهذا بينما أرى فى الوقت نفسه أن هناك اتفاقات بين البلاد العربية مثل الحلف الذى بين المملكة السعودية والعراق واليمن ، وهذا الاتفاق واجب الاحترام ، فالحقيقة أن هذه

الدول الثلاث سبقت الدول العربية الأخرى في عقد مثل هذا الإتفاق والتعاون والتحالف . .

واقترح حذف الجزء الأول من المادة والإكتفاء بأن يثبت في محضر الجلسة ، أن الالتزامات التي يبتنا محترمة من الطرفين من غير أن نعطي معنوية جديدة للعهادات التي عقدت بيننا وبين الأجانب في ظروف قد تتغير . .

وانضم إلى هذا الرأي ممثل سورية « فارس الخوري » ، إذ قال :
« أن النص الذي يقترحه الدكتور بدوى « باشا » والذي يقول انه ليس في هذا الميثاق ما يمس الالتزامات التي أرتبطت بها دولة من دول الجامعة قبل دولة أخرى ، يفهم منه أن إيس في هذه الاتفاقات ما يتنافى مع هذا الميثاق ، وإذا فرض ووجدنا أن بعضها يتنافى مع هذا الميثاق مع أنها لا تلزم أحداً منا بالإعتراف بها . فليس لنا الحق في مكافحتها والعمل على إزالة هذا الخلاف والسعى لارجاعه إلى نطاق هذا الميثاق ، لأننا إذا قلنا أن ليس في هذا الميثاق ما يمس الإتفاقات كأننا اعترفنا ضمناً بأنها لا تتناقض مع هذا الميثاق ، ولا بأس من ذلك إذا تأكدنا أن جميع الالتزامات بمقتضى هذه الإتفاقات لا تتنافى مع الميثاق ، ولكننا لم نفحصها كلها لتبين ما إذا كان بها ما يخالف هذا الميثاق أم لا . .

ورد الدكتور عبد الحميد بدوى « باشا » ، على هذه الاعتراضات قائلاً :

« تسام فارس بك الخوري عما إذا كنا أحطنا علماً بكل الإلتزامات السابقة لنقرر أن هذا الإتفاق الجديد لا يمسها بشيء . الواقع أن هذه المباراة المرجع في فهمها ومقبولها لكل من يوقع التعاقد من حيث التزاماته الخاصة فهو القاضي في أمرها وإليه يرجع الحكم . فإن الدولة

التي تكون قد عقدت اتفاقاً سابقاً منافياً للميثاق لا تستطيع أن ترجع عنه لأنها تكون مقيدة بالإلزامات الدولية التي ترتبت على ذلك الاتفاق، فهي ليست لها الأهلية والحرية التامة للزوم نفسها بهذا الاتفاق الجديد، ولكل من المتعاقدين مسائل خاصة وهم أصحاب الحكم في أن الميثاق يمسها أو لا يمسها. والارتباطات الجديدة التي ينشئها الميثاق لا تخرج عن معنى التعاون وعن التحكيم الاختياري ولم يكن من الممكن أن نذكر التنافي في الجزء الأول من المادة لأن كل واحد من الموقعين على الميثاق هو الحكم ولا نريد أن تكون مسألة التنافي موضوع مناقشة بين الأعضاء، وتركنا لكل منهم أن يقدر الارتباطات السابقة، وكل دولة لا تستطيع إضفاء هذه المعاهدة إلا إذا وثقت مقدماً أنها ليست عليها ارتباطات تنقض هذه المعاهدة، فقدم المناقاة موجود وإنما لا نستطيع الإشارة إليه في الفقرة الأولى لأنه ليس على قضاء من المجموع، وكل دولة تعرف حدود التزاماتها وقدرتها على التوقيع على هذا الميثاق، ومن هذه الجهة فليس هناك مسئولية على الآخرين أو أي حق لهم في التدخل في أمر الاتفاقات السابقة» .

المطالبة بتقييد التعاقد

وأمر التعاقد كما هو معروف ينقسم إلى قسمين، قسم خاص بالماضي وقسم خاص بالمستقبل، فالماضي كما قال جميل مردم تركه وشأنه بما فيه من خير وشر، أما التعاقد في المستقبل فما هي ظروفه ومدى تأثيره على الدول العربية الأخرى، هل يجب أن يكون هذا التعاقد حقاً مطلقاً أم حقاً مقيداً ؟

كان من رأى الوفد السعودي أن لا يكون هذا الحق مطلقاً لأنه طالب بتقييد هذا الحق عندما اقترح النص على عدم الاضرار بمصالح دولة أخرى من دول الجامعة أو تعارض هذا التعاقد مع نصوص الميثاق وروحه، ولكن نوري السعيد سبق أن قدم يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩ مذكرة رسمية إلى اللجنة الفرعية التي أوكل إليها وضع الميثاق جاء فيها ما نصه :

« ليس لمجلس الجامعة أى حق من التدخل فى امر عقد المعاهدات والاتفاقات الثنائية التى قد تعقد فى المستقبل والتى لم يرد ذكرها فى نص البروتوكول ، عدا تسجيلها فى المجلس لئلا تكون ضارة بسياسة جامعة الدول العربية او أى دولة منها . »

وتسجيل المعاهدة شئ واتفاقها مع سياسة جامعة الدول العربية شئ آخر .

ومن الثابت أن أعضاء الوفود العربية تجنبوا إثارة المسائل السياسية الشائكة إذ لم يمسوا الإرتباطات الدولية التى كانت قائمة بين بعض الدول العربية والدول الأجنبية ، وعلى هذا الأساس انتهى رأى إلى عدم الأخذ بنص المادة كما وضعه الدكتور عبد الحميد بدوى والعودة إلى النص القديم الذى أصبح بمثابة المادة التاسعة من الميثاق ، واكتفى فقط بالنص فى محاضر الجلسات على أن الإتفاقات التى تعقد بين دول الجامعة يجب أن لا تتنافى مع مبادئ هذا الميثاق ..

اقترح بمناقشة الاتفاقات قبل ابرامها

وأثار جميل مردم - فيما بعد - هذا الموضوع على نطاق واسع فى جلسات مجلس الجامعة إذ طلب فى اجتماع المجلس يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ بأن لا تعقد أية دولة عربية من أعضاء الجامعة أى اتفاق سياسى أو اقتصادى مع دولة أجنبية من غير أن تقدم بهذا الاتفاق إلى الدول الأعضاء لأن هذه المسألة على حد تعبيره ، هى مسألة أساسية فى كيان الجامعة ، وفى مستقبل العلاقات بين الدول العربية .

وكان لهذا الاقتراح رنة فرح كبرى فى مجلس الجامعة إذ إعتبره أمينها العام « السابق » عبد الرحمن عزام بمثابة انقلاب جديد فى رأى ، هو الميل نحو الوحدة التى يريد بها العرب وهذا الميلاد الجديد للأمة العربية بمثابة

مجلس الجامعة سيصاحبه مشاكل واحتكاكات إلا أن الشعوب العربية تنتقل في الواقع إلى دور جديد عظيم لائق بها ، هو دور التكتل والتضامن الكامل في الدفاع عن نفسها وعن مصالحها .

وأشار الأمين العام السابق إلى أثر هذا الاقتراح في ميثاق الجامعة فقال : « في عام ١٩٤٥ وفي هذا المكان عينه كنا نضع ميثاق الجامعة وكان كل منا يريد أن يحتفظ إلى أقصى حد باستقلاله عن هذه الجامعة ويبدل أقصى مجهود حتى لا تمس سيادته عن قرب أو بعد ، سواء أكان هذا المساس يتعلق بالنقد أو بالسياسة أو بالمعاهدات ، وإذا بنا الآن والحمد لله بعد ثلاث سنين من إبرام هذا الميثاق ، نقارى في أى مكان يمكن أن نصل إليه سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية أو من أية ناحية أخرى لنكون كتلة واحدة ولنكون جماعة متكافئة متضامنة في جميع الشئون . »

تحالف سياسي عسكري بين دول الجامعة

ثم قدم ممثل سورية إلى مجلس الجامعة في إجتماعه يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ الاقتراح التالي : —

« قام ميثاق الجامعة العربية على أساس التضامن الوثيق بين الدول التى تتكون منها تضامناً مستمداً من الشعور المشترك بوحدة المصالح ، وقد أدت الجامعة حتى الآن بأساليبها الحاضرة التى تقتصر على التعاون والتشاور الدورى بين رجال الحكومات إلى نتائج هامة بفضل التفاهم على كافة المسائل التى تهتم العرب .

« إلا أن هذا التضامن الواقعى الذى شعر الجميع بفائدته وضرورته لم يتخذ شكل التزامات حقوقية من النوع الذى ترتبط به الدول ذات المصالح السياسية والعسكرية ، فى حين أن هذا الارتباط يزيد من قيمة

الجامعة ومكاتها في العالم وبوطد استقلالها ، ويعتد الثقة في نفوس شعوبها ، وهو نتيجة طبيعية للتعاون السائد ، ولما وصلت إليه الجامعة في يومنا هذا .

و فالحكومة السورية تعتقد بأنه آن الأوان لعقد تحالف سياسي وعسكري بين دول الجامعة ، فقد دل تبادل وجهات النظر في اللجنة السياسية وفي مجلس الجامعة منذ بضع سنين على وحدة مصالح الدول العربية في هاتين الناحيتين . ومن جهة أخرى فالعالم يتمنح اليوم عن سلسلة من المحالفات في الشرق وفي الغرب ، فلا يسع الدول العربية أمام هذه المحالفات إلا أن تعقد فيما بينها حلفاً سليماً يحفظ إستقلالها إزاء الكتل التي هي في دور التكوين ويكون مبنياً على أساس وحدة المصالح في الحقلين السياسي والعسكري ، وكما أن الأوضاع الدولية تجعل هذا الحلف ضرورياً فتأمين المصالح الخاصة لكل من الدول العربية أصبح منوطاً بإيجاد هذا الحلف .

لذلك فالحكومة السورية تقترح على المجلس الموقر أن يقرر ما يأتي :

« يوصي مجلس جامعة الدول العربية بوضع معاهدة تحالف سياسي وعسكري توقعه كل من دول الجامعة تلزم به نفسها بسطوك سياسة موحدة في علاقاتها الخارجية وباتخاذ دفاع مشترك » .

ووصف رئيس الجلسة رياض الصلح ، هذا الإقترح ، بأنه على جانب عظيم من الخطورة ، وأمر بطرحه على بساط المناقشة .

ولكن بعض الأعضاء طالب بإحالة إلى اللجنة السياسية التي ناقشته من جميع نواحيه ورأت بدورها إحالته إلى الحكومات ، على أن توافي الأمانة العامة بما يستقر عليه رأيها .

وعاد جميل مردم مرة أخرى قدام إلى مجلس الجامعة في إجتماعه
بيروت يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٤٨ اقتراحاً مكملاً لاقتراحه السابق
نصه كما يلي :

« يجتاز العالم مرحلة خطيرة في تاريخه وأن الصراع القوى القائم بين
الكتلتين الكبيرتين المتنازعتين سيعرض البلاد العربية الى اخطار لا يعرف مداها الا
الله ، لهذا يرى الوفد السوري تأييدا لاقتراحه السابق التقدم في اجتماع مجلس
الجامعة الاخير في القاهرة أن يصرع مجلس الجامعة في دراسة هذا الاقتراح
وأقراره لأن افراد بعض الدول الاعضاء باتباع سياسات خاصة وتقييد بلادها
بقيود تؤثر على البلاد العربية الاخرى ، امرين تاتي مع مصلحة هذه البلاد ولهذا
سيقدم الوفد السوري الى مجلسكم الكريم مذكرة يفند فيها الموقف الخطر الذي
نشأ عن هذه الحالات . »

وإذا كانت أمانة الجامعة لم تسلم هذه المذكرة إلا أنه من الواضح
في ضوء ما أفضى به رئيس الوفد السوري من معلومات لمجلس الجامعة
واللجنة السياسية أن غايته هي إبقاء الدول العربية الممثلة في الجامعة
بعيدة عن أى نقوذ أجنبي مهما كان نوعه أو هدفه . ولكن مجلس الجامعة
في ذلك الحين تفاقل عن مناقشة هذه الإقتراحات لأن معظم الدول
العربية كانت مرتبطة بإرتباطات جائرة مع الدول الأجنبية ، وأن كان
من المتفق عليه بين جميع الأعضاء بأن كل إتفاق جديد تعقده دولة
عربية مع دولة أجنبية يجب أن يراعى فيه روح ميثاق الجامعة ونصوصه .

وقد خالفت بعض الحكومات الليبية ميثاق الجامعة وهتكت نصوصه عندما
عقدت سلسلة من المعاهدات مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا ، وتعاثت هذه
الحكومات عرض الاتفاقات الجائرة على مجلس الجامعة بل تعاثت حتى
إدعائها في أمانتها العامة .

وحظا نوري السعيد حلو الحكومات الليبية عندما انضم الى حلف بغداد

وحاول أن يستند في هذا التعاقد الى المادة التي وضعها وهي المادة التاسعة من الميثاق طبقا لما صرح به لاجراء مجلس الامم العراقي يوم ٦ من فبراير سنة ١٩٥٥.

وهذا افتات على الحق والواقع لان هذه المادة لا تبيح عقد اى اتفاق يتطرق ونصوص الميثاق والبادئ التي قام عليها .

على أن بعض الدول من الجانب الآخر طبقت هذه المادة التطبيق الصحيح لتوقيع العربى بينها فعقدت سلسلة من الإتفاقات العسكرية والاقتصادية، أبرزها الإتفاق العسكرى بين مصر الثورة وسورية، وميثاق جدة بين مصر الثورة والسعودية واليمن ، وإتفاقية التضامن بين مصر الثورة والأردن وسورية والمملكة السعودية .

الفصل السابع

علاقات الجامعة الدولية

نص بروتوكول الإسكندرية على قبول أى نظام عالمى يدعم الروابط بين الدول العربية وبين غيرها من دول العالم ، وطالب عبد الرحمن عزام فى المباحثات التى أسفرت عن ميثاق الجامعة ضرورة تحديد العلاقات التى لا بد أن تقوم بين الجامعة كنظام اقليمى وبين مجلس الأمن ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بإيجاد نص فى الميثاق ينسجم مع النظام الإقليمى المتناظر ويحقق الأغراض الخاصة بحل المشاكل العربية بمعرفة العرب أنفسهم ، لأن هذا من شأنه أن يزيد من مكانة الجامعة ويضعها فى المركز اللائق بها بين أعضاء الأسرة الدولية ..

وتطورت هذه الفكرة عندما طالب بعض الأعضاء فى اجتماع اللجنة الفرعية السياسية يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ ضرورة النص فى الميثاق بإحتمال إشراك الجامعة أو دولها فى نظام الأمم المتحدة أو أية مجموعة دولية جديدة بقصد التعاون بينها ، ولا سيما أن معظم الدول العربية على وشك الانضمام إلى « منظمة الأمم المتحدة » سواء فى نظامها الحالى أو فى نظامها الإقليمى .

واعترض ممثل لبنان على هذا رأى قائلاً « ليس للجامعة شخصية دولية حتى يجوز لها الدخول فى جامعة أخرى ، لآتنا بذلك نكون قد انتقصنا من سيادة كل دولة من دول الجامعة » .

ورد جميل مردم « سورية » على هذا الاعتراض « بأنه طرأت

على العالم قرارات مؤتمر القرم وتكليف البلاد العربية بإعلان الحرب ، وأخيراً أمامنا الدعوة التي ستوجه إلينا للاشتراك في مؤتمر جامعة الأمم المتحدة ، فالإتجاه قد تغير ، ومن الطبيعي أن نسير مع المنطق في وضع نظامنا ، ونحن وأنتم ومصر لم نعلن الحرب إلا لأننا وجدنا فيها مصلحة لنا والبلاد العربية ، فال موضوع لم يعد يهم دولة دون أخرى بل أصبحت مصلحتنا مشتركة بحيث أننا إذا تكاتفنا كجامعة نستطيع أن نقبل ما يرضينا ونرفض ما ليس من مصلحتنا في النظام المقبل ، فمن الواجب أن نعد أنفسنا من الآن لهذا المستقبل القريب . .

وتعددت الاقتراحات بشأن هذا التعاون انتهت إلى الموافقة على إضافة فقرة للمادة الثالثة هي : « يدخل في مهمة مجلس الجامعة إيجاد وسائل التعاون مع المؤسسات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لضمان الأمن والسلام وتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . »

ويبلغ من حرص المجتمعين على أهمية هذا التعاون الدولي أن أباحوا تعديل الميثاق لتحقيق هذه الغاية كما جاء في نص المادة التاسعة عشرة من الميثاق .

وفي هذا النطاق سارت الجامعة تتمد طريقها لتضفي عليها الكيان الدولي بما ييسر مهمتها في التعاون مع الأمم المتحدة ومجالسها فاقترح مكرم عبيد في أول اجتماع عقده مجلس الجامعة يوم ٤ من يونيو سنة ١٩٤٥ للبحث في العدوان الفرنسي على سورية ولبنان ، المطالبة بضم الجامعة إلى أية مفاوضات تحدث مع البلدين بوصفها صاحبة المصلحة المباشرة في هذا النزاع .

اول مذكرة دولية للجامعة

ثم ألفت الجامعة بثقلها في السياسة الدولية عندما بعثت يوم ١٠ من نوفمبر ١٩٤٥ أول مذكرة للحكومتين الأمريكية والبريطانية تطلب فيها

عدم اتخاذ أى قرار يتعلق بالهجرة اليهودية إلى فلسطين أو بمسألة تسوية لقضية فلسطين بدون مشاورة الدول العربية وموافقها .

وتلقت رداً من الحكومتين على هذه المذكرة .

ثم أرسلت رداً على بيان يفرن وزير خارجية بريطانيا بشأن فلسطين تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة يوم ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، واتصلت بعد ذلك بلجنة التحقيق البريطانية الأمريكية بشأن فلسطين وأبلغتها آراها في مذكرة أيدتها رسمياً جميع الدول العربية .

كل هذا أضفى على الجامعة في بداية نشأتها شخصية دولية اعترفت بها معظم الحكومات الأجنبية .

واتسع بعد ذلك مجال العمل الدولى امام الجامعة عندما كلف مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ الأمين العام بالاتصال بوزارات خارجية الدول الكبرى حتى تشترك الجامعة في اللجنة الدولية المزمع إرسالها الى ليبيا . ثم أثبت المجلس والأمانة العامة في أكثر من مناسبة اهتمام الجامعة بقضايا الوطن العربى الذى كان يتن تحت ضربات الاستعمار ، فتطلعت الدنيا إلى أمة الوسط ، أمة العرب ، وإلى قضاياهم العادلة فى المشرق والمغرب ..

بريطانيا والجامعة العربية

وبعد أن برز دور الجامعة فى السياسة الدولية لتحقيق أمانى العرب القومية حاولت بريطانيا أن تقلل من هذا الدور عندما أرسلت إلى الدول العربية مذكرة تسألها رأيها فيما إذا كان الأمين العام للجامعة حين مخاطب لإحدى الدول الأجنبية ينطق باسم الدول المنضمة إلى الجامعة أم لا ، وقد أثير هذا الموضوع فى اجتماع مجلس الجامعة يوم ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ عندما قال الأمين العام « عبد الرحمن عزام » لأعضاء المجلس :

وهناك مشكلة أريد أن أوجه النظر إليها وهي أنني أرسلت بعد أن تم تأليف الجامعة إلى جميع الدول أبلغها ذلك ، لجاءت الردود بالعلم — كما فعلت روسيا — واعترفت بعض الدول بالجامعة كأمریکا ، غير أن إنجلترا لم تعترف حتى الآن وهي بين بين ، وقد بدأت الحكومة الفرنسية تعاملنا وتسكاتبنا وترسل لنا المذكرات وكانت إنجلترا قد بدأت تعترف بنا ، ولكن يلوح أنها عدلت عن ذلك ويظهر أنه قد دس لنا لديها ونحن لا يعنيها إن اعترفت بنا كجامعة أو لم تعترف ، لأن الجامعة قائمة على الرأي العام العربي .

وتدارس المجتمعون في هذا الموضوع فقرروا أن ترد الدول العربية على المذكرة البريطانية بأن الأمين العام يمثل الجامعة في كل ما يقوم بتبليغه باسم الجامعة وأن تتعامل معه الحكومة البريطانية معاملة رسمية ، وتعتبر الأمين العام ممثلاً للجامعة ، وأن كل ما يصدر منه صادراً عن الجامعة .

وحدث بعد هذا التبليغ أن مرّ أمين الجامعة بلندن ، وحاول بعض البريطانيين التحدث معه في أمر الاعتراف بالجامعة ، وأجمل هذه الأحاديث لأعضاء المجلس أثناء اجتماعهم يوم ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ عندما قال :
« .. أبلغت البريطانيين بأن عدم اعترافهم بالجامعة لا ينقص من قدرها لأنها حقيقة قائمة ، وبناء عليه لم أدخل معهم في مفاوضات ، وتركتم لهم أن يعملوا ما يحلو في نظرهم ، والآن وصل منهم خطاب الاعتراف بالجامعة العربية . »

وقدم أمين الجامعة مذكرة بهذا الشأن إلى مجلس الجامعة جاء فيها :

« .. إن الحكومة المصرية تلقت من الحكومة البريطانية بأن وزير الخارجية البريطانية قرر أن المخاطبات الخاصة بالموضوعات السياسية والتي توجه إلى الحكومة البريطانية من قبل جامعة الدول العربية سيُعترف بها

رسمياً ، وسيجاب عنها حين تستدعي الحالات الرد ، ويوجه الرد إلى الأمين العام للجامعة بنفس الطريقة التي أتبع في إرسال التبليغ المحاب عليه ، وسترسل في هذه الحالة علاوة على ذلك بالطريق الدبلوماسى العادى نسخة من رد الحكومة البريطانية إلى كل حكومة من حكومات الدول العربية للعلم .

الجامعة والام المتحدة

وامتد نشاط الجامعة رغم تراكم القضايا السياسية على كاهلها ، إلى ميدان الحياة العربية من صحبة واجتماعية واقتصادية وثقافية الأمر الذى استرعى اهتمام هيئة الأمم المتحدة فتضمن مثلاً التقرير المقدم إلى الهيئة عن نشاط اللجنة الصحية الدولية في نوفمبر سنة ١٩٤٦ مدى التعاون الذى قامت به جامعة الدول العربية مع هذه اللجنة عن طريق المكتب الصحى بالإسكندرية .

وفي أثناء انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٤٧ للبحث في تأليف لجنة للتحقيق في القضية الفلسطينية واقترح تسوية لها ، أجرى الأمين العام للجامعة اتصالات مفيدة مع سكرتير الهيئة وتبادل معه خطابات بشأن تنظيم التعاون بين الجامعة والأمم المتحدة تمهيداً للنظام المنتظر ، الذى ستكون فيه الجامعة هيئة إقليمية متعاونة مع الأمم المتحدة .

وخطا هذا الموضوع خطوة موقفة عندما وعد السكرتير العام لهيئة الأمم باعطائه العناية اللازمة بأن يبدأ بإرسال مندوبين من الطرفين إلى القاهرة وليك سكرس .

وأكد مؤتمر العمل الدولى المنعقد في استامبول في نوفمبر سنة ١٩٤٨

الأممية التي يعقدها على التعاون الوثيق بين مكتب العمل الدولي وجامعة الدول العربية .

وتوالى بعد ذلك الإهتمام بالتعاون مع الجامعة ، فجاء مثلاً في قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ الخاص بدعوة المجلس الإقتصادي والإجتماعي عن دراسة العوامل المتصلة بإنشاء لجنة اقتصادية للشرق الأوسط ، أن التعاون الوثيق بين منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها وكذلك فيما بين المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط مثل جامعة الدول العربية لما ييسر الإجراءات التي ترمى إلى تحقيق التعاون الإقتصادي في الشرق الأوسط .

كما أشار المجلس الإقتصادي والإجتماعي في قراره يوم ٨ من مارس سنة ١٩٤٨ إلى قيمة التعاون مع الجامعة العربية .

وبعد هذه الخطوات كان لابد من اتخاذ الإجراءات لدعوة الأمين العام للجامعة العربية لحضور إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة نظهر كامل من مظاهر الإعتراف بالجامعة كؤسسة إقليمية وإدرج فعلاً هذا الموضوع في جدول أعمال الهيئة بتاريخ ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ بناء على طلب الوفد السوري ، وقد إشتمل هذا الطلب على توجيه دعوة دائمة للجامعة العربية لحضور إجتماعات الجمعية العامة .

وأحالت الجمعية العمومية هذا الموضوع إلى اللجنة السادسة وهي اللجنة القانونية لدراسة من جميع نواحيه في ضوء المذكرة التي قدمها سكرتير الأمم المتحدة عن ميثاق الجامعة والمذكرة التي قدمتها إسرائيل تعترض فيها على توجيه أية دعوة للجامعة العربية ، ودافعت الوفود العربية دفاعاً مجيداً عن ميثاق الجامعة ، وأوضحت الدور الفعلي الذي قامت به في

حقوق الاجتماع والثقافة والإقتصاد ، وإهتمامها الكبير بالتعاون مع المنظمات الدولية لإقرار الأمن والسلام على أساس الحق والعدالة ..

واستمر بحث هذا الموضوع ثلاث جلسات متتالية اشترك فيها عدد وفير من مندوبي الدول الاعضاء الذين ناصروا الجامعة وايدوا وجهة النظر العربية ، وفي يوم ٥ من اكتوبر ١٩٥٠ قررت اللجنة السادسة مشروع القرار المسمى بأكثرية ٤٢ صوتاً ومعارضة اسرائيل وامتناع سبع دول عن التصويت هي الكتلة الروسية وبوليفيا وجواتيمالا ، ثم احيل للشروع الى الجمعية العامة في جلستها يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ فأقرته من غير مناقشة مع معارضة اسرائيل وامتناع الكتلة الروسية .

وفي هذه الجلسة أذن رئيس الجمعية العامة الأمين العام للجامعة « عبد الرحمن عزام ، بالكلام ، فاعتلى المنصة واستهل حديثه بشكر هيئة الأمم موضعاً الأهمية التي ينطوي عليها ميثاق الجامعة، ورغبة الأمة العربية في التعاون مع المنظمات الدولية لإقامة الحق والعدل وصيانة الحريات ، وأكد استعداد العرب للساهمة في بناء عالم يسوده الرخاء والعدل الاجتماعي وتنظيم علاقات الأسرة الدولية على قواعد المبادئ الرفيعة من غير جور أو عدوان .

وعقب الأمين العام للجامعة على هذه الدعوة في تقرير له إلى مجلس الجامعة بما يلي :

« لا شك أن المبالغة في اطراء النتيجة التي وصلت إليها الجامعة العربية في أروقة هيئة الأمم المتحدة ليست من سداد الرأي ، ولكن الإقلال من أهمية هذا النصر السياسي والإستخفاف بأثره لا يقوم على فهم صحيح للأوضاع الدولية العالمية . فإذا أحسنت الجامعة العربية صلاتها بهيئة الأمم المتحدة أمكن الإبتفاع بالكثير من العون الفني والمادى ، وهو عون ضخم تحت تصرف الأمم المتحدة .

« هذا وأن وفد الجامعة حين يدعى إلى هيئة الأمم يستطيع أن يؤدي من الخدمات في ميدان الدعاية والاتصالات ما لا يكون في ميسور الوفود العربية التي تكون مكبة على أداء واجباتها في اللجان المختلفة، فضلاً عن أن الوفود الرسمية قد تجد في بعض الظروف ما يحجبها عن القيام باتصالات معينة . »

واتجهت النية بعد ذلك إلى أن تكون علاقة الجامعة بالأمم المتحدة ومنظماتها أكثر إيجابية فأبرمت اتفاقات مع منظمة اليونسكو والعمل الدولية والأغذية والزراعة والصحة العالمية ، ولكن علاقات الجامعة بسكرتيرية الأمم المتحدة ظلت محصورة في الدعوة التقليدية التي توجه إلى الأمين العام لحضور إجتماعات الجمعية العمومية للهيئة ، ولهذا بحث مجلس الجامعة هذا الموضوع وأصدر قراراً يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ أوصى فيه وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة بمواصلة العمل مع الأمين العام للجامعة « محمد عبد الحالق حسونة » في جهوده لإبرام اتفاق بين الجامعة والأمم المتحدة ، كما وجه وزراء خارجية العرب رسائل بهذا الشأن تؤيد القرار السابق .

ثم وضعت الأمانة العامة للجامعة مشروع اتفاق بينها وبين سكرتيرية الأمم المتحدة ، ولكن بحوث هذه السكرتيرية انتهت إلى أن علاقاتها تقوم مع الحكومات ، أما علاقاتها مع المنظمات مثل الجامعة العربية فلا تتخذ شكل اتفاقات مبرمة إلاّ بناء على تعليمات معينة من مجلس الأمن أو من الجمعية العمومية ، ولذلك فليس من حق السكرتير العام إبرام الاتفاق المقترح .

ودلى بعد ذلك أن تقوم العلاقات بينهما على أسس جديدة أبرزها صيغة الدعوة التي توجه إلى الأمين العام للجامعة إذ تقرر أن تكون مطابقة للدعوة الموجهة إلى الوفود الرسمية للدول الأعضاء ، كما اتفقت وجهات النظر على نقاط معينة أهمها اتخاذ الترتيبات لتبادل المعلومات والوثائق فيما لا تمسحه تقاليد السرية والأمن وغيرها من الأمور ، كما يجوز لأي من المنظمين تعميم ما تتقاه من معلومات ووثائق من المنظمة الأخرى على الدول الأعضاء عند اللزوم ، وتوجيه دعوات من كل من المنظمين لدراسة أنظمة العمل فيها ، وتخصيص بعض الموظفين ليكونوا فباط اتصال لتنفيذ خطط التعاون التي يتم الاتفاق عليها .

مع منظمة الدول الأمريكية

وقامت أمانة الجامعة من ناحية أخرى باتصالات مع منظمة الدول الأمريكية لإيجاد علاقة معها ، فزار رئيس وفد الجامعة في واشنطن سكرتير هذه المنظمة وتحدث معه — كما جاء في تقرير بعثة إلى عبد الحاقى حسونة أمين الجامعة يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — حول توثيق العلاقات المختلفة بين المنظمين الإقليميين ، وشمل الحديث تبادل الوثائق والمطبوعات والمعلومات والزيارات بين الأمانتين للدراسة المشروعات والشئون الإدارية التي تقوم بها كل منها ، وكذلك تبادل الطلبة والبعثات العلمية لدراسة ما يهم بلاد كل من المنظمين لتنفيذ مشروعات إقتصادية واجتماعية معينة ، ودعوة ممثلين من المنظمين بحصة مراقبين لحضور إجتماعات تهم إحداها لدى الأخرى ، والعمل على توحيد وجهة نظر المؤسسين وأعضائهما فيما يتعلق بالشئون الدولية سياسية كانت أم إقتصادية .

وتوالت إجتماعات رئيس وفد الجامعة في أمريكا والسكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية دون أن تسفر عن نتيجة إيجابية إذ بحث

رئيس الوفد لأمين الجامعة رسالة بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ جاء فيها ما نصه :

« في رأى المسئولين في منظمة الدول الأمريكية أنه من غير المستحسن التقدم الآن بمشروع لإتفاق للتعاون بين المنظمين بسبب عدم انتهاء منظمة الدول الأمريكية من دراسة علاقاتها بالمنظمات الإقليمية حصة شاملة ، تلك الدراسة التي سيتقرر وفقاً لها ، الأمر الذي يمكن الانتهاء بها عند التقدم بمشروع لإتفاق بين المنظمين . »

الفصل الثامن

الجامعة والأقطار العربية غير المستقلة

اتفق من خلال مشاورات الوحدة العربية ضرورة التكاتف بين الدول العربية المستقلة لم يد المساعدة إلى شقيقتها غير المستقلة لسيادتها على أساس أن الفكرة العربية لا تقبل التجزئة من حيث الخير العام والتعاون بين جميع الدول العربية .

ولهذا أشار بروتوكول الإسكندرية إلى هذه الناحية عندما حدد مهمة مجلس الجامعة ونص على « النظر في شئون البلاد العربية ومصالحها . » وهذه البلاد تشمل الدول العربية في شمال إفريقيا وإمارات الجنوب وإمارات الخليج العربي .

وطالب عبد الرحمن عزام عضو وفد مصر في إجتماعات اللجنة الفرعية السياسية التي كلفت بوضع ميثاق الجامعة ، باشتراك العناصر العربية في البلاد العربية غير المستقلة في جميع أبحاث الجامعة بصفة مستشارين أو مراقبين لأن الأمة العربية كما قال « مكونة من ثمانين مليوناً من العرب يشترك نصفها في هذه الجامعة ، والنصف الآخر محروم حرمان تاماً من كل علاقة معها مما يحتم إيجاد علاقة بينهم وبين الجامعة من غير أن يمس كيان الجامعة ، وإقترح أن يتولى مجلس الجامعة حق ضم مثل هذه العناصر فلا مانع مثلاً من أن يمثل السيد أدريس السنوسي « ملك ليبيا » بلاده في الجامعة بصفة مستشار أو خبير ليستأنس المجلس برأيه فيما يبحثه خاصاً بالشئون الاجتماعية أو الثقافية ، لأن كل ما أرجوه أن

لا يقفل الباب في وجه ملايين العرب ، فيبقى الجامعة يعمل لأمة آتية ، وهذه الأمة العظيمة المقبلة ليست هي الدويلات التي تمثلها نحن ، فإذا كانت هذه الجامعة هي إحدى وسائل إيجاد الأمة فلا معنى لأن نحرم أربعين مليوناً من هذه الشعوب من الاشتراك فيها ، فنحن أمة مجاهدة ويجب أن تكون صيحتنا داوية ، لذلك أرى أن تشعر الملايين من العرب في عدن وحضرموت وعمان والبحرين وغيرها وفي إفريقيا بأن هذه الجامعة إنما تعمل لما فيه خير هذه الأمة الكبيرة .

وطالب ممثل سورية في اجتماع اللجنة الفرعية السياسية في الأول من مارس سنة ١٩٤٥ بأن يفرد للأقطار العربية غير المستقلة نص خاص يخول مجلس الجامعة أن يشركها في كل أعماله بلا تمييز أو تفريق .

وهذا الاشتراك كما قيل في اللجنة له أكثر من مظهر ، فهناك بعض أقطار عربية لها حكومات محلية تتصرف في الأمور كل التصرف مثل البحرين ، وهذه يسمح لها أن تشترك ويكون لحكومتها ممثل في لجان الجامعة وما تنفق عليه تستطيع الحكومة المحلية أن تنفذه ، وهناك سلطات محلية ولكن لسبب من الأسباب لا ترغب هذه السلطات الآن في أن ترسل مندوباً ، وهذه يجب أن يفتح لها الطريق لتكون ممثلة في اللجان التي تعمل لحيز العرب ، وهناك بعض بلاد عربية تسيطر عليها سلطات أجنبية ولكن كثيراً ما يكون فيها مؤسسات أهلية من العرب أنفسهم فيحسن أن يسمح هؤلاء بالاشتراك في أعمال الجامعة ، وهناك علماء في أقطار عربية غير مستقلة يكون من المقيد الاستئناس بخبرتهم وآرائهم في شتى اللجان .

ومن هنا وافق المجتمعون على إضافة فقرة إلى إحدى مواد الميثاق

نصت على ما يلي :-

• ويجوز التعاون في الشؤون الثقافية والاجتماعية والصحية وغيرها مع ممثلي الحكومات المحلية أو المؤسسات والعناصر الأهلية في سائر الاقطار العربية وللجلس أن ينظم كيفية تمثيل هذه الحكومات أو المؤسسات أو العناصر في اللجان المذكورة ، ليتحقق بذلك ما جاء في ديباجة هذا الميثاق من أغراض قومية .

جمعية عمومية لجميع الاقطار العربية

وتضمنت المادة الرابعة من الميثاق لحوى هذا النص ، وعند مناقشتها أمام اللجنة التحضيرية التي أقرت الميثاق في صيغته النهائية، تحدث مكرم عبيد عضو وفد مصر في الجلسة الأولى يوم ١٧ من مارس سنة ١٩٤٥ فقال :

« ضمن أن تدخل البلاد العربية غير المستقلة في لجان الجامعة ، ولكن يغفل في أن علينا واجبا كما هو نحو أنفسنا فهو نحو البلاد العربية الاخرى ، وهو ألا يمكن ايجاد ولو جمعية عمومية أو اى اجتماع عام تدخل فيه البلاد غير المستقلة ونحن في الواقع معظم بلادنا يحتاج استقلالها الى استكمال .

« ثم ان فقد الرابعة بيننا وبين البلاد العربية غير المستقلة يضغطنا مهابيل أن لهم الحق في دخول اللجان. حقيقة ان الجامعة يجب أن تؤلف من البلاد المستقلة ولكن أرجو ان ن فكر في ايجاد مظهر من المظاهر يمكننا من جمع البلاد العربية كلها مستقلة وغير مستقلة ولو مرة في كل عام من غير أن يؤثر هذا على الجامعة . »

ولم يدخل هذا الإقتراح مرحلة التنفيذ لأن الظروف السياسية التي كانت تخيم على الوطن العربي حالت دون إتخاذ أى إجراء عملي .

ولكن الجامعة أحست ، وقد ناصرت قضايا الحرية في كل مكان ،

وأصبح من أم واجباتها تخلص بقية أجزاء الوطن العربي من وبقية الظلم والإستغلال والإستعباد ، أن إحدى الوسائل الفعالة لإيجاد تعاون عربي مشترك هو إيجاد هذه الجمعية العمومية بحيث تضم بين دفتها يمثلين من كافة الدول العربية مستقلة وغير مستقلة . وتكون مهمة هذه الجمعية مناقشة قضايا الأمة العربية من الناحية الشعبية ، بعيداً عن النظرة الحكومية ، على أن ترفع قراراتها وتوصياتها إلى مجلس الجامعة ليضني عليها في ضوء ما يراه صفة العمل والتنفيذ .

وقدم أمين الجامعة « عبد الحائق حسونة » ، إقراحاً بهذا الشأن في يوليو سنة ١٩٥٥ إلى الدول العربية ليكون موضع نظر مجلس الجامعة .

وما زال هذا الإقتراح قائماً حتى اليوم رغم أن الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في الجامعة ، نادى بضرورة التعاون مع هذه الأقطار إلى أبعد مدى . لتأمين مستقبلها والعمل على تحقيق آمالها .

الجامعة ودول شمال افريقية

وتجلى فيما بعد عندما أصبح للجامعة كيائها ، الدور الكبير الذي قامت به لتحقيق أمانى الأقطار غير المستقلة ، إذ بعد مرور شهر واحد من قيام الجامعة وصل إلى القاهرة الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري التونسي « رئيس الجمهورية الآن » ، ليعرض على أمانة الجامعة مشاكل بلاده السياسية ، ويسر له الجامعة كل وسائل التعريف بقضية بلاده رغم الظروف السياسية التي كانت قائمة في ذلك الحين ، واستطاعت بفضل ما قدمته له من العون الأدبي والمادى ، وبفضل ما قدمته الحكومات العربية المتنوعة من خدمات جليلة ، أن يعرف العالم مآسى الشعب التونسي تحت وطأة الحماية الفرنسية .

.. الدفاع عن الجزائر ودول المغرب

وفي يوم ٨ من مايو سنة ١٩٤٥ أى بعد ستة أسابيع ونصف من قيام الجامعة حدثت مجزرة في الجزائر ذهب ضحيتها ٣٠ ألف عربى من جرّاء العنف الفرنسى هناك ، إذ رأى الشعب الجزائرى بفطرته السليمة وشعوراً بما قدمه من جهود حقيقية لكسب الحرب ، أن حقه في الحرية أصبح أمراً لا جدال فيه فاحتفل بيوم النصر ، غير أن هذا الاحتفال لم يلبث أن انقلب إلى مأساة دامية ، فقد اصطدمت آمال الشعب المزدهرة ووثنته الفياضة بعد أعوام طويلة من الإحتلال بمحاولات القمع التى قام بها الجيش الفرنسى في البلاد وأجّراس النصر في معركة الحرية مازالت داوية الرنين ..

ونشبت بين الجيش الفرنسى المشرعة أسلحته في حرب عالمية كبرى وبين الشعب الجزائرى الأعزل معركة دامية أسفرت عن ٣٠ ألف قتيل عربى ارتوت أرض الجزائر الغالية بدمائهم الثائرة الفائرة ..

ولم تكن الجامعة في ذلك الحين قد استكملت أجهزتها ، ولم يعقد مجلسها سوى جلسة واحدة ، ومع ذلك فقد قام أمين الجامعة « عبد الرحمن عزام » بمساعيه لحقن الدماء وفتح النافذة التى أطل منها العالم لينظر بإنصاف إلى قضية الشعب العربى في الجزائر .

فقابل يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٥ وزير أمريكا المفوض بالقاهرة وهو أول لقاء دبلوماسى رسمى قام به أمين الجامعة ، وتحدث إليه بما نصه :

« ان هذه حوادث دامية شنيعة ، وإن أمريكا لا يمكن أن تغلى نفسها من المسؤولية الادبية عن هذه الحوادث لأنها هي الدولة التى مكنت فرنسا من إعادة سلطانها على بلاد المغرب بعد أن نزل الخلفاء في مراكنش وشمال افريقية ، ولولا ذلك لكانت الحكومة الفرنسية على استعداد لتعويض حقوقهم وكانت قد

سُرعَت في هذا العمل ، وعندما انزلتم جيوشكم في الدار البيضاء واحتلتم البلاد ، اعدتم السلطة لفرنسا ، وها هي ذي فرنسا في أبسط الحوادث تقتل ٢٠ ألف عربي . وانني أحمل الحكومة الأمريكية المسؤولية الأدبية عن هذه المجزرة . »

ثم أكد الأمين العام هذا الحديث في مذكرة رسمية أرسلها إلى الوزير الأمريكي ، وتلقى بعد أيام ردًا جاء فيه مايلي : « إن الولايات المتحدة لم تقف مكتوفة الأيدي حيال الموقف الذي ظهر في الجزائر إثر ثورة ٨ مايو الماضي ، وتجاه تدابير القمع التعسفية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في هذه الثورة وهي التدابير التي بسطتموها في خطابكم . »

« وقد صدرت التعليمات للسفير الأمريكي في باريس بلفت نظر وزير الخارجية الفرنسية إلى هذه الحالة ولكي ينوه له بأن حكومة الولايات المتحدة يساورها القلق من احتمال ظهور حالة في شمال أفريقية قد يكون لها أخطر العواقب ليس فقط على الفرنسيين ، وإنما على علاقاتهم مع العالم العربي وكافة دول الغرب . »

ولما عرض الأمر على مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ اتخذ القرار التالي : —

« يقرر المجلس بعد الاستماع إلى البيانات التي أدلى بها الأمين العام أن يعهد إلى الأمانة العامة باتخاذ التدابير اللازمة للقيام بمساع سياسية لأجل تخفيف العنف والاضطهاد والويلات التي تنزل بإخواننا في شمال أفريقية . »

هذا هو القرار الأول الذي أصدره المجلس بشأن قضايا شمال أفريقية التي استحوذت فيما بعد على اهتمامه ، فقامت الجامعة ودولها بكل ما في طاقاتها لتأييد حقوق الشعب العربي في المغرب في كافة المجالات ،

حتى إذا اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أصدرت قراراً بأن تعمل الدول العربية على رفع المظالم الواقعة على شعوب شمال إفريقيا ، وتكليف الإدارة السياسية والقانونية بالأمانة العامة درس إمكانيات إثارة قضايا بلاد شمال أفريقية في ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة والأوضاع السياسية لهذه البلاد .

وتنفيذاً لهذا القرار شكلت في الأمانة العامة لجنة سميت باللجنة القانونية لبحث شئون المغرب العربي ، وعقدت جلساتها بين ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٨ من يناير سنة ١٩٥١ وعكفت على إعداد دراسات طويلة عن قضايا المغرب كانت وسيلة الوطنيين في معالجة قضاياهم في المجال الدولي عندما أثارت المجموعة العربية الأسيرة تلك القضايا في الأمم المتحدة .

ولا ينسح المجال هنا لتسجيل الخطوات الإيجابية التي قامت بها أمانة الجامعة العربية ودولها لنصرة قضايا دول شمال إفريقيا لأنها عديدة متلاحقة أثمرت في نهايتها ثمرة الحية عندما نالت هذه الدول استقلالها وانضمت الواحدة تلو الأخرى إلى الجامعة ، بعد أن قبلت من قبل ممثليها الوطنيين كأعضاء في لجان مجلس الجامعة وفقاً لنصوص الميثاق ، فضلاً عن أنها قبلت حكومة الجزائر في سنة ١٩٥٨ كعضو مراقب في مجلس الجامعة . .

أما ما قامت به أمانة الجامعة ودولها بشأن ليبيا فقد أفردت له كتاباً خاصاً هو " استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة " ، إذ عالجت الجامعة هذه القضية بما حقق لها النصر والاستقلال ...

قضايا الجنوب العربي

وكما أولت الجامعة اهتمامها بدول المغرب العربي ، أولت أيضاً مثلي

هذا الاهتمام بالدول العربية التي لم تستكمل سيادتها ، فقد ناقش مجلس الجامعة هذا الموضوع في دورته الرابعة يوم ٣١ من يونيو سنة ١٩٤٦ وأصدر بشأنه قراراً جاء فيه :

« يقرر المجلس أن يوصي حكومات الدول العربية بالعمل لحرية البلاد العربية التي لا تزال خارج الجامعة كي تتمكن من تحقيق استقلالها » .

وشفع هذا القرار بقرار آخر بشأن الحميات في الجنوب العربي بعد أن تعرض المجلس لهذا الموضوع لأول مرة ..

وتوالت بعد ذلك رعاية الجامعة لهذه القضية حتى أحرزت الدول العربية وصديقاتها نجاحاً في الأمم المتحدة عندما اصدرت الهيئة الدولية قرارها في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بأغلبية ٧٧ صوتاً بتأكيد حق شعب عدن ولماوتة في التحرر من الحكم الاستعماري وقرار المصير طبقاً للإعلان القاضي بمنح الاستقلال للأقطار والمتمتعين بالاستقلال ..

وما زالت الجامعة العربية ودولها تكافح في استبسال لمساندة الوطنيين العرب في بلادهم التي لم تحرز بعد استقلالها ليتحقق الأمل في الحرية والسيادة .. فما زال طريق النضال غير مهذب في الخليج وعمان ولكن هناك الإصرار والتصميم على استرداد الحقوق المقتضية .

وقد يطول الأمر أو يقصر ولكن الحرية لا بد وأن تشرق شمسها مهما تلبدت السماء بالغيوم .

نصرة قضاياء الحرية

وفتح الجامعة العربية منذ مولدها آفاقاً جديدة لعملها لأنها آمنت بأن انطوائها على نفسها سيبد الطريق أمامها، واعتقد الناس في بداية الأمر

أن هذا العمل من جانبها بمثابة انتحار لها ، ولكن إيمانها العميق بنصرة قضايا الحرية كفيل باستمرار الحياة فيها .

تبني قضية أندونيسيا

ومن خلال هذا الإحساس الوطنى الصادق تبنت القضية الأندونيسية وساندها ومدت لها العون بشق أنوعه وأساليبه حتى أسعدها أن ترى أندونيسيا وقد نالت استقلالها الصحيح الكامل .

ففي أول جلسة من جلسات الدور العادى الثانى لمجلس الجامعة أى في يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أحاط أمين الجامعة المجلس بما تلقاه من رسائل أرسلتها إليه الهيئات الوطنية في أندونيسيا متضمنة شرحاً للحالة هناك وخطورتها المتزايدة ، وأنه بمناسبة انعقاد مجلس الجامعة ينتظر الشعب الأندونيسى من الدول العربية التأييد العمل والاعتراف بالجمهورية الأندونيسية المستقلة ومطالبة الانخراط بالكف عن مساعدة الهولنديين والتدخل في شئون أندونيسيا .

وعكفت أمانة الجامعة على دراسة هذه القضية باعتبارها قضية حرية واستقلال ، ثم أبرق أمين الجامعة «عبد الرحمن عزام» يوم ٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ إلى صديقه القديم السير أرشيبالد كلارك سفير بريطانيا في الولايات المتحدة ، وكان موفداً لتسوية المسألة الأندونيسية ، يطلب فيها معاملة الأندونيسيين معاملة تطبق وروح الميثاق الدولية ومبادئ العدالة والإنصاف ، ويشير في هذه البرقية إلى عطف الشعوب العربية والإسلامية على الأندونيسيين وتأييدهم في نضالهم الاستقلالى .

وفي يوم ٤ من أبريل ١٩٤٦ تلقى أمين الجامعة رسالة من محمد رشيد وزير الشؤون الدينية في الحكومة الوطنية الأندونيسية جاء فيها :

يسرني أن انتهز مرور وزيرى الدولة والداخلية بالقاهرة وهما عضوى

الوفد الأندونيسى الذى يمثل الحكومة الوطنية الأندونيسية للمفاوضات مع الحكومة الهولندية ، فأبثت إليكم بهذه الرسالة . حاملة المواطنين الأخوية التى تربط الأمة العربية بالأمة الأندونيسية .

« لقد جاهدت الأمة الأندونيسية التى يبلغ تعدادها نحو ٧٠ مليوناً جهاداً كبيراً لنيل استقلالها وكانت الحرب العالمية الثانية عنة عظيمة للأمة الأندونيسية حيث لاقى فيها من الأهوال شيئاً كثيراً قوت النفوس والعزائم ، فلما أن استسلمت القوات اليابانية قامت الجمهورية الأندونيسية معلنة الإستقلال القومى وإتهاء عهد الإستعمار .

« وأن العاطفة الكريمة التى أظهرتها الجامعة العربية نحو الشعب الأندونيسى لما يزيد القلب ثباتاً ويضاعف العزيمة ، ولا عجب فصلة الشعب الأندونيسى بالأمة العربية ترجع إلى القرن الرابع عشر أيام رحلة ابن بطوطة الشهيرة ، بينما الرابطة الدينية تزيد الصلة قوة إلى قوة ..

« إن العالم الإسلامى فى الشرق الأقصى مقبل الآن نحو عهد يرجى أن يكون زاهراً ، فأمل أن تكون الصلة التى تربط العالم العربى بالبلاد الإندونيسية فى المستقبل أقوى وأوثق مما كانت قبل الحرب ..

ولما ناقش مجلس الجامعة هذه الرسالة قرر فى جلسته يوم ٨ من إبريل سنة ١٩٤٦ إعلان عطفه وتأييده لاستقلال اندونيسيا وحريتها الكاملة . ثم ناشد أمين الجامعة الدول الحرية الإعتراف بالجمهورية الأندونيسية بعد أن مضى على قيام الحكم الوطنى هناك ، مدة تزيد على السنة ، وأن تدخل الدول العربية مع الحكومة الأندونيسية فى علاقات منظمة تخضع لقواعد القانون الدولى العام .

وأرجوا المجلس إتخاذ قرار فى الموضوع إلى أن تتوافر لديه كافة

المعلومات ، فأوفد الأمين العام رسولا خاصا للاطلاع على الحالة هناك :
حتى إذا عقد المجلس إجتماعاً يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ التي
عبد الرحمن عزام أعضاؤه جديدة على هذه المسألة إذ قال :

« إن العرب في أندونيسيا شأناً كبيراً ولا سيما البني الأصل منهم ، بل
إن أسلام هذا البلد كان تقريباً على يد العرب ، ولذلك تعلق
الأندونيسيون بالامة العربية تعلقاً لا نظير له وهم يشعرون بعزة كبيرة
لصلتهم بالشرق العربي ، ولذلك هم أولى الناس بالعطف من غيرهم ، وقد
طلعت رسائل عديدة من الجاليات العربية الموجودة في أندونيسيا
والموجودة في الملايو والهند وهم يناشدون إخوانهم العرب أن يقفوا إلى
جانب حرية أندونيسيا لأن هذه الحرية تعني أيضاً حرية مئات الآلاف
من العرب المهاجرين إلى تلك البلاد ، فالحكومات العربية أولى
الحكومات بأن تعترف بكيان الحكومة الأندونيسية .

« أما المجهود الضئيل الذي قدر لي أن أقوم به عندما أرسلت الحكومة
البريطانية السير ارشبد كلارك كير ، كوسيط بين الحكومة الهولندية
وأندونيسيا إذ بحثت بريقة لبذل وساطته في سبيل إستقلال الأندونيسيين
لا في سبيل استعبادهم ، فأرسل إلى رداً رقيقاً ولما جاء إلى مصر في
طريقة إلى إنجلترا وصحة وزيران من حكومة أندونيسيا قابلني وتناقشنا
طويلاً وأراد أن يفهمني أنه لم يقصر في وقوفه موقفاً مؤيداً للحرية ، وأنا
لا أعتقد أن إنجلترا تستحق أن تشكر لانها كانت ستبدأ للهولنديين
وأعطتهم فرصة الرجوع إلى هذه البلاد ، وقد قال لي هذا الوسيط أنه
سيبذل جهده في سبيل الحرية وأنه يرجو أن تصبح حرية حقيقة . ولم
أتمكن من الإتصال بالوزراء الأندونيسيين ، ولكنني اغتصمت فرصة
حودتهم من إنجلترا حيث كان الإجتماع بينهم وبين الإنجليز والهولنديين

وقنا يحض الواجب نحوم ، وحصلنا منهم على المعلومات عن حالتهم ، وعلمت لحسن الحظ أن القوة المولندية في بلادهم ليست بالكبيرة وأن الأندونيسيين يعتقدون أنه لو كفت إنجلترا يدها عن التدخل المسلح لمصلحة هولندا لأمكنهم أن يضطروا هولندا على مواجهة الأمر الواقع ، والشعب يؤيد تأييداً كافياً وفي يده من الأسلحة ما يكفل تحقيق النصر .

وهم يقولون ان الدول العربية التي تناضل عن الحرية مثلنا والتي هي في وضع يجعلها تنتصر لكل شعب مستبد ، إذا لم تعلن إعترافها بنا ، فمن ذا الذي يمد لنا يد المساعدة ؟ عندئذ شعرت بأن هذا أقل ما يجب أن يستجاب بشأنهم .

ولقد آن الأوان لكي تشعر الدول العربية العالم بوجودها في الشرق الأقصى ، لأن هذا في الحقيقة يرفع شأن تلك الدول بين ملايين البشر في أندونيسيا وغيرها ، وبهذا الصنيع الذي تقدمه الدول العربية تفرس بنور الصداقة مع شعب المستقبل في الشرق الأقصى .

وقرر مجلس الجامعة بعد هذه المعلومات ، توصية الدول العربية بالإعتراف بأندونيسيا دولة مستقلة ذات سيادة .

وهكذا كانت الدول العربية أول دول العالم التي اعترفت باستقلال أندونيسيا الأمر الذي كان له صدى بعيد الأثر في دول آسيا . . . وفي أثناء إجتماعات الأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية يوم ٢٨ من إبريل سنة ١٩٤٧ حدثت أمور جسيمة في أندونيسيا إذ هاجم الهولنديون فجأة وبقوة عظيمة الجمهورية الأندونيسية ، فاستغاثت بالعالم وبالدول العربية على وجه الخصوص .

التعاون العربي الآسيوي

ورأى أمين الجامعة ، عبد الرحمن عزام ، الذي كان موجوداً في

أمريكا في ذلك الحين أن الحق والواجب يقضيان بالعمل السريع لإغاثته أندونيسيا، فاتجه بصفته الشخصية إلى حكومة الأفغان عن طريق وزيرها المفوض كما أتجه إلى الهند بواسطة صديقه سفيرها هناك، وقابل كذلك مندوب أستراليا في مجلس الأمن، وبذل معهم جميعاً مساعيه لرفع شكوى أندونيسيا إلى مجلس الأمن، فوجد أذن صاغية من الجنب، ثم اشتد الأمر وتقدم الهولنديون سريعاً في أراضي الجمهورية الأندونيسية فاتجه الأمين العام للجامعة إلى زعيم الهند جواهر لال نهرو وبعث إليه برقية رسالة شخصية حارة ليرفع الأمر إلى مجلس الأمن باسم الهند العظيمة، لأن الدول العربية مشغولة بقضيتي مصر وفلسطين.

وتلقى أمين الجامعة رداً رقيقاً من نهرو بأن الهند ستقدم برفع القضية وكذلك فعلت حكومة أستراليا، فكان انضمامها إلى الهند باعثاً على تشجيعها لعرض القضية.

قرع بضمحان الجامعة

ولما حان موعد سفر الوفد الأندونيسي إلى أمريكا كان في مركز مالي حرج، فتوسط عبد الرحمن عزام لدى بعض الجهات الأهلية المصرية لكي تمنح الوفد قرصاً في حدود مليون دولار وأخذت الجامعة على عاتقها دفعه إذا لم يقم الوفد بسداده، وبذلك استطاع الوفد الأندونيسي برئاسة الزعيم شهير أن يقيم في أمريكا بمعونة الجامعة العربية له، وأكرم وفادته هناك أمين الجامعة ورافقه مراراً إلى مجلس الأمن تشجيعاً وتأييداً. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل استجابت الدول العربية لرجاء الجامعة العربية في عدم السماح للطائرات الهولندية بالنزول في البلاد العربية.

من هذا يتضح أن الجامعة العربية عملت من وراء الستار مع الهند وأستراليا لكي تقدم كل منها بعرض القضية الأندونيسية على مجلس الأمن، كما مكنت الأندونيسيين من أن يؤدوا واجبهم باسم دولتهم.

وأشاد جميع الأندونيسيين بجهود جامعة الدول العربية ودولها المناصرة لها
فصيتهم إلى أن تحقق بعد مفاوضات طويلة كان آخرها مؤتمر المائدة
المستديرة في لاهاي ، إعلان جمهورية ولايات اندونيسيا المتحدة في ٢٦
من ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

ودعا رئيس الجمهورية الأندونيسية ، الأمين العام للجامعة لزيارة
أندونيسيا والاشتراك في عيد استقلالها الأول ، وعبر في رسالة نبيلة عن
شعوره العظيم نحو الجامعة العربية .

... تأييد قضية فينتام

وما يقال، عن أندونيسيا يقال عن فينتام ، فقد تلقى أمين الجامعة رسالة
في مطلع عام ١٩٤٨ من وكيل وزارة الدولة في رئاسة مجلس وزراء
جمهورية فينتام يناشده فيها أن تقف الجامعة ودولها بجانب شعب فينتام
في كفاحه ضد الإستعمار .

وجاء في هذه الرسالة ما يلي :

« انتهز هذه الفرصة التي أتاحت لي بسفر الميجر جنرال ر . عبد القادر
من ضباط الجيش الأندونيسي « سفير أندونيسيا الأسبق في مصر ، إلى
القاهرة لأبعث إليكم وإلى الجامعة العربية تحيات حكومة فينتام وشعبها .

« إننا تناضل بالسلاح منذ سنتين ضد المحاولة الجديدة التي يقوم بها
الفرنسيون لاستعباد وطننا ، وقد صمدنا بنجاح على ضعف وسائلنا لإزاء
جيش فرنسي لا يقل عدده عن ٢٠٠ ألف رجل ومزود بأحدث المعدات
الحرية الأجنبية .

• إننا نجاهد في سبيل نفس الهدف الذي تسعى إليه الجمهورية الأندونيسية الباسلة وهو تحرير وطننا من القوات المسلحة الأجنبية لنبنى مستقبلاً يقوم على حرية شعبنا ورفاهيته، وفي هذا الكفاح تتضافر جهود جميع الشعوب المحبة للحرية والعدالة رغم ما يفصلهم من بحار وجبال وما يفرقهم من أديان . وإننا علماً منا بالعمل الجليل الذي تنهض به الجامعة العربية في تحرير الشعوب المستعبدة، فقد عهدت إلى حكومتى بأن أتقدم إليكم بالمطالب الآتية :

١ — التأييد الأدبي من جميع الشعوب العربية للحرب التي تخوض غمارها جمهورية فيتنام في سبيل استقلالها .

٢ — إعراف الدول العربية بجمهورية فيتنام .

٣ — منع السفن والطائرات الفرنسية من المرور عبر الأقاليم العربية .

٤ — أن تتفضل الجامعة بعرض مسألة الحرب العدوانية التي تشنها فرنسا ضد فيتنام أمام مجلس الأمن .

• وإننا لعلى ثقة من أن هذا النداء إلى الجامعة وهي حامية حقوق الشعوب المستعبدة ، لن يذهب عبثاً . . .

وأهمية هذه الرسالة ناشئة عن عوامل عديدة أبرزها أن أهل فيتنام يطالبون باستقلالهم وحررتهم كشعب آسيوى أسوة بالاندونيسيين . وقد أظهرت الجامعة للدنيا بأسرها أنها ضد الاستعمار وضد إستبعاد الشعوب ، ومعركة العالم لهذه الحقيقة دعت شعب فيتنام إلى الإلتجاء للجامعة العربية تلمس منها العون والتأييد . ولذلك فكل عطف تبديه الجامعة ودولها

نحو الفيتناميين ينطبق على مبدأ عطفها على الشعوب للمطالبة باستقلالها وحريتها ، ويتمشى مع السياسة الإيجابية للجامعة في أن تكون شعوب الشرق متساندة متعاونة على الخير وحفظ السلام .

وفي ضوء الآراء التي قيلت في مجلس الجامعة يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٤٨ ، إثر عرض الرسالة السابقة أعلن رئيس المجلس «رياض الصلح» بأن العرب يعطفون على قضية فيتنام شأنها في ذلك شأن كل قضايا الشعوب المناضلة لاستقلالها ، وسنكون نحن الدول العربية في صفها عندما تعرض القضية على هيئة الأمم لأن مبدأنا هو أن نكون في صف الشعوب التي تطالب إستقلالها ونسعى جهدنا في سبيل هذا الإستقلال .

ووافق مجلس الجامعة على أن تقف الدول العربية بجانب قضية فيتنام عند عرضها على الأمم المتحدة ، كما أنه لم يستبعد أن تقوم الدول العربية برفع القضية إلى الهيئة التولية بعد إجراء الإتصالات اللازمة ، وأعرب أمين الجامعة عن استعداده للاتصال بالحكومة الفيتنامية في هذا الشأن حتى إذ رأت أن من مصلحتها أن تتقدم إحدى الدول العربية بقضيتها إلى مجلس الأمن كنا مستعدين لذلك ، وسيكون هذا العمل حشراً للبلاد العربية .

التعاون مع دول اسيا وأفريقية

وكان لهذا التأييد العربي لقضايا الحرية في آسيا أعظم الأثر لدى الشعوب الآسيوية وحكومتها ، حتى إذا سعت أمانة الجامعة لدى حكومة الهند لتشارك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المؤتمر الآسيوي الذي عقد في نيودلهي بين ٢٠ و ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩ ، وقبل هذا السعي بالترحيب والتأييد .

ومن ثم تشابكت الأيدي لتنظيم أسلوب العمل المشترك فأقرحت
أمانة الجامعة على نهر وأن يدعو إلى مؤتمر شرقي يوحد وجهة نظر دول
آسيا ويضمن تعاونها مع العرب تعاوناً اقتصادياً وسياسياً .

وأثمرت هذه الجهود ثمرة الحية عندما قامت في الأمم المتحدة المجموعة
الآسيوية العربية ، التي لاسمت بعد ذلك فضمت إليها بعض الدول
الأفريقية بحيث تكونت من الهند وأندونيسيا وسيام وبورما وباكستان
وإيران وأفغانستان وتركيا والفلبين والصين وليبيا وأثيوبيا وجميع الدول
العربية المشتركة في الجامعة .

وكانت هذه المجموعة تجتمع للتفاهم والتعاون في كل ما يعرض على الأمم
المتحدة من قضايا وشئون بحيث أصبح لها أثرها الكبير في تسير أعمال
الهيئة الدولية . .

وزاد عدد هذه المجموعة بعد استقلال كثير من الدول الأفريقية
وزادت بالتالي المهام السياسية الدولية الملقاة على عاتقها ، الأمر الذي
حدا بمجلس الجامعة العربية ، بناء على تقرير من الأمين العام عبد الحاقق
حسنونة ، إلى دراسة الوسائل الفعالة لإحكام الصلات بين الدول العربية
ومجموعة الدول الآسيوية الأفريقية ، فقرر في جلسته يوم ٢١ من يناير
سنة ١٩٥٤ الموافقة على قرار اللجنة السياسية بهذا الشأن وهو .

• تداولت اللجنة السياسية في الروابط الوثيقة القائمة بين دول
الجامعة وباقي دول المجموعة الآسيوية الأفريقية ، واستعرضت مراحل
التعاون الصادق الذي ساد هذه المجموعة خصوصاً في معالجة القضايا التي
عرضت على الأمم المتحدة في دوراتها المختلفة .

وقررت اللجنة السياسية تمكيناً لهذه الروابط ما يلي :

١ — أن تعزز الدول العربية تمثيلها الدبلوماسي لدى دول المجموعة الآسيوية .

٢ — تبادل الوفود السياسية بنية تعزيز صلات الود والتعاون في الميدان السياسي إلى جانب تدعيم العلاقات الثقافية والإقتصادية .

٣ — تقوم الأمانة بدراسة جميع الوسائل اللازمة لتوثيق العلاقات بين دول الجامعة العربية والمجموعة الآسيوية الأفريقية بما في ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى عال .

الجامعة ومؤتمر باندونج

وبلغ هذا التعاون ذروته في مؤتمر باندونج الذي تحدت فيه أهدافه الإيجابية السلبية الداعية إلى حرية الشعوب وسلامة وأمن العالم . ونظر مجلس الجامعة في إجتماعه يوم ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ موضوع هذا المؤتمر الكبير وقرر الموافقة على توصية اللجنة السياسية الخاصة به وهي :

« نظرت اللجنة موضوع المؤتمر الآسيوي الأفريقي المزمع عقده في جاكرتا في مستهل العام القادم ورأت التوصية بما يلي :

١ — إشراك الدول العربية في هذا المؤتمر بوفود قوية تضم عناصر سياسية وثقافية واقتصادية .

٢ — العمل على أن يتناول جدول أعمال المؤتمر بحث القضايا العربية حرقاً مقدمتها قضية فلسطين مع القضايا المالية الأخرى مثل مكافحة

الاستعمار ومقاومة التمييز العنصرى وتنظيم التسليح والطاقة
الذرية وما إليها .

٣ — إيفاد مندوب عن الأمانة العامة لحضور المؤتمر وتتبع أعماله
بالتعاون مع الوفود العربية .

٤ — السعى لدى الدول المنظمة للمؤتمر وخاصة اندونيسيا لتأييد
الخطة العربية .

وافتح هذا المؤتمر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٥ واشترك فيه ممثلو ٢٩
دولة آسيوية وأفريقية ، وكان من أهم ما وافق عليه تأييد حقوق عرب
فلسطين ومناصرة قضايا تونس والجزائر ومراكش وعدن والجنوب
العربي ، كما أجمع على مكافحة الإستعمار واستخدام الأسلحة الذرية وتحريمها
بفرض رقابة دولية ، وضرورة تحديد التسليح ، وطالب أيضاً بأن يكون
لجميع الأمم الحق في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية وطريقة
حياتها ، وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

واتخذ المؤتمر بالإضافة إلى ذلك ، قرارات اقتصادية وثقافية ذات بال
أصبحت وثيقة رسمية تعمل الوفود الآسيوية والأفريقية لدى الأمم
المتحدة بموجبها بدون العودة إلى حكوماتها .

ورأت أمانة الجامعة العربية لزاد هذا التعاون البعيد المدى الذى قررته
المؤتمر بين دوله المشتركة فيه وفي مقدمتها الدول العربية ، ان هذه المجموعة
المتراصة في حاجة الى توطيد تجميع فصل بينها ، فاقترح الأمين العام «عبد الحاقق
حسونة» في تقرير قدمه الى مجلس الجامعة في دورة سبتمبر سنة ١٩٥٥ « بأن
تكون الجامعة مركز النشاط ودائرة الاتصال في الشرق الأدنى وان تكون إحدى
دول كولومبو مركز التجمع في الشرق الأقصى على ان يرتبط المركزان فيما
بينهما ليستسنى وضع النظام الكليل بالمضى قدما في سبيل التضامن الأفريقي
الآسيوى والاتصال بدولة في شأن تطبيق قراراته . . . »

ولست هنا في صدد الحديث عن نتائج المؤتمر وما نفذ من قراراته لأن المهم في الأمر هو تأكيد التضامن بين الدول العربية والمجموعة الآسيوية الأفريقية الذي وضعت قواعده الجامعة العربية ، وهذه مئة كبرى يجب أن تذكر ، لأنها قيس في يد القدر ، يتطلع إليها البصر .

الجامعة والسلام العالمي

وحرصت الجامعة العربية كل الحرص على تأكيد إيمانها بالسلام ، السلام القائم على الحق والعدل ، تمثيلاً مع ما خطه ميثاقها في مادته الثالثة ، بل إنها أكدت هذه المعاني عندما أبرمت معاهدة النفع المشترك وأبرزتها في بعض موادها ، مما رفعها إلى مصاف المنظمات الإقليمية الجديرة بكل إعجاب .

فثلاً عندما خاضت الجيوش العربية غمار الحرب في فلسطين يوم ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ أذاعت الجامعة العربية بياناً أبلغته إلى الأمم المتحدة وإلى كافة دول العالم جاء فيه : « . بعد أن انتهى الانتداب البريطاني لم تعد السلطات البريطانية مسئولة عن أمن البلاد إلا بالقدر الذي يمس قواتها المنسحبة مما جعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على إعادة النظام وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم وتهدد هذه الحالة بالانتشار إلى البلاد العربية المجاورة حيث الشعور نائر ، وأن حكومات الدول العربية مسئولة عن حفظ الأمن والنظام والسلام في ساحاتها بوصفها أعضاء في الجامعة العربية ، وهي ترى في الأحداث الواقعة في فلسطين تهديداً للسلام والأمن في ساحاتها عموماً » .

ووقفت الجامعة العربية نفس الموقف من التصريح الثلاثي الذي أصدرته أمريكا وفرنسا وإنجلترا في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ بشأن الموقف في الشرق

الأوسط ، إذ أصدر مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ١٢ من مايو سنة ١٩٥٠ رداً على هذا البيان جاء فيه ما يلي :

« والدول العربية التي تنزع إلى السلام بطبيعتها وحرصاً منها على التزاماتها للقربة على ميثاق الأمم المتحدة ، لا يسعها كأعضاء في الأسرة الدولية إلا أن ترحب بكل سياسة إيجابية ترمي إلى توطيد أركان السلم والمحافظة على الاستقرار في أي من مناطق العالم ، وليس أكثر منها ترجيحاً من باب أولى بإستقرار السلام في الشرق الأوسط خاصة والعمل له . »

كما تضمن الرد العربي ما يلي :

« ولا شك أنه على عاتق الدول العربية منفردة ومجموعة كمنظمة إقليمية بالمعنى المقصود في المادة الثانية والخسين من ميثاق الأمم المتحدة تقع المسؤولية الأولى في المحافظة على السلم والإستقرار في منطقتها . »

« ولا تستطيع حكومات الدول العربية أن تسلم لدولة أخرى أو لعدد من الدول تعمل خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة بحق البوليس الدولي في هذه المنطقة . »

وهذا الرأي من شأنه توحيد السياسة العربية لصيانة السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وتحميل الجامعة العربية عبء كفالة السلام في منطقتها والدفاع عنه لأنها منظمة من المنظمات الإقليمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

ووقفت الجامعة في هذا النطاق موقفاً حازماً من الأزمة التي ترتبت على قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس ، إذ أصدر مجلس الجامعة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ قراراً جاء فيه : « . . والدول العربية معارضة في السلام واستعدادها لاتخاذ خطوات إيجابية للوصول إلى حل سلمي لا يتعارض »

سيادة مصر الوطنية والمصالح العربى القومى ويتفق وميثاق الأمم المتحدة ،
فهى مصممة على الدفاع عن حقوقها المشروعة وصدد العدوان . . .

وكما حرصت الجامعة على صيانة مبادئ السلام فى المنطقة المحيطة بها ،
حرصت أيضاً على صيانة السلام العالمى باعتبار أن قضية السلام لا تتجزأ ،
ومن هنا برزت عناية الجامعة بالموقف الدولى عندما اشتد النزاع بين الكتلتين
الشرقية والغربية فى مطلع عام ١٩٥١ بشأن كوريا ، فأصدر مجلس الجامعة
فى يوم ٢ من فبراير سنة ١٩٥١ قراراً جاء فيه ما يلى :

« فى هذه الظروف العصيبة التى تجتازها شعوب العالم واتى تهدد
الانسانية بالدمار الأخطار ، تجد جامعة الدول لزاماً عليها ان تؤكد مرة اخرى
شديد استمساكها بقضية السلام العام ، وبالغ حرصها على صيانه الامن
الدولى ، وكبير وجاهتها فى ان تفضى الجهود المبذولة لحل المشكلات الدولية
الكبرى بالوسائل السلمية الى غايتها المنشودة .

والدول العربية تجدد فى هذه الظروف الإعراب عن إيمانها بمبادئ
الهيئة وبأهدافها السليمة النبيلة كما تضمنها الميثاق الذى ارتبطت به أكثر
شعوب الأرض ، وتعهدت باحترامه والتزول على أحكامه . .

وأكدت الجامعة العربية هذه المعانى ، المرة تلو الأخرى ، عن طريق
مجلسها أو عن طريق الدول الاعضاء فيها لأن قضية السلام فى نظرها هى
الوسيلة لإزدهار منطقتها ورفع مستوى المعيشة للشعوب العربية .

وعبر عن هذه الناحية القرار الذى أصدره مجلس الجامعة فى جلسته
يوم ٩ من مايو سنة ١٩٥٣ ونصه كما يلى :

« استعرضت اللجنة السياسية لجامعة الدول الدول العربية للموقف
الدولى العام وترى اللجنة أن دول الجامعة على استعداد للمساهمة بنصيبها
للكامل فى إقامة دعائم الأمن والسلام على أساس مكين من العدل والحرية
والسادة وفقاً لما ارتبطت به فى ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم

المتحدة ، ودول الجامعة العربية تقدر واجبها في الدفاع عن بلادها ضد أى خطر يهددها وتستعمل في نطاق المنظمات التي أنشأتها ، على استكمال أسباب هذا الدفاع بكل الوسائل ، وهي إذ تؤكد حقها في الدفاع عن أمنها وسلامتها وإتجاه الخطوة التي تقتضيها المصلحة الوطنية ، ترى أن ما يحقق بها في الوقت الحاضر سببه بقاء طائفة من القضايا العربية من غير حل .

• من أجل هذا ترى اللجنة السياسية أنه يجب أن تحل أولاً وقبل كل شيء حلاً عادلاً القضايا العربية وفي مقدمتها قضية مصر وفلسطين .

وعلى هذا الأساس تكون الجامعة ، وقد سبقت الأمم المتحدة ، قد وجدت في ميثاقها ما أصبح شعاراً للمواصلة لتحقيق صالح عالمي مشترك هو الأمن والسلام الدوليين ، حتى إذا برزت إلى الوجود القوى الوتة العالمية قام الترابط بينهما لتحقيق هذه الأغراض السامية التي اكملت بها كل صفات المنظمات الإقليمية .

الفصل التاسع

البطالية بتوحيد التشريع

تضمنت المادة الثانية من ميثاق الجامعة ، التعاون بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية وشئون المواصلات وشئون الثقافة وشئون الجنسية والجوازات والشئون الاجتماعية والشئون الصحية ، وأشارت المادة الرابعة إلى إنشاء لجنة لكل من الشؤون السابقة .

وأعرب ممثل السعودية عن تحفظه بشأن التعاون في الشؤون الثقافية طبقاً لما ورد في رسالة حكومته إلى رئيس الوزراء المصرية والذي تضمن : أن السعي لتوحيد الثقافة وتوحيد التشريع بين الدول العربية ، وفي ساحة الأمة العربية كلها عمل مشكور ، غير أن ظروف المملكة السعودية ووجود الأماكن المقدسة فيها يجعل لها وضعاً خاصاً فهي ستمتنع عن تنفيذ أى مبدأ في التشريع أو التعليم يخالف قواعد الدين الإسلامى وأصوله . ،

وأثار هذا التحفظ بعض الأمور ، إذ لاحظ مندوب سورية د فارس الخورى ، في الجلسة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام يوم من ١٧ مارس سنة ١٩٤٥ ، خلو المادة الثانية من الميثاق عن أية إشارة إلى الشئون التشريعية ، لأن توحيد القوانين

يحد في نظره من الخطط الرشيدة التي من شأنها توطيد الصلات بين الدول العربية أكثر من أى شيء آخر ، كما يجعل بين الدول العربية وحدة وألفة وتقارباً .

ومن ثم طالب بإضافة فقرة خاصة بالشئون التشريعية إلى نص المادة الثانية ، كما طالب بإنشاء لجنة خاصة بذلك تعمل إلى جانب اللجان الأخرى التي نص عليها الميثاق ، تكون مهمتها اقراح القوانين وعرضها على مجلس الجامعة ، حتى إذا أقرها عرضت على البرلمانات العربية للتصديق عليها .

ولكن هل يمكن تحقيق هذا الإقتراح ؟

أجاب على هذا التساؤل في نفس الجلسة الدكتور عبد الحميد يدوى إذ قال :

« أقدر تماماً ملاحظة دولة فارس الخورى من استحسان توحيد التشريع فإذا تم الاتفاق في الشئون المختلفة التي نص عليها الميثاق ، فإن ذلك سيكون محل تشريعات ربما كانت أساساً لتوحيد الأنظمة في المعاملات ، فثلا كانت توجد بين فرنسا وإيطاليا لجنة مشتركة لوضع قانون للالتزامات على صورة معاهدة إذا أبرمت أصبحت أحكام الإلتزامات واحدة في البلدين .. كما أنه وجد في نطاق عصبة الأمم اتجاه واسع في موضوع توحيد القوانين التجارية ، أما تقرير استحسان انشاء لجنة لتوحيد التشريع من الآن كما هو الحال في الشئون التي ذكرها الميثاق ، فهو يحتاج إلى مناقشة ، وقد تأتي ظروف تفتح الطريق للتفكير فيها دون أن نرسم الخطوة لذلك من الآن ، ومع ذلك فما زالت منخفاً برأى في أنها ليست تعاوناً .. »

وخالف جميل مردم رأى زميله فارس الخورى إذ قال :

« ان توحيد التشريع من شأنه ان يحرر بعض المشاكل من الوجبة المياسية لكل دولة من دول الجامعة ، فالبعض يرى في ذلك تدخلا في شئونه الدستورية والتشريعية ، والبعض الاخرى يرى هذا السلطان وسيادته ، ولهذا اغفل ذكره ، والمستقبل هو الضامن لتحقيقه . »

غير أن عبد الرحمن عزام «مصر» خالف هذا الرأى وأعلن تأييده لاقتراح فارس الخورى ، وقال في هذا العدد ما يلى :

« حقيقة إن الرأى العام في البلاد العربية يحن إلى فكرة توحيد التشريع حنئاً قوياً ، ونحن ليس بيننا خلافات أكثر مما بين الدول اللاتينية بل نحن أمة واحدة ، والظروف السياسية في العصر الأخير هي التي قضت أن يسيطر علينا أقوام ليسوا منا ففرقوا التشريع بيننا ، وأظن أن من أغراض الجامعة التي نريدها هي أن تنشئ حالة جديدة وتخلص من الماضي الذي فرق بيننا في التشريع حسب مزاج الترك أو الفرنسيين أو البريطانيين أو الايطاليين ، وأظن أن الرأى العام العربى يتعنى أن تكون هذه المسألة موضع إهتمامنا ونظرنا ، وأن يكون لها لجنة خاصة إلى جانب اللجان الأخرى ، ومع ذلك فوجود نص في الميثاق يدل على أن الجامعة ستهتم بالتشريع سواء في لجنة خاصة أو في لجنة الثقافة أو بأى شكل آخر يدل على إهتمامنا الجدى . أما القول بأن هذا النص يثير في البلاد العربية القيل والقال فهذا ما لا أسلم به لأن البلاد العربية إما أن تكون بلادا لها وجهة معينة كالعراق وسورية وأما أن تكون بلاداً كاليمن والحجاز فظلامها التشريعى قائم على الدين الإسلامى ، وهذا الدين يعتبر الصالح العام مقدمة على كل شئ . فإذا كانت البلاد العربية غير مستعدة للأخذ بهذا التشريع فلها أن تأخذ به إلى حد ما ، أو لعل يكون لها إقتراحات أنسب فتأخذ عنها وتتجاوز عما أخفنا به من الأجانب . »

ووافق الأعضاء على هذا الرأي وهو يعنى الحث على توحيد التشريع
فى الناحية التى يراها مجلس الجامعة .

محكمة العدل العربية

وأجمه رأى فى اللجنة الفرعية السياسية إلى إنشاء محكمة عدل عربية
يكون من مهامها الفصل فى أى خلاف ينشأ بين دولتين ، ووافق مندوب
لبنان على إقامة هذه المحكمة بحيث تهتم أولاً بشئون دول الجامعة ، أما فى حالة
وقوع خلاف بين دولتين فيترك لهما حق إختيار محكمة العدل أو مجلس
الجامعة للتحكيم بينهما ، إذ يجب أن يكون للدولة حق إختيار جهة التحكيم ،
لأن قرار مجلس الجامعة يكون بالإجماع ، أما قرار محكمة العدل
فيكون بالأكثرية ..

وأعلن رئيس اللجنة عبد الرحمن عزام ، « أن مجلس الجامعة هيئة سياسية
وليس مهياً انتهىء الكامل للفصل فى المسائل الحقوقية ، فى حين أن محكمة
العدل تكون عادة مشكلة من رؤساء المحاكم العربية . »

ولكن هل سيتم لمحكمة العدل العربية حق الفصل فى النزاع بين
دولتين عربيتين ؟؟

رأى نورى السعيد « أن مهمة هذه المحكمة ، الفصل فى مسائل حقوقية ،
وأن أكثر من ٩٠ فى المائة من القضايا التى تعرض على محكمة لاهاى
الدولية هى قضايا حقوقية ومالية بين الدول والشركات ، كما تقوم بتفسير
حواد مختلف عليها . وفى الغد عندما تبدأ التعاون فى الشئون الاقتصادية
والتبادل التجارى وغير ذلك من الأمور المدنية كالتموينات والضرائب

على الشركات التي تحتاج إلى مراجعة قانونية ، سنواجه قضايا كثيرة ولا يقبل أصحابها عرض الخلاف على المحاكم الأهلية . . ولقد شاهدت ثلاث قضايا خاصة بمصادرة بواخر شركات أجنبية وقضايا حقوقية أخرى بين إنجلترا والسويد وفنلندا عرضت على محكمة العدل الدولية في لاهاي للفصل فيها بموافقة هذه الدول . .

وانتهى البحث في اللجنة الفرعية السياسية عند هذا الحد .

غير أنه وردت إشارة عابرة في المادة ٢٩ من الميثاق بإنشاء محكمة عدل عربية .

وبعد خمس سنين من إنشاء الجامعة نظر مجلس الجامعة يوم ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ في اقتراح وفد لبنان بإنشاء هذه المحكمة ، فقرر إحالة إلى اللجنة السياسية التي رأت تكوين لجنة خاصة لوضع مشروع نظام خاص لهذه المحكمة وما قد يقتضيه ذلك من تعديل ميثاق الجامعة .

وحق اليوم ، أي بعد انقضاء السنين الطويلة على هذا القرار ، لم يوضع المشروع المطلوب ، وبالتالي لم تظهر المحكمة إلى عالم الوجود .

نظام الحكم

من أبرز ما تضمنه خطاب ممثل السعودية إلى رئيس وزراء مصر ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، ضرورة النص في ميثاق الجامعة على احترام النظام الجمهوري في سورية ولبنان ، إذ سجل في هذا الخطاب ما يلي :

«... اجتناباً للشا كل بين الدول العربية يجب أن يكون مفهوماً منذ البداية أن نظام سورية ولبنان كجمهوريتين سيستمر ، كما هو مفهوم أن استقلالهما متفق عليه .»

وجاء هذا الموقف كسد منيع أمام للمشروعات الوحدوية التي تناولتها مشاورات الوحدة العربية من إنشاء سورية الكبرى أو إيجاد تحالف بين سورية وشرق الأردن أو قيام الإتحاد بين سورية وشرق الأردن من جهة والعراق من جهة أخرى ، إذ خشيت المملكة السعودية أن تفقد سورية نظامها الجمهورى فى خضم هذه المشروعات . .

ورأى عبد الرحمن عزام رئيس اللجنة بالنيابة أن يطمئن للمملكة السعودية فأقترح فى اجتماع اللجنة القرعية يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ نصاً للمادة الجديدة هو « نظام الحكم فى كل دولة من دول الجامعة حق من حقوقها وتتعهد كل دولة من دول الجامعة أن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير نظام الحكم فى احدى الدول المشتركة فيها . »

ووافق الأعضاء بالإجماع على هذا النص .

ولكن عندما اجتمعت اللجنة فى أول مارس سنة ١٩٤٥ لقرارة هذه المادة للمرة الثانية ، أعلن رئيس اللجنة بالنيابة أنه سترك لممثل السعودية حرية تعديلها بحيث لا تتعارض مع حرية الشعب نفسه وأقترح أن يكون نص المادة كما يلى :

« تحترم كل دولة من دول الجامعة الأوضاع الحكومية القائمة فى الوقت الحاضر فى بلاد الدول المشتركة فى الجامعة وتعهد بأن لا تقوم بأى عمل من شأنه أن يؤدى الى تغيير نظام الحكم القائم فيها . »

وشرح عبد الرحمن عزام هذه المادة في معناها الجديد فقال « إن هذه المادة تحتوى على معنيين ، الأول هو أن الدول العربية متفقة فيما بينها على أن لا تتعرض لا من قريب ولا من بعيد ، ولا تعمل على قلب نظام الحكم في أية دولة من دول الجامعة ، والمعنى الثانى هو حق الشعب نفسه ، وهذا ما لا يمكن أن أوافق على التدخل فيه بحال من الأحوال فالיום الذى تحول فيه دولة أجنبية بين شعب ما وبين تغيير نظام الحكم فيه ، تكون قد ألغت استقلاله وسيادته ، وهذا حق طبيعى لكل دولة ولا يمكن أن نتعرض له فى هذا الميثاق . »

ولكن هل يعتبر نظام الحكم فى الدول العربية حقاً للجامعة أم للدولة ذاتها أم للشعب .

هناك من يعتبر أن نظام الحكم من حق الشعب وهو الرأى السائد فى الدول الديمقراطية ، وهناك من يقول أن هذا النظام حق للملك ، وهناك رأى ثالث ينادى أنه حق للدولة .

وتناقش المجتمعون فى هذه الآراء حتى حسم المناقشة عبد الرحمن عزام عندما وضع نصاً جديداً للمادة السابقة هو :

« تحترم كل دولة من دول الجامعة نظام الحكم القائم فى بلاد الدول المشتركة فى الجامعة وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير النظام فيها . »

وأفرغ الدكتور عبد الحيد بدوى « باشا » هذه المادة فى قالبها القانونى على النحو التالى :

« تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى ، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرى إلى تغيير ذلك النظام فيها . »

ووافق أعضاء اللجنة التحضيرية على هذه المادة التي أصبحت المادة الثامنة من الميثاق...

البفصل العاشر

طريقة تعديل الميثاق

هذه النصوص التي اشترت إليها فيما سبق والتي تضمنها ميثاق الجامعة وصفها د سمير الرفاعي ، في الجلسة العاشرة من إجتماعات اللجنة الفرعية السياسية بأنها ضعيفة جداً ، ويرجع السر في ضعفها إلى محاولة التوفيق بين وجهات النظر التي عرضت للنقاش ، بل أن عبد الرحمن عزام ممثل مصر ، أعلن في الجلسة الحادية عشرة للجنة الفرعية بأن بعض المشرعين يرى أن إتجاهات مشروع الميثاق قد بعدت كثيراً عن الغرض الواسع الذي كنا نأمل له . وما كان يرمى إليه روح البرتوكول بالنظر لحطة التحفظ والإحتياط التي سلكها بعض الأعضاء .

وقال كذلك د لقد جاء في نظام دومبارتن أوكس الذي سيكون متمماً لنظامنا أن الدول ستفق فيما بينها على حفظ الأمن والسلام في العالم بإجراءات شتى منها استعمال القوة لتنفيذ التحكيم الإجباري ، ونظامنا على حالتنا الراهنة يتضام إلى لا شيء ، فاما أن نكون كلنا أعضاء في هذا النظام العالمي ونفسى جامعتنا ، وإما أن نجعل نظامنا يحتضننا جميعاً كأمة واحدة ويصل بنا إلى المستوى العالمي الذي يؤهلنا لما سنطالب به من تعاون دولي ، وإلا فإن الروابط بيننا ستكون أبعد بكثير مما هي بين الصين وشيلي ، ونحن لا نستطيع أن نسبق الحوادث ، ونقول للدول إعتزفي بنا كنظام إقليمي نقوم بالحراسة فيما بيننا ونحدد كيفية العلاقات التي بين نظامنا الإقليمي ومجلس الأمن ، لأن هذه الدول سترد علينا قائلة ولكنك يا جامعة عربية لم تتبعي هذا الطريق في نظامك الخاص ، وبين أعضائك مشاكل لا تزال قائمة ، فكيف أعهد إليك هذه المهمة ؟ .

« فالواجب يحتم علينا أن نعدل ميثاقنا ونضع أنفسنا في الوضع الذي يسمح لنا بأن نكون قوة يعتمد عليها العالم في المحافظة على السلام في ربوع هذه البلاد العربية ، وإلا كان مركزنا ضعيفاً مرتبكاً ، فيما أن نعد العدة من الآن لوضع نظام يخدم الهيئة العالمية ، وإما أن يكون هذا النظام على الأقل كفيلاً بأن يوصلنا تدريجياً إلى هذه الغاية ، والا كان عملنا كجماعة ليس لها كيان عالمي ، ولا تستطيع القيام برسالتها ، فيعهد إلى هيئة أجنبية بهذه الرسالة .

« هذا هو الوضع الحقيقي ، ونظراً لما أراه بيننا من صعوبات فإنني أرجو على الأقل ، أن يكون رائدنا جعل مواد مشروع الميثاق قابلة للتطور ، فحينئذ مثلاً ، طبقاً لمشروع دومبارتن أوكس ، نكون ملزمين كجامعة عربية أن نلتحق به لحفظ الأمن والسلام والعمل على تحسين الحالة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط أو أن نعتبر جامعتنا غير موجودة ، وفي هذه الحالة يكون لهيئة الأمم الحق المطلق في أن تتدخل في شؤوننا والتحكيم فيما بيننا بالقوة عند اللزوم وتنفيذ رغباتها .

ورغم هذا فقد جاء الميثاق الذي وقع قبل ميثاق الأمم المتحدة بثلاثة أشهر ، خالياً من الاجراءات الحاسمة أصيانة الأمن والسلام نص على تنظيم عندما خول مجلس الجامعة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي اعتداء يقع على عضو من أعضاء الجامعة ، وقراره في هذا الشأن يكون ملزماً للأعضاء إذا صدر بإجماع الآراء ، أما إذا صدر بالاكثرية فيكون ملزماً لمن يقبله .

وعادت الجامعة في معاهدة الدفاع المشترك « الضمان الجماعي » فوسعت من مهامها لتستفيد مما ورد في ميثاق الأمم المتحدة عن حق دول المنظمات الإقليمية في الدفاع الجماعي ، ولهذا قررت في المادة الثانية من هذه المعاهدة اتخاذ التدابير والوسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد أي

اعتداء يقسح على دولة من الدول الاعضاء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما .

على أنها تركت في نهاية الأمر الاختصاص النهائي لحفظ الأمن والسلام إلى مجلس الأمن ، عندما قررت في المادة الحادية عشرة ، « أنه ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة ، أو التي تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي . »

قيود التعديل . .

وكانت هذه الحالات وغيرها واضحة أمام ممثلي الدول العربية الذين أوكل إليهم وضع نصوص الميثاق ، ولهذا طالبوا في أكثر من اجتماع بضرورة النص في الميثاق على تعديله بحيث يتمشى في المستقبل مع الأمان القومي العربية ، غير أنهم اختلفوا على طريقة التعديل ، فكان من رأى نوري السعيد أن يحاط التعديل بقيود ثقيلة إذ طالب في مشروع الميثاق الذي قدمه إلى اللجنة الفرعية ، بأنه لا يجوز تعديله إلا باتفاق جميع الدول . وهذا أمر بعيد المثال . بينما تضمن مشروع لبنان أن يتم التعديل بأكثرية ثلثي أصوات دول الجامعة ، فأخذت اللجنة الفرعية السياسية بالرأى الأخير ، ولكن لما عرض مشروع الميثاق على اللجنة التحضيرية لاقاره طالب بعض

الاعضاء باحاطة التعديل ببعض القيود ، إذ أعلن ممثل لبنان في اجتماع

اللجنة يوم ١٩ من مارس سنة ١٩٤٥ ، بتصويب جواز التعديل بأغلبية ثلثي

الأصوات ، حتى لا يقدم طلب التعديل في كل مناسبة ، وكلما خطر ببال

أحد إجراء هذا التعديل . ثم اقترح أن يقدم طلب التعديل من دولتين

على الأقل .

وأيد فارس الخورى «سورية» هذا الإقتراح وأضاف إليه «بأن لا يبت فى التعديل إلا فى الدور التالى للدور الذى يقدم فيه ، حتى يتمكن أعضاء مجلس الجامعة من الإتفاق مع حكوماتهم . وما دامت قرارات المجلس لا تكون نهائية إلا بعد عرضها والموافقة عليها من المجالس النيابية والحكومات المختصة ، فمن باب أولى أن نعطى هذه الفرصة فيما يتعلق بتعديل الميثاق ، لأنه إذا عرض فى نفس الجلسة قد يقره البعض من الممثلين ، ويعترض البعض الآخر بأنهم يريدون أن يعرضوه على حكوماتهم ، وقد يوافق المجلس على التعديل ثم لا تقبله المجالس النيابية فى بعض البلاد» .

وعقب الدكتور عبد الحميد بدوى «باشا» على هذين الاقتراحين قائلاً :
« ان اشتراط تقديم الطلب من دولتين القرص منه تقييد طلبات التعديل بقدر الامكان وايجاد تيار فكرى بين الاعضاء يصوغ قبول التعديل ، لكن الاشارة الى عدم البت فى التعديل الا فى الدور التالى انما يفهم اذا قدم طلب التعديل ورفض حينذاك يجوز ان نشترط الا يقدم فى نفس الدورة وذلك حتى لا تتكرر المناقشة ، ثم ان هذا القيد فيه تعطيل لتعديلات قد يكون متفقا عليها ويرى تنفيذها على وجه السرعة ، فالتأجيل لابد ان تكون له غاية وحكمة ولا داعى له اذا ما اتفق الاعضاء على اقرار التعديل ، لذلك ارى ان تقتصر فى الوقت الحاضر على ان يقدم التعديل من دولتين على الاقل » .

ولكن عبد الرحمن عزام «مصر» رأى فى الإقتراحين قيدا جديداً لا مبرر له مادام الحكم فى نهاية الامر لمجلس الجامعة الذى سيقدر بأغلبية الاصوات ما يراه مناسباً ، ولن تقدم دولة طلبا بتعديل تعرف أن بقية الدول ستعارض فيه .

وقال الدكتور عبد الرزاق السنهورى «مصر» هل التعديل إذا ما وافق عليه ثلثا الدول يصبح وثيقة دولية يجب أن تصدق عليها

الحكومات ؟ إذا كان الأمر كذلك فالتأجيل واقع بطبيعة الحال حتى نحمي الأغلبية من التورط والتسرع في تعديل الميثاق ، لأنه على فرض أنها تسرعت ووافقت على التعديل يكون أمامها حالة التصديق فستطيع أن لا تصدق .

وأيد سمير الرفاعي « الأردن » هذا الرأي وطالب بأن يتم التصديق على أى تعديل في الميثاق بنفس الطريقة التي يتم بها التصديق على الميثاق نفسه .

تعارض في مواد الميثاق

ومن ثانياً هذه المناقشة لاحظ أرشد العمري « العراق » أن هناك تعارضاً بين مادتين من مواد الميثاق هي المادة الثالثة والمادة التاسعة عشرة إذ نصت الأولى على تعاون مجلس الجامعة مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل ، في حين أن المادة التاسعة عشرة قيدت هذا الحق بتعديل الميثاق .

التعديل أو الانسحاب

ثم أدلى الدكتور عبد الحميد بدوي « باشا » برأيه فيما سبق فقال : « ن التأجيل الذي اقترحه ممثل سورية ، ليس هو تأجيل البحث في التعديل نفسه ، وهذا غير التأجيل الذي تكلم عنه معالي الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، فإذا رفضت حكومة ما التعديل بعد أن يقره مجلس الجامعة فليس أمامها إلا أن تنسحب طبقاً لنصوص الميثاق إذا كان التعديل من الأهمية بحيث يجعل محلاً للوازنة بين البقاء في الجامعة أو الانسحاب منها .

« أما بشأن التناقض الذي لوحظ بين المادتين ٣ و ١٩ ، فهو غير موجود في نظري ، لأن ما جاء في المادة ١٩ هي قواعد داخلية من شأنها

أن تؤثر على نظام الجامعة ومجلسها واختصاصاته ، لكن المادة الثالثة تشير إلى معنى التعاون العام، ومع ذلك فإذا ترتب على البحث في مسألة التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل أن المواد الرئيسية في هذا الميثاق قد تصبح غير ما هي الآن ، فبطبيعة الحال يحتاج الامر إلى تعديل الميثاق ، ولأضرب مثلاً بمسألة التحكيم إذا تغيرت تبعاً لما سيقرر في المجلس العالمي وبين مجلس الجامعة ، لابد من تعديل صلاحية هذا المجلس في شؤون معينة والتخلي عن بعض القيود ، وهذا سيمس بلا شك النظام الاساسي ولا يمكن إجراؤه إلا بطريق التعديل .

و أما التصديق فهو إجراء شكلي في علاقات الدول وها نحن أولاء بصدد تبادل وثائق لإنشاء جامعة ، فهي كمعاهدة لابد منها بعد موافقة البرلمانات من مراسيم إجرائية يكمل بها إتمام المعاهدة وتسمى هذه ، المراسم أو التصديق ، وهذه الإجراءات الشكلية لا محل لها في التعديلات التي تدخل على الميثاق لأنها لا تكون نتيجة أو ثمرة لمعاهدة .

موافقة المجالس النيابية على التعديل

وعاد فارس الخوري فكرر ما سبق أن إقترحه « لإعطاء مهلة لمراجعة المجالس النيابية فيما يتقرر من تعديل ، بالنظر لما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة وحتى لا نخرج الاقلية ونجعلها أمام أحد أمرين أما الانسحاب وأما القبول مكرهه بدون رضاها ، وهذا ما نتحاشاه ، ولا يمكن تلافي هذا الحرج إلا بإعطاء المهلة الكافية لدرس موضوع التعديل في كل بلد ولحصول المتدوين على إتجاه مجالسهم النيابية ليطلعوا إليه ، فإذا وافقت هذه المجالس على التعديل يكون قرار مجلس الجامعة بالإجماع وهذا أضمن وأوفق لاستمرار عمل الجامعة هدلاً من إضطرار بعض الاعضاء إلى الخروج ... »

وتقرر في النهاية بعد مناقشة مستفيضة ، الأخذ بالاقترح السورى .

وبهذه الموافقة اتضحت الصورة الكاملة لاجراءات تعديل الميثاق إذ بعد

تقديم اقترحات التعديل إلى مجلس الجامعة يؤجل البحث فيها إلى دورة

جديدة حتى يتسنى في هذه الاثناء مناقشتها في مجالس وزراء الدول العربية

توطئة لموافقة المجالس النيابية باعتبارها ممثلة للشعب وصاحبة السلطة

التشريعية ..

اول تعديل للميثاق

وتم في هذا النطاق أول تعديل للميثاق ، عندما اقترح أمين الجامعة د عبد الحالى حسونة ، ، في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس الجامعة في ابريل سنة ١٩٥٨ ، تعديل المادة الحادية عشرة بحيث يتسنى تقديم موعد دور الاجتماع العادى للمجلس من شهر اكتوبر إلى شهر سبتمبر ، فاحيل هذا الاقتراح إلى لجنة الشؤون السياسية التى أوصت الدول الأعضاء باقرار التعديل المطلوب وفقاً لتوصية لجنة الشؤون القانونية « بأن تعديل ميعاد الانعقاد العادى يجب أن يتم طبقاً لنص المادة التاسعة عشرة من الميثاق ، أى لا ينظر طلب التعديل في نفس الدورة التى يقدم فيها الاقتراح بذلك . »

ولما اجتمع مجلس الجامعة في دورته الثلاثين أقر في اجتماعه يوم ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ التعديل المطلوب ، وأصدر القرار التالى باجماع الآراء وهو :

« قرر مجلس الجامعة الموافقة على توصية لجنة الشؤون القانونية التالية :-

« وافقت اللجنة بالاجماع على رفع توصية إلى المجلس بالموافقة على

تعديل نص المادة الحادية عشرة من ميثاق جامعة الدول العربية ، بحيث يصبح نصها كالآتي ،

« يتعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين في العام في كل من شهر مارس وسبتمبر ويتعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة . »

وبما هو جدير بالذكر أن عقد الاجتماع في سبتمبر بدلاً من أكتوبر سبق أن بحثه مجلس الجامعة في إجتماعه يوم ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ أي بعد انقضاء عام على تأسيس الجامعة ، عندما اقترح ممثل لبنان أن يجتمع مجلس الجامعة في البلاد العربية على التوالي ، ورحب بعقد الاجتماع في دورته القادمة في شهر أكتوبر بلبنان كما رحب بهذا الاقتراح مكرم عبيد « باشا » وطالب بأن يكون الاجتماع في شهر سبتمبر .

ورد عليه أمين الجامعة بقوله « لاني شخصياً لا أفهم أن تنقيد بحرفية الميثاق ، كما لا أفهم أن يكون الاجتماع في أول سبتمبر مثلاً ، وأعتقد أن الميثاق لا يحول دون ذلك . »

واقترح ممثل سورية أن يكون اجتماع المجلس في شهر سبتمبر هو اجتماع غير عادي ، وبذلك تتخلص الدول العربية من حرج الميثاق لأن الميثاق لم يحدد زمناً للاجتماعات غير العادية .

وفي أثناء إجتماع مجلس الجامعة يوم ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ أثير موضوع تنسيق موقف الدول العربية من القضايا التي تناقشها الأمم المتحدة في دورتها السنوية التي تبدأ يوم ٢١ سبتمبر من كل عام ، فأقترح ممثل سورية عقد اللجنة السياسية قبل اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة بوقت

كاف ليتسنى تنفيذ قرارات اللجنة التى تتخذها فى هذا الصدد حتى تكون أمام ممثلى الدول العربية فى الأمم المتحدة فسحة من الوقت لاتباع سياسة موحدة .

وأخذ المجلس قراراً بأن تنعقد اللجنة السياسية لهذه الغاية فى أوائل شهر سبتمبر من كل عام .

وضع اللجنة السياسية

على أن ميثاق الجامعة خلا من نص صريح بإنشاء هذه اللجنة وأثير هذا الموضوع فى اجتماع المجلس يوم أول إبريل سنة ١٩٤٦ ، إذ لاحظ الأعضاء أنه تقرر إنشاء لجان أصليه وفق ما نصت عليه المادة الرابعة من الميثاق فى حين أنها أغفلت النص على إيجاد لجنة للشؤون السياسية رغم أن العمل الأول لمجلس الجامعة هو الاشتغال بتلك الشؤون ، وإقترح ممثل مصر النص على إنشاء هذه اللجنة بحيث تشكل من رؤساء الحكومات العربية لأن فى ذلك فائدة كبيرة ، وأن تستمر اللجنة فى عملها أثناء انقضاء دورات المجلس على أساس أن المسائل السياسية متشعبة وغير محدودة .

اللجنة السياسية بمجلس لوزراء الخارجية

وأيد هذا رأى بعض أعضاء المجلس ورحب به أمين الجامعة و عبد الرحمن عزام ، عندما قال : إن مجلس الجامعة يملك تشكيل هذه اللجنة ، ولما اجتمع مجلس الجامعة يلودان يوم ١١ من يونيو سنة ١٩٤٦ اقترح أمين الجامعة أن تكون اللجنة السياسية للجامعة بمثابة مجلس وزراء خارجية الدول العربية أسوة بما قامت به الدول الكبرى من إيجاد مجلس وزراء الخارجية وجعلت من هذا المجلس أداة لحل المشاكل الموجودة بينها ليس فى المسائل العامة فقط بل فيما يخص إحدى هذه الدول أيضاً .

ثم أقرح أمين الجامعة في اجتماع المجلس يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تأليف لجنة سياسية من وزراء الخارجية لتنسيق السياسة الخارجية بين دول الجامعة ، أو بين هذه الدول والدول الأخرى بالإضافة إلى مناقشة المسائل السياسية التي تعرض على مجلس الجامعة ، أو التي تحال إليها من المجلس فتدرسها وتعيدها إليه مشفوعة برأيها .

علاقة اللجنة السياسية بأمانة الجامعة

وأثار البحث في إنشاء هذه اللجنة ، صلتها بالأمانة العامة للجامعة ومن ذا الذي يدعوها إلى الاجتماع ؟ وهل تكون هذه اللجنة على غرار اللجان التي نص عليها ميثاق الجامعة . ؟

من المعروف أن الأمانة العامة هي أداة تنفيذية وأداة إدارية تنفذ ما يقرره مجلس الجامعة ، فلو قرر المجلس إنشاء لجنة من اللجان أو قرر دعوة إحدى لجانه ، فما على الأمانة العامة إلا أن تقوم بتنفيذ هذا القرار وفق مرسومه لها مجلس الجامعة ، وعلى هذا الأساس يمكن أن تنعقد الاجتماعات الدورية للجنة السياسية في الوقت الذي يحدد لها ، أما إذا استدعى الأمر عقدها بطريق استثنائي بناء على دعوة أحد وزراء الخارجية ففي هذه الحالة يمكن الاتصال فوراً بجميع وزراء خارجية الدول العربية لإبلاغها أمر هذا الاجتماع .

وقد اعترض مندوب لبنان « فيليب تقلا » على إنشاء هذه اللجنة إذا كانت غايتها تنسيق السياسة بين دول الجامعة ، لأن ميثاق الجامعة لم يذكرها صراحة ضمن ما ذكره من لجان . كما أن تشكيل اللجنة من وزراء خارجية الدول الأعضاء يعطيها صبغة خاصة علاوة على الصبغة الفنية التي تعتبر بمثابة أداة حكومية ، وهذه الأداة موجودة في كل بلد عربي .

تشكيل اللجنة المياسية من وزراء الخارجية

ومن ثم تقرر تأليف لجنة من وزراء خارجية الدول العربية الذين يضمهم مجلس الجامعة للنظر في اقتراح تأليف لجنة سياسية دائمة من وزراء الخارجية لتنسيق سياسة البلاد العربية ، ويكون اجتماعها كلما اقتضى الحال على أن يحضر اجتماعاتها الأمين العام للجامعة .
 واجتمع وزراء الخارجية واتخذوا القرار التالي : —

د لوزراء الخارجية في دول الجامعة أن يعقدوا اجتماعاً لتنسيق العمل السياسي كلما دعت الضرورة ، وتوجه الدعوة ويتم الاجتماع وفقاً
للائصول المقررة لاجتماع مجلس الجامعة في دورته الاستثنائية .

ووافق مجلس الجامعة على هذه التوصية في اجتماعه يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

اول موضوع يبحثه مجلس وزراء الخارجية

وكان أول موضوع سياسي تقرر عرضه على مجلس وزراء الخارجية العرب هو موضوع « سورية الكبرى » ، بعد أن نشرت الصحف تصريحات اعتبرتها سورية ولبنان ماسة بكيانها ، فقرر مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ توصية اللجنة السياسية التي تضم وزراء خارجية العرب ، الاجتماع لإيجاد الطريقة التي تعالج بها هذا الموضوع بعد أن رأى المجلس الكف عن الاستمرار في إثارته .

اللجنة المياسية تفرد بقضية فلسطين

ومن ثم استأنت اللجنة السياسية المؤلفة من وزراء الخارجية ، بمجمع

الشؤون المتعلقة بقضيه فلسطين التي أصبحت موضع اهتمام مجلس الجامعة حتى سنة ١٩٤٨ ، ووصف أمين الجامعة الدور الذي قامت به اللجنة خلال تلك الحقبة في اجتماع المجلس يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، بأنه يختلف عن عملها الأصلي بعض الشيء لأنها لم تعمل في حدود المعنى الحرفي لمهمتها إذ هي تعتبر لجنة تحضيرية ، بمعنى أنها تحضر أعمالها لمرضاها على مجلس الجامعة أو تبحث ما يحيله المجلس إليها من مسائل لا بداء الرأي فيها لأنها بطبيعتها مؤلفة إما من رؤساء الحكومات العربية أو من وزراء خارجيتها ، وقد اقتضت الظروف أن يجتمع على وجه السرعة لبحث أمر ما واتخاذ قرار سريع لا يحتمل فيه التأخير ، فالمسؤولية فيه ليست ناشئة عن قرار أصدره المجلس ، بمعنى أن كل قرار اتخذته هذه اللجنة في هذه الظروف ونفذته ، لم تأخذه باعتبارها لجنة من لجان المجلس تنفذه باسمه ، وإنما اتخذته ونفذته باعتبارها ممثلة للحكومات .

اللجنة السياسية تسيطر على المجلس

« وعلى هذا الأساس تكون اللجنة السياسية قد سيطرت على المجلس بما اتخذته من قرارات اجرائية لم تصدر عن المجلس وإنما صدرت عن الحكومات العربية مجتمعة وبالاتفاق الإجماعي فيما بينها وتحت مسؤوليتها على أن تتعاون الحكومات على تنفيذها . »

« وبذلك لم تعد للجنة السياسية صفة اللجان العادية . الأخرى فتعرض أعمالها على المجلس لأن المسائل التي عالجتها متعلقة بظرف خاص هو ظرف حرب فلسطين ، وليس من المصلحة تدوين

ما تتخذه اللجنة من قرارات في مضابط المجلس كما أن جلساتها لا تدون لها محاضر .

علاقة اللجنة بمجلس الجامعة

وطفيان اللجنة السياسية على مجلس الجامعة أحس به عبد الرحمن عزام وقال في هذا الشأن : أنا لا أحب أن تغطي هذه اللجنة على المجلس كما أرى لا أود أن تحل محله لأن معنى هذا انتهاك ميثاق الجامعة الذي نضعه جميعاً في الموضع الأول .

« وإذا كانت التطورات السياسية هي التي أوجدت هذه اللجنة وأصبحت تمثل الحكومات مادام وزراء الخارجية أعضاء فيها شأنهم في ذلك شأن وزراء خارجية الدول الأربعة الذين اجتمعوا للبحث في مشكلة برلين مثلاً ، إلا أنه مما لا شك فيه أن اجتماع اللجنة السياسية يعد اجتماعاً للحكومات يجري على هامش اجتماع مجلس الجامعة » .

غير أن « فيليب تقيلا » ممثل لبنان قال في اجتماع مجلس الجامعة يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وأنه لا يعتبر اللجنة السياسية من لجان المجلس لأن الحكومات لم تتنازل عن حقها في اتخاذ أي إجراء بدون استشارة مجلس الجامعة . كما أن هذه الدول لم تتنازل عن شيء من سيادتها عند إنشاء الجامعة » .

واقترح ممثل العراق في اجتماع المجلس المشار إليه أن ينص في الميثاق على اللجنة السياسية وصلاحياتها ، وإلى أن يتم ذلك فلا يعني أن وجود اللجنة السياسية تجريد لمجلس الجامعة من صلاحياته السياسية .

ورغم انقضاء تلك السنين فما زال وضع اللجنة السياسية غامضاً وطريقة عملها غير واضحة ، فهل يحيل مجلس الجامعة إلى اللجنة المسائل السياسية لنظرها ؟ أم أن اللجنة السياسية هي التي توجه المجلس في هذا الشأن ؟ ..

ومن المعروف أنه توجد في الأمم المتحدة لجنة تسمى اللجنة الموجهة وهي شبيهة باللجنة السياسية فما الذي يضير مستقبلاً ، طالما أن هذه اللجنة السياسية مكونة من رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية، من أن تبحث المسائل السياسية التي يجب عرضها على مجلس الجامعة ؟ .

أثيرت كل هذه التساؤلات في اجتماع المجلس يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأوضح أمين الجامعة ، عبد الرحمن عزام ، الأمر من جميع نواحيه عندما قال :

« إن اللجنة ، السياسية لا تستطيع أن تحل محل مجلس الجامعة ، لأن المجلس هو مصدر سلطات الجامعة كلها ، واللجنة السياسية إن هي إلا جزء منه يحيل إليها من الأعمال ما يرى إحالته لدراسته ، والعادة أن تنظر اللجنة السياسية في المسائل السياسية العربية . صحيح أنه في كثير من الأحوال وخصوصاً أثناء أزمة فلسطين كان ياجأ دائماً إلى اللجنة السياسية في غيبة المجلس وفي حضوره لتتظر ما عنده من مسائل وتقدم إليه برأيها فيها كإحدى لجانه . وحالة الأمور السياسية جميعها إلى اللجنة السياسية دون أن يحيلها المجلس إليها ، هو تجنب لاعطاء المجلس مسئولية الطيعية » .

ولقد ساد في الأذهان — كما قال أمين الجامعة السابق — « من أن هناك مجلساً للجامعة وأن هناك أيضاً لجنة سياسية وأن هذه اللجنة أصبحت

في نظر بعض الناس أم من المجلس ، في حين أن هذه اللجنة أن هي إلا لجنة فرعية أمر المجلس بتشكيلها لتجمله يحيط علماً بجزيات المسائل ، وأعتقد أن المكان الحقيقي لدراسة المسائل السياسية هو المجلس ، واللجنة السياسية تتناول منه ما يرى أن يحمله إليها ، وهذا هو الوضع الصحيح السليم بمقتضى نصوص الميثاق والعرف الذي جرى عليه العمل .

وهناك فارق كبير بين أن تبحث اللجنة السياسية ما يحمله إليها المجلس من مسائل سياسية ، وبين إطلاق العنان للجنة تبحث ما تراه من شئون سياسية لمعرض ما تراه على المجلس .

على أنه من المعروف أن هذه اللجنة أنشئت بموجب المادة ١٨ من النظام الداخلي لمجلس الجامعة الذي أقره في اجتماعه يوم أول أبريل سنة ١٩٤٦ وأن هذا من شأنه تهيئة النظرية القائلة بأن مجلس الجامعة هو الأصل وهو الذي يحيل إلى اللجان ما يشاء من المسائل لبحثها ، ولكن من الواضح أن المقصود من تأليف هذه اللجنة في نهاية سنة ١٩٤٦ كان لبحث الأمور التي يصعب على المجلس بحثها وهذا من شأنه أن يمنح اللجنة قوة أكبر من قوة مجلس الجامعة .

وكان على مجلس الجامعة أن يفصل في الأمر ، فقرر في اجتماعه يوم ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ما يلي :

« للمجلس أن يحيل على اللجنة السياسية المسائل التي يري دراستها فيها ، واللجنة أن تقدم للمجلس بنتيجة دراستها للمسائل التي ترى هي الأثرية ، والكلمة النهائية للمجلس على أي حال » .

وطالب بعض الأعضاء في اجتماع مجلس الجامعة يوم ٢٩ من مارس

سنة ١٩٥٠ أن تتبع اللجنة السياسية الإجراءات التي تتبعها لجان المجلس الأخرى ، وذلك بأن تقدم إلى المجلس بتقرير كتابي عن المسائل التي تبحثها لتفكين الأعضاء من دراسته تمهيداً لمناقشته في جلسات المجلس ، لا أن توزع القرارات النهائية التي تتخذها اللجنة على الأعضاء ليؤخذ عليها الرأي في لحظات .

لائحة عمل اللجنة السياسية

ورد أمين الجامعة « عبد الرحمن عزام » على هذا الطلب بقوله : « جرت العادة على عدم تدوين المناقشات التي تدور في اللجنة السياسية في محضر سواء أكانت القرارات التي تتخذها اللجنة بالإجماع أم بأغلبية الآراء ، لأن هذه القرارات تحفظ سريفة في بعض المسائل فلا يجوز تسجيل المناقشات الخاصة بها ، وعندما تعرض هذه القرارات على المجلس يتولى مقررها وهو رئيسها ، بيان وجهة نظرها أو إيضاح بعض البيانات أو المعلومات التي قد يحتاج المجلس إلى إيضاها تمهيداً لإصدار القرار النهائي فيما تعرضه اللجنة عليه من قرارات ، وعلى ذلك فإن الإقترح الخاص بوضع تقرير عن قرارات اللجنة يعني عن شرح مقررها . »

ودارت مناقشة حول هذا الموضوع انتهى الرأي بعدها إلى دعوة اللجنة السياسية بالذات لبحث الامر من جميع نواحيه ، وانتهى الرأي إلى إتخاذ القرار التالي الذي وافق عليه مجلس الجامعة في اليوم الاول من أبريل سنة ١٩٥٠ وهو :

« يترك للجنة السياسية التصرف في كل حالة على حدة فلها أن تبكف بالقرارات أو أن تصحبها بتقرير عنها . . »

وهكذا أصبح من حق اللجنة جون غيرهامن لجان مجلس الجامعة رأف
لا تعد محضراً لما يجري فيها من مناقشات حتى تظل لها السرية الكاملة .

السلطة المطلقة لمجلس وزراء الخارجية

وأعاد أمين الجامعة « عبد الخالق حسونة » الكره من جديد لإسباغ
الكيان القانوني على اللجنة السياسية عندما اقترح في مذكرته إلى مجلس
الجامعة في دور اجتماعه الخامس والعشرين النص على هذه اللجنة في ميثاق
الجامعة بحيث يطلق عليها اسم :

« مجلس وزراء خارجية ، ويكون هذا المجلس هو القوام على العمل في
الجامعة ، والنهوض بشؤون التعاون العربي ، وأن تصدر قراراته بأغلبية ثلثي
أهول الأعضاء ولقادة بالنسبة لجميع الدول ، ومن الحر أن يجتمع كل ثلاثة
أشهر في يناير ومارس ويوليو ، هذا اجتماع في شهر سبتمبر مع مجلس الجامعة
على أن يكون كل من الاجتماعات الثلاث الأول في إحدى عواصم الدول الأعضاء
بالتناوب ، وبهذا يصبح هذا المجلس الجديد الاداة السياسية لجامعة
الدول العربية »

وهذا الإقراح من شأنه أن يجرد مجلس الجامعة من كافة اختصاصاته
التي أوضحها الميثاق ، ويصبح المجلس مجرد هيئة استشارية أو
جمعية عامة .

وما دام الامر كذلك فليس هناك ما يدعو إلى عقد اجتماعاته الدورية
مرتين في العام أو دعوته إلى اجتماع استثنائي ، ولهذا اقترح أمين الجامعة
في مذكرته السابقة ، أن تم دعوة هذا المجلس مرة في كل عام في شهر
سبتمبر أثناء اجتماع مجلس وزراء الخارجية ، كما اقترح إنشاء هيئة جديدة في
شكل جمعية شعبية تعرض توصياتها على مجلس وزراء الخارجية ليتخذ
بشأنها ما يراه من قرارات .

وتجريد مجلس الجامعة من سلطاته بموجب هذا الإقراح يقضي

إعادة النظر في كافة مآثر عليه الميثاق بشأن المجلس، كما يحتم إجراء تعديل في بعض مواد معاهدة الضمان الجماعي التي قصد من ورائها دعم الجامعة العربية وميثاقها وتقويتها بحيث أصبح المجلس هو المرجع الأعلى في شئون هذا الضمان ، حتى أن مجلس الدفاع المؤلف من وزراء الخارجية والدفاع معاً ، يباشر مهامه تحت سلطان مجلس الجامعة وإن كان قد حل محله في تنفيذ أحكام المعاهدة السابقة .

تناقض الميثاق والضمان الجماعي

والتعديلات المطالب إدخالها على الميثاق لن تقف عند حد ، فثلاً نصت المادة السادسة من معاهدة الضمان أن ما يقرره مجلس الدفاع بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة ، في حين أن المادة السابعة من ميثاق الجامعة نصت على أن قرارات مجلس الجامعة لا تكون ملزمة إلا إذا صدرت بإجماع الآراء ، وهذا الاختلاف بين طريقي التصويت يحتم ضرورة توحيدها .

والأكثر من هذا فإن المادة الأولى من معاهدة الضمان الجماعي تذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه المادة الخامسة من ميثاق الجامعة بما يستدعي تعديلها بحيث تتمشى مع النص الأول ، وكان هذا الأمر مجال مناقشة اللجنة السياسية التي أعدت معاهدة الضمان وانتهى الرأي بين أعضائها في اجتماعهم يوم أول أبريل سنة ١٩٥٠ بأنه سوف ينبى على إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي ، الضمان الجماعي ، وما يترتب عليه من تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، ضرورة تعديل المادة الخامسة بما يتفق وهذا التوكيد الجديد ، وما إلزمت به هذه الدول بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة الذي تم توقيعه بعد ميثاق الجامعة .

وتبين من مناقشات أعضاء اللجنة السياسية في هذا الشأن ، أن ميثاق

الأمم المتحدة قد تكفل بوضع الطرق السليمة لفض ما قد يقع من منازعات بين دول الجامعة وغيرها ، فيرجع إليه إذا نشأ خلاف أو نزاع دولي من هذا القبيل ، أما فيما يتعلق بالمنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فقد استقر رأى اللجنة السياسية على أن المادة الخامسة من الميثاق كانت حلاً مؤقتاً مبدئياً ، ولذلك لم تفرض هذه المادة التحكيم الإجبارى أو وساطة مجلس الجامعة فى حل جميع المنازعات بين الدول الأعضاء فيها ، بل تركت لها حرية الإلتجاء إلى المجلس لفض المنازعات من عدمه مع تحريم الإلتجاء إلى القوة .

الدول العربية المتحدة

ظهر تطور جديد في أفق السياسة العربية حول تعديل ميثاق الجامعة عندما رأى ناظم القدسي رئيس الوفد السوري في اجتماعات مجلس الجامعة ، «رئيس الجمهورية فيما بعد ، أن يقترح على اللجنة السياسية يوم ٢٣ من يناير سنة ١٩٥١ استبدال جامعة الدول العربية بالدول المتحدة العربية ، ووصف الجامعة في المذكرة التي قدمها بهذا الشأن « الملحق رقم ٦ ، أنها خيبت آمال العرب وكانت إسرافاً في المظاهر والأقوال وجذباً في النتائج والأفعال ، وعرف الجميع أن الروح السائدة فيها لا تسير واقع العصر وسرعة الزمان وخطورة الأحداث ووثبة إرادة الشعوب لأنها لم تسلك الطريق الإنساني في أي حقل في الدفاع أو الاقتصاد أو الثقافة أو الاجتماع . . . ولم يشعر الفرد العربي بوجودها لأنها لم تؤمن له حاجته أو تحمي له أملاً بالتطور والتقدم . .

وطالب رئيس الوفد السوري أن تبدأ اللجنة السياسية « بإقرار الفكرة مبدئياً وإعلانها على الملأ حتى يحيي آمال الشعوب العربية ويقوى عزيمتها في الداخل ويوطد موقف العرب السياسي في الخارج ، ثم تختار على الفور لجنة من جميع الدول مهمتها الإتصال السريع بأولى الأمر في عواصمهم وعرض الفكرة وتذليل العقبات وتأليف وجهات النظر وتحضير النصوص والوثائق اللازمة للوضع الجديد على أسس قوية عملية منتجة ، وتقترح ما ينبغي إجراؤه وتشريعه من نصوص وأحكام ، على أن تنجز عملها في وقت قصير تحمده اللجنة السياسية مقدماً ، وتجتمع اللجنة السياسية

بعد ذلك في موعد متفق عليه للنظر في إقتراحات اللجنة المختصة وتوصي بها مجلس الجامعة في بركة محدودة الأجل ، ثم يدعى هذا المجلس فوراً لإقرار ما تم عليه الإتفاق . .

وفي الوقت الذي هاجم فيه رئيس وزراء سورية ورئيس وقدها ، الجامعة العربية هذا الهجوم العنيف القاسي ، لجأ آل مجلسها باعتباره الوسيلة الناجحة لتحقيق ما يرمى اليه ، وهذا الاتجاه دليل قوى على أن الجامعة ليست جدبا في النتائج فهي مهما قيل بشأنها ، صورة من صور عمل الحكومات ، تنعكس على الرأي العام العربي ما يقرره ممثلوها من إجراءات أو قرارات او مشروعات . . .

والمشروع في حد ذاته أمنية عزيزة يتوق كل عربي إلى تحقيقها ، ولكن الظروف التي رافقت تقديمه أفقدته قيمته وحيوته وأهميته . فقد أخفى الدكتور القدسي هذا المشروع عن المسؤولين المنفذين في السياسة السورية ، وأخذ السهود والموائيق على أعضاء اللجنة بأن لا يذيعوا شيئا عن المشروع إلا بعد مناقشته وإقراره ، وشامت الظروف أن أنشر المشروع في جريدة الأهرام يوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥١ مما أضطره إلى تأجير طائرة في صباح ذلك اليوم تحمل موظفاً من السفارة السورية بالقاهرة مع المشروع ليعرضه على المنفذين السوريين في دمشق .

عن المشروع ... مقادة الوزارة

وليس سراً أن الدكتور ناظم القدسي كان يحس أثاء تقديمه هذا المشروع بالرابطة القوية التي تجذبه نحو العراق لإقامه إتحاد بين البلدين ، وقد يكون الهدف من وراء تقديم المشروع تمهيد الجو لإقامة الإتحاد الجزئي على أساس أن الاتحاد الكلى بين الدول للعربية أمر بعيد المنال ، وعلى كل حال فقد كانت نتيجة تقديم هذا المشروع ، الاطاحة بوزارة

القدسي بعد أن طلب إليه أديب الشيشكلي رئيس أركان حرب الجيش السوري في ذلك الحين أن يغادر رئاسة الوزارة .

ولم يبق أمام اللجنة السياسية وقد أذيع المشروع ، إلا أن تقرر تأليف لجنة لبحث برئاسة وزير الخارجية المصرية وعضوية مندوب عن كل حكومة من الحكومات الأعضاء ، في الجامعة ، على أن تبث هذه الحكومات بملاحظاتها على المشروع في مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وعلى أن تقدم اللجنة تقريرها في موعد لا يتجاوز منتصف شهر يونيو المقبل ، وللجنة أن توفد من تختاره للاتصال بحكومات الدول الأعضاء إذا رأت ما يدعو إلى ذلك .

وهذا القرار لا ينطوي على شيء على ، لأن اللجنة السياسية لم تناقش المشروع مناقشة موضوعية ، كما أن اللجنة المطالبة يبحث لم تجمع ، ومن ثم لم يدخل المشروع أى مرحلة من مراحل التنفيذ .

الاتحاد بدل الجامعة

ورأى ساسة العراق بعد ثلاث سنوات أن يمدوا القصة من جديد ولكن بصورة أخرى عندما قدم الدكتور فاضل الجبالي رئيس الوفد العراقي في مجلس الجامعة ، مذكرة إلى المجلس يوم ١١ من يناير سنة ١٩٥٤ اقترح فيها :

أولاً : الموافقة على مبدأ الاتحاد بين الدول العربية .

ثانياً : تشريع الدول الراغبة في الاتحاد في سن دستور الاتحاد توطئه لعرضه على البرلمانات لإقراره بحيث يشمل هذا الدستور وحدة السياسة الخارجية والدفاع والفتن الاقتصادية وتنظيم السلطين التنفيذية والتشريعية .

ثالثاً : الإعراب عن استعداد العراق للدخول في الاتحاد مع أى قطر من الأقطار الراغبة في ذلك .

وأما : تظل الجامعة أداة تعمل لربط المجموعة العربية بعضها ببعض إلى أن يتم تحقيق الاتحاد بين الدول العربية كلها .

وشرح الدكتور الجبالي هذا المشروع في بيان ألقاه في اللجنة السياسية أوضح فيه ، بأن الاتحاد بين جميع الدول العربية أمينة غالية لا يمكن أن تتحقق دفعة واحدة ، بل يمكن البدء بدولتين ثم تنضم إليهما ثالثة وهكذا ، ولا يجوز أن يقال أن توحيد دولتين عمل موجه ضد الجامعة ، فهذا هو ما وجدت الجامعة من أجله ، لذلك فالمشروع العراقي مبني على الاعتراف بالحقيقة الواقعة التي تتطلب التدرج في السير ، ونعترف بعدم إمكان سير الكل في الاتحاد .

« هناك بلاد تريد الاتحاد وتستطيعه فيجب أن تفعل ذلك لخير المجموعة العربية . وعليه فإن للاعتراف العراقي وجهين إيجابى وسلبى ، أما الإيجابى فيدعوة المجلس إلى السير في سبيل الاتحاد ، وأما السلبى فالعراق يرجو ألا تفكر الدول الأعضاء في أن الغرض من الاتحاد أنائى أو لمصلحة خاصة فنعن نريد مصلحة عليا . »

وهذه العبارات الأخيرة أثارت الشكوك لدى أعضاء اللجنة السياسية واتهم قائلها بما اتهم به الامام غر الدين الرازى من قبل ، فقد روى أن بعبوة رأت هذا الإمام الكبير وقيل لها انه عالم عظيم لانه أقام ألف دليل على وجود الله ، فقالت إذن كان في قلبه ألف شك .

ومن ثم أحالت اللجنة السياسية ، هذا المشروع على الحكومات العربية لدراسته .

وهذه الإحالة لا تعنى شيئاً إيجابياً يمكن الاعتماد عليه ، بل تعنى شيئاً آخر هو الرغبة في عدم الأخذ بالدعوة الجديدة لظروف إرتأتها

هذه الحكومات لانها لا تحتاج إلى من يدلها على أن هذا الاتحاد المطلوب بعيد عن الانانية والمصلحة الخاصة . . .

ثم دخل موضوع تعديل الميثاق مرحلة جديدة عندما بحث مجلس الجامعة في دورة مارس سنة ١٩٥٦ مذكره لأمين الجامعة « عبد الحائق حسونة » اشتملت على ما يلي :

- (١) الاكتفاء بعقد دوره لمجلس الجامعة في شهر سبتمبر من كل عام .
- (٢) اسباغ الصفة الدستورية على اللجنة السياسية بحيث تسمى مجلس وزراء خارجية الدول العربية تعديدا لتكوينها ، وأن تجتمع لربع مرات في السنة وتكون قراراتها بالغلبة للثلاثين بدل الاجماع في جميع القرارات .
- (٣) الأخذ بقاعدة الغلبة الثلاثين بدل الاجماع في جميع القرارات .
- (٤) اعادة النظر في تأليف مجلس الجامعة واختصاصه وتحديد علاقته بمجلس وزراء الخارجية .

- (٥) اضافة هيئة جديدة الى هيئات الجامعة في شكل جمعية شعبية .
- (٦) دعم معاهدة الدفاع المشترك وتوثيق جميع الاسباب لتعزيزها .
- (٧) تأليف لجنة لاعادة النظر في ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك لتحقيق لهذه المبادئ الستة الاساسية ولقررها من التعديلات التفصيلية .

ونظر مجلس الجامعة هذه الإقتراحات في جلسته يوم ١٢ من إبريل سنة ١٩٥٦ ، وأصدر قراراً بإحالة الموضوع على لجنة من ممثلي الدول الاعضاء على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في دورته المقبلة في شهر سبتمبر .

ملك المغرب يطالب بالتعديل

ولكن الظروف السياسية التي كانت تكتنف الامة العربية حالت دون إجتماع اللجنة التي كلفت بدراسة الاقتراحات السابقة إلى أن أجتمع مجلس الجامعة في الدار البيضاء في سبتمبر سنة ١٩٥٩ فألقى المقررة

الملك محمد الخامس خطاباً هاماً تعرض فيه إلى الوضع العربي والجامعة العربية إذ قال : « . . . والمغرب الذي لم يتردد في الانضمام في سلك الجامعة العربية بعد استقلاله ، عازم على القيام بدوره في حصنها بجانب أشقائه ، أداء لواجب يفرضه عليه انتمائه للعروبة وشعوراً بمسئولية العمل لحفظ السلم العالمي داخل منطقة إقليمية نص على مثلها ميثاق الأمم المتحدة وسعياً في نصره المبادئ التي قامت عليها الجامعة وتحقيق أهدافها وتبليغ رسالتها ، تلك الرسالة المستوحاة من تقاليد الأمة العربية ومثل الإسلام العليا وهو يرى أن الوقت قد خان للسعي في جعل الجامعة العربية متلائمة مع مقتضيات الوقت ومشاكل الساعة الراهنة ، فقد أنشئت منذ خمسة عشر عاماً في ظروف دولية خاصة وآفاق عربية محدودة ولإغراض معينة ومنذ ذلك الحين قطع العالم العربي ، أشواطاً كثيرة في طريق التحرر والنهوض ، واستقلت بعض أقطار جناحه الغربي ، وحصل في العالم تطورات جوهرية في السياسة والاقتصاد فلم يبق هناك مفر من التفكير من جديد في دور الجامعة على ضوء تلك الأحداث والتقلبات ، لذلك اقترح المغرب أن يجتمع أقطاب الأمة العربية للنظر في المهام الجديدة للجامعة العربية ودراسة الوسائل التي تستطيع بها حل المشاكل الداخلية والخارجية التي تواجه البلدان العربية . »

ثم قدم رئيس وفد المملكة المغربية في ضوء الخطاب الملكي ، مذكرة إلى اللجنة السياسية في أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ تضمنت ما يلي :

« لما كان ميثاق جامعة الدول العربية قد مضى على توقيعه أربعة عشر عاماً .

« ولما كانت الظروف الدولية التي وضع فيها الميثاق قد تغيرت ، ولما كانت الجامعة العربية قد مرت خلال هذه الحقبة بتجارب متنوعة قد يكون من المفيد دراستها واستخلاص النتائج منها .

« ونظراً إلى أن وضع الدول العربية قد تغير أثناء هذه الحقبة فاستكملت بعض الدول استقلالها واستقلت دول أخرى فتمكنت من الالتحاق بركب الجامعة ، وما تزال بعض الدول الأخرى تكافح في سبيل استرجاع استقلالها .

« ولما كان الرأي العام العربي يحس بضرورة ملامعة الميثاق للظروف التي تحياها الأمة العربية .

« لهذا كله فإن الحاجة أصبحت ماسة إلى إعادة النظر في ميثاق الجامعة ومراجعة الأسس التي قام عليها .

وأثناء مناقشة هذا الموضوع في اللجنة السياسية يوم ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ عرض رئيس الوفد المغربي الإقتراحات التالية وهي :

(١) إعادة النظر في الروابط القانونية والسياسية بين الدول العربية خاصة بعد إتساع دائرة الجامعة العربية بعد انتهاء بعض الدول إليها .

(٢) بحث مقدار الواقعية في القرارات التي اتخذتها الجامعة منذ انشائها حتى الآن ، وأن يكون هدف الجامعة تنفيذ القرارات لا وضعها .

(٣) تأسيس محكمة عدل عربية .

ووافق مجلس الجامعة على قرار اتخذته اللجنة السياسية في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بدعوة حكومات الدول الأعضاء إلى اجتماع لا يقل عن مستوى وكلاء الخارجية أو الوزراء لدراسة هذا الموضوع ، وتقديم تقرير عنه إلى مجلس الجامعة في اجتماع خاص يعقده لهذا الغرض على مستوى وزراء الخارجية .

ولكن الاجتماع بشقيه لم يتحقق إذ كان التقاطع قائماً بين المواسم
العربية ، مما دعا أمين الجامعة ، عبد الخالق حسونة ، إلى إثارة الموضوع
في اجتماع اللجنة السياسية ببيغداد يوم ٤ من فبراير سنة ١٩٦١ ،
فاتخذ مجلس الجامعة بناء على توصية هذه اللجنة ، قراراً بدعوة اللجنة
التي تقرر تشكيلها من قبل ، لإعادة النظر في ميثاق الجامعة في تاريخ
يحدده أمين الجامعة .

لجنة تعديل الميثاق تباشر مهمتها

واجتمعت هذه اللجنة بالقاهرة في الأول من يونيو سنة ١٩٦١
واختارت لرئاستها السفير الدكتور محمد حسن الزيات رئيس وفد
الجمهورية العربية وشكري المهدي رئيس وفد الأردن مقررأ لها .

وعقدت اللجنة إحدى عشرة جلسة لمناقشة الموضوع من جميع
نواحيه في ضوء المشروع العراقي الذي قدمته حكومة عبد الكريم قاسم ،
والمشروع الذي اقترحه حكومة تونس .

وأُسفرت أعمال اللجنة عن إضافة مادة جديدة بناء على اقتراح
وفد العراق لتحديد المركز القانوني للجامعة نصت على أن : جامعة
الدول العربية منظمة إقليمية عربية ، . وإضافة فقرة إلى أحد مواد
الميثاق بناء على اقتراح وفد تونس تجبز أن تشترك البلاد العربية الأخرى
غير المستقلة في الجامعة بصفة عضو مراقب في الحدود الميئة بالميثاق ،
كما أخذت اللجنة باقتراح تونس بتوزيع مؤسسات الجامعة وهيئاتها بين
الدول العربية .

ووافقت اللجنة على اقتراح العراق بالنص في الميثاق على اللجنة
السياسية المكونة من وزراء الخارجية ، لأن هذا مطابق لما جرى عليه

العمل في الجامعة ، وأن يقصر إجتماع مجلس الجامعة على دورة واحدة في السنة .

ولم تأخذ اللجنة باقتراح العراق الخاص بأن تكون قرارات مجلس الجامعة ملزمة لجميع الدول إذا صدرت بأغلبية الأصوات .

وكانت هناك محاولة لنقل مقر الجامعة من القاهرة ، إذ خلا لمشروعان العراق والتونسي من النص على هذا المقر وترك أمره للجنة وزراء الخارجية باعتباره مسألة سياسية ، واقترح الوفد الاردني أنه في حالة الإتفاق على نقل المقر الحالي ، فإن القدس أصح مكان لذلك ، ولكن اللجنة رأت الإبقاء على مقر الجامعة في القاهرة .

وعندما ناقشت اللجنة المادة الرابعة من الميثاق ، اتجه الرأي إلى تعديلها بحيث تشمل اللجان الموجودة فعلاً في الجامعة ، مع إضافة فقرة جديدة إقترحها الوفد العراقي تسمح لمجلس الجامعة تأليف لجان غير المنصوص عليها ، كلما دعت الحاجة إلى ذلك بأغلبية ثلثي الأصوات .

ونظرت اللجنة في المادة الخامسة من الميثاق والإقتراح العراقي الذي لا يجيز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دولة الجامعة وبأن تتعهد الدول الأعضاء باللجوء إلى المجلس لفض أي خلاف قد يقع بينها ويتعذر تسويته بالمفاوضات المباشرة ، وبأن ينظر المجلس في أي خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة وذلك بطلب من إحدى الدول المتنازعة أو غيرها من الدول الأعضاء ، أو بناء على طلب الأمين العام ، وبأن يقرر المجلس تبعاً لخطورة الخلاف وأهميته دعوة الدول المتنازعة إلى

الإلتجاء لإحدى الوسائل السلمية لفض المنازعات بما فيها المساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو أن يفصل المجلس بنفسه في النزاع ، وبأن تصدر قرارات المجلس في ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء وتكون ملزمة لهم ، وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف أن تشترك في التصويت .

ورأى الوفد السعودي أنه ليس من المستحسن رج الأمين العام في المنازعات التي تنشأ بين دول الجامعة ، كما رأى الوفد الأردني إستثناء المنازعات التي تتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ، ومن ثم اتجه الرأي إلى عدم الأخذ بهذا الاقتراح والإبقاء على نص المادة كما وردت في الميثاق .

وبحثت اللجنة المادة السادسة من الميثاق والإقتراح العراقي الذي ينص على أن يعقد مجلس الجامعة فوراً إذا وقع الاعتداء أو خشي وقوعه بناء على طلب الدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أو أية دولة من أعضاء الجامعة أو الأمين العام ، وبأن يقرر المجلس بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء — على أن يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت أن كان النزاع بين دول الجامعة — التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء بما في ذلك : سحب الممثلين الدبلوماسيين من الدولة المعتدية أو التي يخشى منها أن تقوم باعتداء ، وقطع العلاقات الدبلوماسية والفصلية وإيقاف كافة وسائل المواصلات معها وفقاً جزمياً أو كلياً ، وكذلك الصلات الاقتصادية واتخاذ التدابير الدفاعية اللازمة ضد المعتدى إلى أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ ما يقتضي لدفع الاعتداء والمحافظة على الأمن والسلام .

كما يقضى التعديل بأن تقدم الدول الأعضاء ما في وسعها من عون إلى الجامعة في أى عمل تتخذه وفق الفقرات السابقة وتمتع عن مساعدة أى دولة تتخذ الجامعة ازامها عملاً من أعمال المنع أو القمع .

ورأت اللجنة حذف ما يختص بمجلس الأمن من المشروع العراقى كما رأت أن يقوم الأمين العام بدعوة مجلس الجامعة إلى الانعقاد فى حالة وقوع اعتداء أو خشية وقوعه ، واتجهت اللجنة أولاً إلى قبول هذا الاقتراح ولكنها عادت بعد ذلك فقررت عدم الأخذ به ازاء تمسك وفد الأردن بضرورة استثناء الخلافات المتعلقة بسيادة الدولة أو استقلالها أو سلامة أراضيها من اختصاص مجلس الجامعة ، ومعارضة وفد المملكة السعودية منح الأمين العام أى اختصاص بهذا الصدد .

واقترح ممثل العراق اضافة مادة جديدة بأنشاء محكمة عدل عربية بحيث تكون الاداة القضائية للجامعة وتختص بالنظر فى الخلافات القانونية التى قد تنشأ بين الدول الاعضاء ، ولها أن تصدر فتاوى واستشارات قانونية فيما يطلبه إليها مجلس الجامعة أو الدول الأعضاء .

ورأت اللجنة النص فى الميثاق ، على أن يكون من أجهزة الجامعة محكمة عدل عربية ، بينما تحفظ وفدا لبنان والسعودية بشأن اختصاصات هذه المحكمة لأنها موضع دراسة دول الجامعة فى المرحلة الحالية .

وناقشت اللجنة المادة الثامنة من الميثاق والتعديلات التي اقترحتها وفود العراق وتونس ولبنان ، واتجه الرأي إلى الإبقاء على هذه المادة مع إضافة فقرة جديدة تعتمد فيها الدول الأعضاء بأن لا تقوم بكل ما من شأنه أن يعتبر تدخلا مباشرا أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لتلك الدول ، وبأن تتجنب كل ما يسمى إلى تعزيز أو إضعاف الوحدة والائتلاف والتضامن بينها .

وعندما ناقشت اللجنة المادة التاسعة من الميثاق ، اقترح وفد العراق أن يشمل النص على أنه " ليس للدول الأعضاء أن تلتزم بأية معاهدة أو إتفاقية تتعارض وأحكام هذا الميثاق وأغراضه ، وعند التعارض فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق " .

وأيد هذا الرأي وفد الجمهورية العربية المتحدة وعارضته وفود لبنان والأردن وتونس ، ومن ثم استقر الرأي على إبقاء المادة كما وردت في الميثاق .

واتجهت اللجنة إلى عدم الأخذ باقتراح العراق الخاص بفرض عقوبة على الدولة العربية التي لا تودع أمانة الجامعة نسخاً من المعاهدات مع غيرها من الدول ، وهذه العقوبة المقترحة هي " عدم التمسك بهذه المعاهدة أمام أية هيئة من هيئات الجامعة " . كما رفضت الاقتراح السعودي الخاص بتحديد ثلاثة أشهر يتم خلالها إيداع المعاهدات أمانة الجامعة من تاريخ التصديق عليها .

وناقشت اللجنة المادة الثانية عشرة من الميثاق بشأن تكوين الأمانة العامة واستقر الرأي على حذف الفقرة الأخيرة من هذه المادة والإستعاضة عنها بفقرة أخرى تبين أوضاع الأمين العام والأميناء المساعدين والموظفين في نظام داخلي يوضع لهذه الغاية ، كما وافقت اللجنة على تعديل (١٢٢ - ميثاق الجامعة)

عراق نص على مراعاة اختيار موظفي الامانة العامة للجامعة على أساس الكفاءة والنزاهة مع مراعاة اعتبارات التوزيع بين الدول الاعضاء ، ولم يتفق رأى اللجنة على التعديل العراق بتحديد مدة خدمة الأمين العام للجامعة بخمس سنوات .

ورأت اللجنة أن الفقرة الأولى من المادة ١٥ قد انتهى مفعولها واستنفدت أغراضها لأنها نصت على أن يعقد مجلس الجامعة في اجتماعه الأول بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام ، ولكنها أوصت بالإبقاء على الفقرة الثانية من هذه المادة .

وعند بحث المادة الثامنة عشرة ، رفضت اللجنة أن تأخذ بتعديل عراقي يحرم الدول الاعضاء من حق الانسحاب ، كما رفضت تعديلاً سعودياً بحرمان الدولة التي تتخلف عن أداء حصتها في ميزانية الجامعة من حق التصويت في مجلس الجامعة أو اللجان المختلفة . إذا كان المتأخر عليها مساوياً لنصيبها المستحق عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها ، وأن يكون للمجلس مع ذلك أن يقرر بالأغلبية السماح لهذه الدولة بالتصويت إذا اقتنع بأن عدم الدفع خارج عن إرادتها ، وطالب الوفد العراقي النص على التدرج في العقوبات ، بإدخال عقوبات التنبيه وإيقاف العضوية للبدء التي يقررها المجلس .

ولكن اللجنة لم تأخذ بهذه التعديلات المقترحة .

ورفضت اللجنة أثناء مناقشة المادة التاسعة عشرة من الميثاق اقتراح العراق بتحديد مدة سبع سنوات لا يجوز خلالها إدخال تعديل على الميثاق .

وطابقت اللجنة بحذف الملحق الخاص بتعيين أول أمين للجامعة .
وكان من المفروض أن تعرض نتائج لجنة تعديل الميثاق في اجتماع
مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية ، ولكن الظروف السياسية
حالت دون عقد الاجتماع المطلوب .

حقيقة التعديلات

على أن هذه التعديلات التي رُئي إدخالها على الميثاق ، مهما قيل في
شأنها فهي بعيدة عما يحقق الأهداف القومية ولا سيما بعد التطورات
البعيدة المدى التي مرت على الأمة العربية منذ تأسيس الجامعة حتى اليوم
ويعزى السبب في ذلك إلى أن هذه التعديلات جاءت وليدة الأهداف الخاصة
فقد كانت العلاقات بين عراق عبد الكريم قاسم وبين بعض العواصم العربية مشوبة
بالحذر وعدم الثقة ، كما كانت العلاقات مبتورة الأوصال مع تونس ، وفضلا
عن ذلك فإن عواصم عربية كانت تنظر إلى الجامعة نظرة سلبية .

وكل تعديل للميثاق لا يتناول الاسم التي قام عليها ، بعد تعديلا مؤقتا
لأن مواد الميثاق وضعت في ظروف معينة لم يكن من السهل التغلب عليها
إلا بإيجاد هذه الرابطة على أن تلعب الأيام دورها في سبيل تطويرها .

ومدت الأيام ذراعها إلى الجامعة لتتخلص عنها غبار التعاون الواهي ، فقامت
معاهدة الضمان الجماعي لتفتح الطريق أمام وحدة عسكرية ، كما ألزمت الدول
العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية والموثق العربية المشتركة كواحدة للوحدة الثقافية
وغيرها من الاتفاقات التي لها تأثيرها الكبير في مجالات التعاون العربي القويم .

ولو نظمت دول الجامعة ما أبرمت بينها من اتفاقات ، وما اتخذته من قرارات ،
ثم تنازلت في النهاية أو منذ البداية عن جزء يسير من سيادتها من أجل مصلحة
الأمة العربية بأسرها ، لأصبح من اليسر جدا تطوير ميثاق الجامعة بما يتلاءم
والوضع الجديد دون اللجوء إلى تعديلات طليقة شكلية . . .

فليس ميثاق الجامعة المطلوب هو تأليف لجنة سياسية والنص عليها

مع لجان الجامعة ، لأنها قائمة فعلاً شاء الميثاق أو أبى ، وقانون الواقع هو
أسمى القوانين وأرفعها . وليس ميثاق الجامعة المرتجى هو إيداع أمانة
الجامعة المعاهدات التي تبرمها الدول العربية مع غيرها من الدول الأجنبية ،
بل الميثاق الحى هو الذى يلزم كل دولة عربية بأن لاتبرم إتفاقاً قبل
موافقة مجلس الجامعة عليه .

ولا يعد نقصاً فى الميثاق إذا عين أمين الجامعة لمدة خمس سنوات
قابلة للتجديد ، بل النقص فى أن لايمكن الأمين العام من أداء واجبه وأن
يحرم عليه القيام بما يفرضه عليه الميثاق العربى الذى خطته
الأماني القومية .

وليس نقصاً فى الميثاق أن تكون مؤسسات الجامعة فى بلد عربى ، بل
النقص كل النقص فى أن تظل هذه المؤسسات حيصة حجراتها لاتتجدد
أذنأ صاغية لنداءاتها . .

وليس عيباً فى الميثاق أن تفتح الأذهان عن الطريقة التى يمكن بها
عرض الخلاف بين دولتين عربيتين على مجلس الجامعة ، بل العيب كل العيب
فى أن يقوم الخلاف ، وماذا تجدى الوساطات أو الشفاعات أو حتى
القرارات إذا كانت النفوس قلقة والشكوك متلاحقة ١١

ان الميثاق الصحيح لايتأتى باعادة النظر فى مواده ، بل يكون بخلق مواد
جديدة طابعها العمل القوى المتين لتتمكن الشعب العربى من تحقيق آماله
وامانيه ، فالجامعة وسيلة لاكرم غاية عربية ، ولذا تخلت عن هذه الصفة تغطى
عنها وجودها وتجردت من طقومات حياتها

وإذا قارنا ميثاق الجامعة بغيره من موثيق الهيئات الدولية لناخذ منها

ما غاب عنا ، ابتعدنا عن الهدف الأصيل ، لأن المقارنة هنا لاميال لها على الإطلاق . فالدول العربية لم يجمعها في التاريخ للماضى ميثاق مكتوب ، بل جمعها ميثاق أصيل مهرته دماء الشهداء في شتى الأرجاء العربية ، فالميثاق يصلح لدول متنافرة كما هو مشاهد في ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول الأمريكية والاتحاد الأوربي للحديد والفحم وحلف البلقان ، عسى أن يحرب ما بينها من تباعد وتنافر .

والجرى وراء بنود هذه المواثيق ، تقليد لا يتمشى وطبيعة الحياة العربية ومقوماتها . . .

لقد عرف العرب قبل أن تعرف الدنيا بأسرها — أسمى حلف في الوجود ، عرفوا « حلف الفضول » ، عندما تعاقدت الأيدي على نصره للظلم ، وعرفوا « حلف خزاعة » ، الذي أكد معاني الانتصار للظالمين ، وما زالت مبادئ هذين الحلفين بعد ١٤٠٠ سنة ، قائمة في نفوس العرب . . .

وعرف العرب « ميثاق يثرب » ، الذي يعد نواه كل المواثيق العالمية والذي تم عقده في القرن السابع على أساس حرية العقيدة وحرية الوطن والتكافل في ذلك .

هذه هي المواثيق التي عاشها العرب وعرفوها وآمنوا بها وساروا على هديها ، وطريق العودة إليها عهد ميسور . . .

أن النظام الحالي للجامعة لا يساعد على النهوض بالأعمال التي تراود الامة وتخالج النفوس ، بل هو يسمح بأنواع من التعاون عسى أن ينمو ويعظم . . .

والسبيل الى نموه ابرزه الحوادث التي مرت بها الامة العربية ، الـ

قدت الأيام الى شاطئها كل ما ارتطم سورها واعاق قدمها .

ولقد ان الاوان لالقاء نظرة فاحصة على كل ماضي ، لنستخرج منه الميثاق الحق الذي يجب ان تكون عليه الجامعة . . .

وإذا استطعنا أن نصل إلى هذه الناية ، أو نصل إلى هذه الناية ، أصبح ميثاق الجامعة الصورة الحية لأمة العرب ، أمه الوسط ، صاحبة الرسالة المحيدة . . .

مؤتمر القمة وتعديل الميثاق

ورأى دعاة العمل الايجابي لدعم الجامعة وتقوية ميثاقها وتطويره إشراقة فجر جديد في اجتماع مؤتمر القمة العربي الذي دعا إليه الرئيس جمال عبد الناصر حتى إذا عقد الملوك والرؤساء مجلسهم الثالث في الدار البيضاء في الفترة من ١٣ إلى ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ قدم وفد العراق إلى المجلس مذكرة بشأن ميثاق الجامعة ، بحثها مجلس وزراء الخارجية العرب الذي استمع إلى البيانات التي أوضحها الدكتور عبد الرحمن البزاز وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء ، رئيس الوزراء فيما بعد ، .

ورفع مجلس وزراء الخارجية توصية في هذا الشأن إلى مجلس الملوك والرؤساء العرب فأقرها وهي : —

« وافق مجلس الملوك والرؤساء على إحالة المذكرة العرفية إلى اللجنة المؤلفة في الجامعة لبحثها وتقديم تقرير عنها ، .

مذكرة العراق

أما المذكرة المشار إليها فنصها كما يلي : —

نشأت الجامعة العربية في ظروف كانت الدول العربية تسعى جاهدة إلى إيجاد منظمة سياسية توطد استقلالها وتحافظ على سلامتها وتقوى روابط التعاون بينها . وقد قامت الجامعة العربية منذ تأسيسها ورغم الظروف والأزمات التي لازمتها بجهود كثيرة من أجل مساندة الأقطار العربية على نيل استقلالها وحرثها والعمل على زيادة التعاون السياسي والثقافي والإقتصادي بين الدول العربية .

وقد تغيرت الظروف التي لازمت الجامعة العربية يوم تأسيسها فقد زاد الوعي القومي في الوطن العربي وازداد إصرار الأمة العربية على تحرير فلسطين والأجزاء العربية التي لا تزال تروّج تحت الإستعمار . وقد حصل تطور كبير على المجتمع العربي نتيجة للتطورات الثقافية والعلمية والإقتصادية التي تعرض لها ، كما ازدادت الحاجة إلى بذل جهود أكثر في تطوير التعاون بين الدول العربية الشقيقة في مختلف المجالات ، وعلى الصعيد الدولي نشأت الأمم المتحدة وتطورت العلاقات بين الدول وتغير التوازن الدولي التقليدي وأخذت الدول الآسيوية والأفريقية الجديدة تلعب دوراً هاماً في العلاقات الدولية ، وحصل تطور كبير في ميدان العلاقات الدولية والإقتصادية وفي مفهوم التكتلات السياسية والعسكرية ، كما شاهد العالم تطورات علمية هائلة أخذت تؤثر بصورة مباشرة على المجتمع الدولي بكامله .

« وقد ازداد الشعور لدى أبناء الامة العربية بأنه من الضروري أن
تكون الجامعة بأجهزتها ولجانها ومسؤولياتها قادرة على مواجهة متطلبات
التطور العظيم الذي حصل في البلاد العربية وتعرض له المجتمع
العربي ، وكذلك التغير الذي حصل في العلاقات الدولية السياسية
والاقتصادية والعلمية .

« لذا يقترح وفد الجمهورية العراقية تأليف لجنة على مستوى
السفراء من الدول الأعضاء لدراسة ميثاق الجامعة وأجهزتها في داخل
الأمانة العامة ومكاتبها في الخارج ، وتقديم مقترحاتها للدورة القادمة
لمجلس الملوك والرؤساء على ضوء النقاط التي ذكرناها اعلاه .

اقتراحات حكومة العراق

واجتمعت هذه اللجنة بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في
اليوم الخامس من شهر فبراير سنة ١٩٦٦ ، وقدم إليها ممثل حكومة
العراق السفير رجب عبد المجيد بياناً رسمياً باسم حكومته التي يرأسها
الدكتور عبد الرحمن البزاز تضمن رأياً في تعديل الميثاق مشفوعاً
بالاقتراحات التي رأت إدخالها عليه ، وفي مقدمتها عقد مجلس الجامعة على

مستوى وزراء الخارجية وتطبيق قاعدة ثلثي الأصوات حتى تصبح
قرارات المجلس نافذة المفعول ، ومنح المجلس سلطة فض الخلافات

بين الدول العربية وعرضها على محكمة العدل العربية ، وتوثيق
العمل في شتى المجالات العربية للسير في طريق الوحدة ، واعتبار

معاهدة الضمان جزءاً من الميثاق ، والنص على مسؤولية الدول العربية لتحرير فلسطين والبلاد العربية غير المستقلة .

اقتراحات حكومة الجزائر

وقدّم كذلك ممثل الجزائر السفير الأخضر الإبراهيمي مذكرة باسم حكومته اشتملت على قواعد للإستعانة بها في تعديل مواد الميثاق أهمها العمل على تحرير الأجزاء المحتلة من الوطن العربي ، وإلزام الدول العربية تنفيذ قرارات مجلس الجامعة متى صدرت بأغلبية ثلثي الأصوات ، وتعهد هذه الدول الوفاء لمبدأ عدم الانحياز وعدم الإشتراك في الأحلاف ، وتشكيل لجنة للوساطة والتحكيم والتوفيق لفض الخلافات بين الدول الأعضاء ، وأن ينتخب الأمين العام للجامعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ومرة واحدة .

اقتراحات حكومة سورية

كما قدّم السفير عدنان مراد ممثل حكومة سورية مشروعاً أعدته حكومته التي يرأسها صلاح الدين البيطار عن ميثاق جديد معدل لإحتوى على سريان قرارات مجلس الجامعة على جميع الأعضاء اذا صدرت بأكثرية الأصوات وتشكيل مجلس لتمثيل الشعب يضم مندوبين عن المنظمات البرلمانية أو الهيئات التمثيلية للدول العربية لمناقشة جميع الشؤون المتعلقة بأهداف الميثاق ، وأن يقدم

مجلس الجامعة مساعيه الحميدة لفض المنازعات التي تنشأ بين دولة عربية وأخرى من أعضاء الجامعة ، وأن تهتم الجامعة بتحقيق استقلال الأقطار العربية .

وشغفت حكومة سورية هذا المشروع بمذكرة تفسيرية أوضحت فيها وجهة نظرها بشأن التطورات الأخيرة التي مرت بالجامعة بالجامعة وتأثير الأحداث عليها ، وما تفرضه الظروف الدولية من حتمية الوحدة ، وأن أول الطريق إلى ذلك هو توحيد التمثيلين الدبلوماسي والقنصلي العربيين حتى يكون هذا التوحيد تعبيراً رسمياً عن إرادة الحكومات العربية في العمل على تحقيق الوحدة العربية .

وهذه المشروعات الثلاثة متفقة الأهداف والغايات لأنها اشتركت في ضرورة العمل لتحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين وغيرها من الأجزاء العربية المحتلة ، وتبديل قاعدة التصويت في مجلس الجامعة ، وإخراج محكمة العدل العربية إلى حيز الوجود ، وتحديد أغراض الجامعة ، وتوسيع اختصاصات مجلسها .

مشروع موحد بتعديل الميثاق

واستقر الرأي بين أعضاء اللجنة — بعد جلسات عديدة — على اتخاذ ميثاق الجامعة المعمول به الآن أساساً للبحث بحيث يحرم التعديل أو التبديل في بعض مواده في ضوء الاقتراحات السابقة

على أن تكون الكلمة النهائية لأى تعديل مرهونه بموافقة
الحكومات العربية ثم مجلس الملوك والرؤساء العرب .

وتوحدت هذه الإقتراحات فى المشروع الجديد لتعديل الميثاق
باتفاق ممثلى سورية والجزائر والعراق . « الملحق رقم ٧ » .

الفصل الثاني عشر

تعديل "نظام الداخلي لمجلس الجامعة

يعتبر النظام الداخلي لمجلس الجامعة متمماً للميثاق ، ولكن هذا النظام لم يوضع إلا في الدورة الثانية التي عقدها المجلس بين ٣١ من أكتوبر و ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، عندما أوكل أمر وضعه إلى لجنة خاصة من أعضائه .

ولما شرع المجلس في دراسة الأسس الخاصة بذلك ، طلب نوري السعيد بتوفير كافة الضمانات حتى لا تخرج الجامعة عما أنشئت من أجله وذلك بتحديد كثير من الأمور كمسألة اشتراك الأمين العام في مداورات المجلس .

وكانت غايته من وراء هذا التحديد تقليص نفوذ أمين الجامعة وإحالة إلى مجرد أكبر موظف إداري في الأمانة العامة ، في حين أن جميع الهيئات الدولية ترى في أمينها العام عضواً في الهيئة التي ينتمى إليها رغم أنه موظف يتقاضى مرتباً أو مكافأة نظير ما يقوم به من أعمال .

تهجم على أمانة الجامعة

وظلت نظرة نوري السعيد لأمين الجامعة زائفة بين الحذر والغضب حتى إنقلب الحذر إلى شطط ، والغضب إلى صخب ،

عندما شنت الحكومة العراقية هجوماً عنيفاً على أمانة الجامعة وسكرتيرها العام د عبد الرحمن عزام ، إثر مباحثاته في دمشق مع حسنى الزعيم قائد الحركة الموحدة في سورية التي حدثت في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ ، ومنعه من الاتجاه نحو العراق .

في مجلس النواب العراقي

ولاشترك في هذا الهجوم بعض النواب المؤيدين لحكم نوري السعيد ، وساعدهم عليه وزير خارجية العراق انذى تناول في خطاب له بمجلس النواب يوم ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ شخصية الأمين العام للجامعة إذ قال :

« إن أمين الجامعة يعمل كرئيس دولة مستقل فوق وزراء خارجية الدول العربية يصرح ويفاض في الشئون السياسية ويسافر ويصرف كمشؤول أعلى - وهو غير مسئول - وفق السياسة التي يرتأها هو ولا يهمه رضيت عن هذه السياسة كل حكومات الدول العربية التي هو موظف لديها أو لم ترض . »

ان مجلس الجامعة لم يخوله زيارة الأخيرة الى سورية ، تلك الزيارة التي بلغنا عنها انه حذر فيها السوريين مع الاتحاد مع العراق وانه ابدى لهم من الصعوبات كل ما يجعل الاتحاد بين القطرين أمراً يكاد يكون مستحيلاً وانه نصح حسنى الزعيم ان يتمسك بالنظام الجمهورى كان هذا الامر يعود تقريره الى شخص وليس للشعب الجمهورى نفسه . »

وتناول وزير خارجية العراق ، صلاحيات الأمين العام . فقال

« إنها تتعارض مع مسؤوليات الحكومات نفسها وتربك سياسة الدول المختصة ، دون أن يكون مسئولاً أمام شعب أو برلمان وأصبح بموجب أنظمة الجامعة هو المهيمن والمسيطر على سياسة الجامعة لا الدول صاحبة العلاقة ، وهذا في نظرنا هو يبت الداء وهو سبب القوضى والإرتباك ومن أسباب الاختلاف بين دول الجامعة نفسها ، الأمر الذي جعل من مؤسسة الجامعة مشكلة في العلاقات العربية . فالأنظمة الموضوعة الآن ومخالفاتها لروح الميثاق وأهدافه ، هي من العوامل الرئيسية التي أدت إلى الكثير من المشاكل بين الدول العربية في داخل الجامعة وخارجها ، في حين أن المفهوم — كما هي الحال في المنظمات المماثلة — أن الأمانة تكون سكرتيرية عامة وإن سميت بالأمانة وتقوم بحفظ السجلات والقيود وتبليغ القرارات إلى الدول الأعضاء حول أعمال كل لجنة من اللجان المنصوص عنها في الميثاق . »

رد أمين الجامعة

ورأى أمين الجامعة أن واجبه يفرض عليه الرد على وزير الخارجية العراقية فأرسل كتاباً بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٤٩ إلى رئيس مجلس النواب العراقي جاء فيه :

« إن من الحق بعد أن تجاوز وزير الخارجية العراقية التقاليد الدولية ، أن ينصفني مجلس النواب العراقي بسماع إيضاحي لما تعرض له خاصاً بالأمانة العامة . »

ووصف اتهامات وزير الخارجية « بأنها تحيى لا يستسيغه المنطق ولا يدعمه الواقع ، فوظيفة السكرتير العام في أية مؤسسة دولية لا

يقف اختصاصها عند حد الإشراف على حفظ السجلات والتبليغ عن المقررات ، وإنما عليه أن يزاول الاختصاصات التي تمنحه إياها الهيئة في ميثاقها ولوائحها وقراراتها . تلك القرارات التي صدرت بإجماع الآراء . ولم يصل إلى الأمانة العامة أو إلى مجلس الجامعة في شأنها أى اعتراض من أية وزارة عراقية منذ تأسيس الجامعة حتى الآن ، ولو كان لدى هذه الوزارة ما يستحق أن تشكو منه لكان عليها أن تتقدم بذلك إلى مجلس الجامعة ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث مطلقاً بل الذى كان يحدث هو العكس تماماً . فقد كانت الوزارات العراقية المتعاقبة تشارك مجلس الجامعة إسداء الشكر للأمانة العامة .

«وغنى عن البيان أن الأمين العام مسئول أمام مجلس الجامعة وهو يملك تقدير تصرفاته ومحاسبته على أعماله ، ولطالما حضر المجلس وزير خارجية العراق الحالى ممثلاً للعراق ، بل رأس جلساته ونفذ اللوائح من دون انكارها ، فكان في وسعه والامر كذلك أن يتقدم للمجلس بإجراء محلا للمواخظة أو التبديل أو التغير ولكنه بدلا من ذلك كان يصجل مع أعضاء المجلس الشكر للأمين العام على ما بذل من جهود ومواقف به من أعمال . اما التعريضة أمام مجلس النواب العراقي حيث لا يملك الأمين العام حضور جلساته ، فامر منقطع النظر لم يجره عرف أو تقليد فيما يختص بالوثائق الدولية الاخرى التي تعالئ جامعة الدول العربية .

« وإذن فهذه الزوبعة حول اختصاصات الأمين العام هي زوبعة غير طبيعية قد يكون باطنها غير ظاهرها ، ومع ذلك فإذا أراد أن تتحاسب على مسمع من الشعب العراقي في دار البرلمان العراقي

فأني أضع نفسي كعربي وأتقدم إلى المجلس للمقرر بما يريد من إيضاحات
وبيانات مدعمة بوثائقها المعروفة والسرية .

الاحتكام الى مجلس الجامعة

وهذا الموقف الطارىء مع الحكومة العراقية ضمنه الأمين العام
في تقريره إلى مجلس الجامعة في دور الاجتماع الحادى عشر المنعقد
في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وجاء فيه مايل : —

« لقد وقع في غيبة المجلس جدل يؤسف له حول الجامعة العربية
وأمايتها ، فإذا كانت النظم الإدارية والاجرائية القائمة وهي مستمدة
كلها من نظم سابقة دولية في عصبة الأمم وفي الأمم المتحدة الحالية ،
غير صالحة بالامة العربية أو غير متكافئة ، فإن المجلس المقرر هو
المرجع الوحيد لإصلاحها وإليه توجه الشكاوى والمقترحات اللازمة
للاصلاح ليحدث ما يشاء من نظم جديدة . »

وعندما بحث المجلس تقرير الأمانة العامة تحدث عبد الرحمن
عزام فقال :

« إننى بما ذكرته في التقرير أردت أن أقرر الواقع ، لا أن أثير
جدلاً ، فقد أثير جدل في مجلس الأمة العراقى حول إدارة الجامعة
وأمايتها ولا شك أنه من حق أى وزير أن يدافع عن سياسته إذا
اقتضته الظروف أن يدافع عنها ، ولكن ليس معنى الدفاع عن سياسته
أن يتعرض للأمين العام أو لأعماله لأنه مسئول فقط أمام مجلس
الجامعة فهو وحده الذى يستطيع أن يناقش الحساب فى أخطائى أو
أخطاء موظفى الأمانة أو تقصيرهم ، وهو وحده الذى عليه أن يفصل
فى ذلك . »

وتناقش أعضاء المجلس في هذا الأمر الخطير الذي يعد الأول من نوعه في تاريخ الجامعة العربية . و انتهى الرأي بينهم إلى أن شكوى بعض الدول الأعضاء من الأمانة العامة أو شكوى الأمانة العامة من بعض الدول يجب أن تقدم إلى مجلس الجامعة ، حتى لا تتعرض الجامعة إلى مثل هذا الموقف مستقبلاً .

شهوة الغضب وراء التعديل

ولكن هذه النهاية لم تمنع نوري السعيد رئيس وزراء العراق من تقديم مذكرة عاجلة إلى مجلس الجامعة العربية في دورته المذكورة يوم ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، اقترح فيها الحد من اختصاصات أمين الجامعة تحت ستار تعديل النظام الداخلي للمجلس ، وجاء في هذه المذكرة ما نصه :

« إن الأمانة العامة تتمتع بفضل الأنظمة السائدة الآن بسلطات وصلاحيات واسعة تتعارض مع المسئوليات الدستورية للحكومة وتزيد بكثير عما تتمتع به عادة الأمانات العامة للوحدات الدولية المماثلة وإن بقاء الوضع على ما هو عليه سيسبب في المستقبل كما سبب في الماضي ارتباطات ومشاكل تتعارض حتماً ومبدأ التعاون بين الدول العربية الذي أوجد فكرة الجامعة ، وإنني إذ أقدم بإقترح تعديل الأنظمة الداخلية أرجو أن يبحث في هذا الأمر الجمهوري قبل الخوض في أي أمر آخر لتتضح مسئوليات الدول وتحدد صلاحيات موظفي الأمانة العامة . »

وعلى هذا ، يكون الاقتراح الجديد وليد الشهوة . . شهوة الغضب .

أما التعديلات التي اقترح نوري السعيد ادخالها على اللائحة الداخلية ووافقت عليها اللجنة المختصة ، فتتصر في أن يعقد مجلس الجامعة في الدورات غير العادية في وقت لا يتجاوز الشهر الواحد من تاريخ وصول طلب الإنعقاد القانوني للأمين العام ، وكانت هذه المهلة من قبل كماوردت في المادة الخامسة ، شهرين ، وأقرت اللجنة المادة الثامنة من التعديلات تمشياً مع الأصول المتبعة لدى الأمم المتحدة بإحداث جدول إضافي للمجلس على أن يقدم الطلب بالإقتراحات الجديدة في خلال ١٥ يوماً ويبلغ إلى الدول الاعضاء قبل إنعقاد المجلس بعشرة أيام ليسر لجميع المندوبين الاطلاع على المسائل الجديدة المراد بحثها .

ورفضت اللجنة التعديل العراقي الخاص بتأليف لجنة تتولى الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس بالتعاون مع الأمين العام لأن ذلك لا يضمن التعاون المطلوب بل يتعارض مع وجوب حصر مسئولية التنفيذ بالأمين العام ، فضلاً عن أن ليس في نظام الأمم المتحدة شيء من ذلك ، على أن اللجنة لاحظت أن الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس هو بطبيعة الحال منوط بالمجلس ، وليس في النظام الحالي ما يؤمن ممارسة هذا الإشراف خلال عطلة المجلس ولا سيما وأن النظام الداخلي يعتبر الرئيس ، رئيس جلسة فقط . فوجدت اللجنة أنه يحسن إناطة هذا الإشراف برئيس المجلس فرتب على إقرار هذه القاعدة تعديل المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ من النظام الداخلي بحيث أضيف حق الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس إلى إختصاصات الرئيس بمقتضى المادة ١٥ من هذا النظام .

وأقرت اللجنة تعديلاً للمادة ٢١ من النظام الداخلي بأن يتولى الأمين العام تنظيم سكرتارية المجلس وسكرتيرية اللجان التي يعينها المجلس على أنه يجوز أن يعاون الأمين العام في جلسات المجلس أو يحل محله فيها مندوب أو أكثر يتولى اختيارهم وللأمين العام أو لمندوبه بموافقة الرئيس أو بدعوة منه أن يعرضوا على المجلس في كل وقت تقارير أو بيانات شفهية عن أية مسألة يكون المجلس في صدد بحثها . وكانت هذه المادة تنص من قبل على أن للأمين العام أو لمندوبه أن يقدموا للمجلس اقتراحات في موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال .

ورأت اللجنة أن هذه الفقرة ليس لها مثيل في نظام الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات الدولية ولذلك أشارت بحذفها ، تأمينا لحسن سير المناقشات باعتبار أن - الأمين العام هو الذي يضع مشروع جدول الأعمال وأن الدول الأعضاء لا تستطيع نفسها إضافة موضوعات جديدة عليه الا بإتباع طريقة الجدول الإضافي المقيد بمهلة معينة ، كما وجدت اللجنة أن حق الكلام محفوظ في الأصل للأمين العام بمقتضى المادة ٢٦ من النظام الداخلي وقد زيد النص وضوحاً في التعديل المقترح بحيث تكون الأولوية في الكلام للمقرر من أعضاء المجلس وجعل جميع الأعضاء والأمين العام على قدم المساواة في طلب الكلمة من الرئيس وهذا يتفق مع التعامل الذي جرى حتى الآن .

الأمين العام يعمل باسم الجامعة

وناقشت اللجنة التعديل العراقي ، الخاص بمنصب الأمين العام ، إذ اقترح نوري السعيد نصاً جديداً للمادة الأولى من النظام الداخلي

و بأن الأمين العام هو الموظف الإدارى الأكبر ويتولى أعماله بصفته هذه فى اجتماعات مجلس الجامعة واللجان ، ويقوم بالوظائف الأخرى التى تكلفها إليه هذه الهيئات وهو المسئول أمام المجلس عن جميع أعمال الأمانة العامة وعن تطبيق أنظمة العمل فى إداراتها وأقسامها .

واتلفت اراء اعضاء لجنة تعديل القوائم والأنظمة على عدم الأخذ بهذا الاقتراح اذ يجب ان يعادى منصب الأمين العام للجامعة بمساعدة على الاستطلاع بمسئولياته باعتباره اداة تنفيذ لقرارات المجلس والتعامل باسمها فى تحقيق اغراض الميثاق ضمن حدود تلك القرارات

وبالنظر لهذه الاعتبارات رأت اللجنة أنه يجدر تجنب أية عبارة قد تضعف من مركز الأمين العام لأنه يصطلم بمسئولية إتخاذ اجراءات فى حدود نصوص الميثاق دون الإستفادة من قرارات المجلس ، ومع أن اللجنة واثقة من أن تفسير المادة الأولى تفسيراً صحيحاً لا يمكن أن يودى إلى أى التباس بين اختصاصات مجلس الجامعة واختصاصات الأمين العام فإنها رأت إعادة صياغة المادة الأولى المذكورة ، بصورة تزيل كل لبس أو شك وأصبحت كما يأتى :

• الأمين العام يتولى باسم الجامعة تنفيذ قرارات المجلس واتخاذ الاجراءات المالية ضمن حدود الميزانية المعتمدة من المجلس ، وبصفته أميناً عاماً للجامعة يحضر اجتماعات مجلس الجامعة واللجان ويقوم بالوظائف الأخرى التى تكلفها إليه هذه الهيئات ، وهو المسئول وحده أمام مجلس الجامعة عن جميع أعمال الأمانة العامة ، وعن تطبيق أنظمة العمل فى إدارات الأمانة العامة وأقسامها التى تقوم بأعمالها تحت إشراف الأمين العام وبمواقفته .

وأضيف إلى لائحة شؤون الموظفين بموجب الاقتراح العراقي مادة جديدة بأن : « يعين الأمين العام موظفي الأمانة العامة بترشيح من حكوماتهم وبموافقتها » . كما أضيفت مادة أخرى بأن « ليس للأمين العام ولا لموظفي الأمانة العامة أن يطلبوا أو يتلقوا أثناء تأدية واجباتهم الرسمية تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارجية عن الجامعة وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يمس مراً كرم بصفتهم موظفين في الأمانة العامة » .

قرره دلالته

ووافق مجلس الجامعة في اجتماع يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ على هذه التعديلات كما انتهى إليها الرأي في لجنة تعديل اللوائح والأنظمة ، وعقب حين سري « باشا » رئيس وفد مصر على هذه الموافقة بقوله :

« أرجو أن يكون النظام الذي وضعناه الآن موضع تعديل جديد بعد التجربة إذا وجد ما يدعو إلى هذا التعديل ، لأن هذا هو الطريق الطبيعي لكل نظام داخلي » .

وتحدث رياض الصلح رئيس وزراء لبنان فقال : « ليس بغريب على هذه الجامعة وامانتها وهما وليدتا بضع سنوات أن تكون انظمتها عرضة لادخال بعض الاصلاحات عليها ، بل والاصلاحات المتتابعة المتتالية ، ولكن هذا لا يعني وقد اشتركت في كل اجتماعات هذه الجامعة ان اوجه شكرا خاصا لأمين الجامعة على عمله القوي للتواصل » .

ووافق المجلس على إصدار قرار بهذا الشأن .

وهكذا حفظ رياض الصلح لأمين الجامعة مكانته السياسية التي حاول أن يتال منها نوري السعيد .

محاولة ثانية بشأن تعيين الأمين العام

وجرت محاولة ثانية لتعديل المادة الثانية من النظام الداخلي للأمانة العامة عندما قرر مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧ تجديد تعيين عبد الخالق حسونة أميناً عاماً للجامعة مدة أخرى قدرها خمس سنوات ، إذ أعلن مندوب لبنان «توفيق عواد» في هذا الاجتماع «أن للحكومة اللبنانية ملاحظة بشأن مبدأ والمبادئ غير الاشخاص» وتتلخص هذه الملاحظة في أن الحكومة اللبنانية ترى بلسان وفدها أن هذه فرصة مناسبة للإعراب عن رغبة تساور الكثير من الدول الأعضاء وهي أن يصار إلى تداول منصب الأمين العام بين الدول الأعضاء ما أمكن التداول ، ولذا فإن لدى الوفد اللبناني اقتراحاً أرجو أن تستمعوا إليه وأن يصار إلى بحثة الآن إذا رأيتم ذلك أو أن تقرروا إحالته إلى الجهة المختصة في الجامعة لبحثه حسب الأصول المرعية .

« هذا الإقترح يتعلق بتعديل المادة الثانية من النظام الداخلي للأمانة العامة التي تقول « يكون تعيين الأمين العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .. » .

« وإليك نص الاقتراح بالتعديل :

- ١ - يكون تعيين الأمين العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد
- ٢ - لا يجوز تعيين الأمين العام من وعاء واحد الدول الأعضاء أكثر من مرتين متواليتين .

ودار بحث حول هذا الاقتراح وقانونيته انتهى بأن طلب ممثل لبنان تسجيل اقتراحه في محضر الجلسة ، على أن يتقدم به بعد ذلك بصورة كتابية .

ولأتهى الامر عند هذا الحد لأن الظروف السياسية التي حدثت بتقديم
هذا الاقتراح اختفت من أفق السياسة العربية .

وعما لاشك فيه أن كل تغيير في ميثاق الجامعة أو لوائحها الداخلية
يقابل بالترحاب إذا كانت الغاية منه تحقيق مصلحة قومية .

كما أن كل تغيير سببه حاجة خاصة يعتبر هدماً للميثاق وإنقاصاً
منه وما أجدد العرب أن يكون ميثاق جامعتهم وسيلة لتحقيق أمالهم .

فهو ليس كل شيء .

ولكنه الطريق إلى كل شيء .

الملاحق

ملحق رقم (١)

بروتوكول

الموقعون على هذا رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية لل مؤتمر
العربي العام وأعضاؤها وهم :

رئيس اللجنة التحضيرية

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس وزراء
مصر ووزير خارجيتها
ورئيس الوفد المصري

الوفد السوري

حضرة صاحب الدولة السيد سعد الله الجابري ... رئيس مجلس وزراء
سوريا ورئيس الوفد
السوري .

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم .. وزير الخارجية
سماعة الدكتور نجيب الارمنازي ... أمين السر العام لرياسة
الجمهورية .

سماعة الأستاذ صبري العسلي ... نائب دمشق

الوفد الأردني

حضرة صاحبة الدولة توفيق أبوي الهدى باشا
رئيس مجلس وزراء شرق
الأردن ووزير خارجيته
ورئيس الوفد الأردني
سعادة سليمان السكر بك سكرتير مالي وزارة الخارجية

الوفد العراقي

حضرة صاحب الدولة السيد حمدي الباجه جي : رئيس مجلس وزراء
العراق ورئيس الوفد العراقي
حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري : وزير الخارجية
حضرة صاحب الدولة السيد نوري السعيد : رئيس مجلس وزراء
العراق سابقاً
حضرة صاحب العادة السيد تحسين العسكري : وزير العراق المفوض بمصر

الوفد اللبناني

حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك : رئيس مجلس وزراء لبنان
ورئيس الوفد اللبناني
حضرة صاحب المعالي سليم تقيلا بك : .. وزير الخارجية
سعادة السيد موسى مبارك مدير غرفة حضرة صاحب
الفضيلة رئيس الجمهورية

الوفد المصرى

حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الحلالى باشا : وزير المعارف العمومية
حضرة صاحب المعالي محمد صبرى أبو علم باشا : وزير العدل
صاحب العدة محمد صلاح الدين بك . . . وكيل وزارة الخارجية

إثباتاً للصلات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين البلاد العربية
جمعاء ، وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه
خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها
وآمالها ، واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية .

قد اجتمعوا بالإسكندرية بين يوم الإثنين ٨ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق
٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤) ويوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧
أكتوبر سنة ١٩٤٤) فى هيئة لجنة تحضيرية للتوثر العربى العام وتم
الاتفاق بينهم على ما يأتى :

أولاً — جامعة الدول العربية

توافق « جامعة الدول العربية » من الدول العربية المستقلة التى
تقبل الانضمام إليها .

ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى « مجلس جامعة الدول العربية » ،
تمثل فيه الدول المشتركة فى « الجامعة » على قدم المساواة .

وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من
الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات فيما وتسبق

خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها .

وتكون قرارات هذا المجلس ، ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة ، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفض هذا الخلاف ، ففي هذه الأحوال تكون قرارات « مجلس الجامعة » نافذة ملزمة .

ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة ، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها .

ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها .

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما .

وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع نظام « لمجلس الجامعة » ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية .

ثانياً — التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها

١ — تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاوناً وثيقاً في
الشؤون الآتية :-

(ا) الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري
والمحارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق
والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام
وتسليم المجرمين وما إلى ذلك .

(هـ) الشؤون الاجتماعية .

(و) الشؤون الصحية .

٢ — تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه
الشؤون تمثل فيها الحكومات المشتركة في اللجنة التحضيرية وتكون
مهمتها إعداد مشروع بقواعد التعاون في الشؤون المذكورة
ومداه وأداته .

٣ — تؤلف لجنة للتنسيق والتحرير تكون مهمتها مراقبة عمل
اللجان الفرعية الأخرى وتنسيق ما يتم من أعمالها أولاً فأول

وصياغته في شكل مشروعات اتفاقات وعرضه على الحكومات المختلفة .

٤ — عندما تنتهي جميع اللجان الفرعية من أعمالها تجتمع اللجنة التحضيرية لتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان تمهيداً لعقد المؤتمر العربي العام .

ثالثاً — تدعيم هذه الروابط في المستقبل

مع الإغتياب بهذه الخطوة المباركة ترحو اللجنة أن توفق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق .

رابعاً — قرار خاص بلبنان

تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بمحدوده الحاضرة وهو ما سبق للحكومات هذه الدول أن أعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالإجماع في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

خامساً — قرار خاص بفلسطين

١ — ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن للساسة بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي .

كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأرض العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استنابات السلم وتحقيق الاستقرار .

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة .

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والالام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية ، ولكن يجب أن لا يخلط بين مسألة يهود أوروبا وبين الصهيونية إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحمل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم .

٢ - يحال الإقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في صندوق الأمة العربية ، لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في إجتماعها المقبل .

وإثباتاً لما تقدم وقع هذا البرتوكول بإدارة جامعة فاروق الأول بالإسكندرية في يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤) .

إمضاءات :

مصطفى النحاس	سعد الله الجابرى	توفيق أبو الهدى
أحمد نجيب الهلالى	جميل مردم	سليمان السكر
محمد صبرى أبو علم	نجيب الأرمنائى	
محمد صلاح الدين	صبرى العسلى	
حمدي الباجهجي	رياض الصلح	
أرشد العمرى	سليم تولا	
نورى السعيد	موسى مبارك	
تحسين العسكرى		

ملحق رقم (٢)

مشروع نوري السعيد

ميثاق الجامعة العربية

تنفيذاً للبروتوكول الموقع عليه في الإسكندرية يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤) من مثلى كل من الدول المصرية والسورية والأردنية والعراقية واللبنانية . والذي نص على صورة تثبيت الصلة الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء ، وتوطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها . وذلك استجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية .

اتفق المندوبون المفوضون الموقعون على ما يأتى :

مادة ١ — تأسست جامعة الدول العربية من الدول للورقة على هذا الميثاق . ومن الدول العربية المستقلة الأخرى التي قبل الانضمام إلى الجامعة بتصريح يودع فى السكرتارية الدائمة ويبلغ لجميع الدول أعضاء الجامعة .

مادة ٢ — مهمة الجامعة هي توثيق الصلات بين الدول العربية وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً لتعاونها فيما بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من

كل إعتداء بالوسائل الممكنة والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها .

مادة ٣ - يكون للجامعة مجلس يقوم على تحقيق أغراضها ويتألف هذا المجلس من ممثلي الدول العربية الداخلة في الجامعة ولا يجوز أن يكون للدولة الواحدة أكثر من ثلاثة ممثلين ولكل دولة صوت واحد مهما بلغ عدد ممثليها .

وينتخب المجلس في أول اجتماع من كل سنة رئيساً له من كل ممثلي الدول العربية ويعين الملحق بهذا الميثاق أول رئيس للمجلس .

مادة ٤ - ينعقد مجلس الجامعة إنعقاداً عادياً أربع مرات في السنة بدعوة من الرئيس في إحدى عواصم البلاد العربية ويحدد المجلس في آخر كل اجتماع العاصمة التي تكون مكاناً لانعقاده في الاجتماع المقبل ويبين الملحق بهذا الميثاق أول عاصمة يجتمع فيها المجلس .

وينعقد المجلس بصفة غير عادية إذا طلب ذلك دولتان على الأقل من أعضاء الجامعة ويضع المجلس نظاماً داخلياً لأعماله .

مادة ٥ - يكفل مجلس الجامعة تنفيذ ما تقرر من قراراته أعضاء الجامعة فيما بينها من الإتفاقات .

وتكون قراراته ملزمة لمن يقبلها إلا في الأحوال التي ينص فيها هذا الميثاق على أنها تكون ملزمة إطلافاً .

يكون للجامعة سكرتارية دائمة مقرها (... ..) وتتألف من سكرتير عام وسكرتارين مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

ويعين مجلس الجامعة السكرتير العام الذى يكون فى الوقت نفسه سكرتيراً للمجلس ويعين الملحق بهذا الميثاق أول سكرتير عام للجامعة .

ويعين مجلس الجامعة سكرتيراً عاماً مساعداً من بين أبناء كل دولة من أعضاء الجامعة بناء على ترشيح حكومته .

ويعين السكرتير العام الموظفين اللازمين للقيام بأعمال الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال السكرتارية وشؤون الموظفين .

مادة ٧ — يضع السكرتير العام كل سنة مشروع ميزانية الجامعة ولجانها الدائمة ويعرض هذا المشروع على مجلس الجامعة للواقعة عليه .

ويتحدد فى ميزانية كل سنة نصيب كل دولة من أعضاء الجامعة فى المساهمة فى المصروفات .

مادة ٨ — يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وموظفو سكرتاريتها وأعضاء لجنتها بالإمتيازات والضمانات الدبلوماسية أثناء قيامهم بأعمالهم ويكون السكرتير العام فى درجة سفير والسكرتاريون العامون المساعدون فى درجة وزراء مفوضين .

وتكون مصونة حرمة المباني والأماكن الأخرى التى تشغلها مؤسسات الجامعة وأعضاؤها وموظفوها .

مادة ٩ — تعتمد كل دولة من أعضاء الجامعة بضمان إستقلال الدولة الأخرى وسيادتها .

وإذا وقع إعتداء خارجى على سلامة دولة من أعضاء الجامعة أو على إستقلالها وسيادتها أو إذا وقع ما يهدد بوقوع هذا الاعتداء جاز لاية دولة

من أعضاء الجامعة أن تطلب من الرئيس أن يدعو مجلس الجامعة فوراً للانعقاد ويتخذ مجلس الجامعة بالإجماع ما يراه لازماً من التدابير لدفع هذا الاعتداء ويشير بتنفيذه على الدول أعضاء الجامعة .

مادة ١٠ — تبادل الدول أعضاء الجامعة البعثات العسكرية على نظام يقرره مجلس الجامعة ويضع المجلس بعد أخذ رأى الخبراء العسكريين الخطط والمشروعات التي تكفل بقدر الإمكان توحيد النظم والأسلحة ما بين الجيوش البرية والبحرية والجوية التابعة للدول أعضاء الجامعة ويعرض ما يضمنه من الخطط والمشروعات على هذه الدول للوافقة عليها ولتنفيذها .

مادة ١١ — تتعهد الدول أعضاء الجامعة ألا تتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع هذا الميثاق ولا يجوز لها بأية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة أو بسياسة أية دولة من الأعضاء الداخلة فيها وتعمل بقدر الإمكان على توحيد اتجاهاتها في السياسة الخارجية من طريق المفاوضات المنظمة .

وتعهد كل دولة من أعضاء الجامعة بتمثيلها في البلاد الأجنبية التي لا يمثل لها فيها ، إلى مثلى أية دولة أخرى من الدول أعضاء الجامعة في هذه البلاد الأجنبية .

مادة ١٢ — إذا وقع نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول أعضاء الجامعة ولم يمكن حسم هذا النزاع عن طريق المفاوضات الدبلوماسية فإنهم يقومون بعرض موضوع النزاع برمته للتحكيم وذلك باتفاق الفريقين المتنازعين على توسط إحدى الدول التي يتم الإتفاق بينهما على توسيطها أو على توسط مجلس الجامعة العربية أو أية هيئة أو شخص آخر يتفق عليه الفريقان .

ولذا لم يتم الإتفاق على ذلك فيتحتم رفع الأمر المتنازع فيه إما إلى محكمة العدل الدولية أو إلى أية هيئة ذات اختصاص في حل النزاع الدولي .

ولا يجوز في أية حال للدول المتنازعة أن تلجأ إلى إستعمال القوة أو إلى التهديد بإستعمالها أو إلى أية وسيلة أخرى من وسائل الضغط .

مادة ١٣ — يضع مجلس الجامعة مشروعاً لمحكمة عدل عرية تكون قراراتها ملزمة ويعرض هذا المشروع على الدول أعضاء الجامعة للموافقة عليه .

مادة ١٤ — إذ وقع خلاف بين دولة من دول الجامعة العرية وبين دولة أخرى أجنبية جاز لمجلس الجامعة بناء على طلب أية دولة عرية أو أجنبية كما يجوز له من تلقاء نفسه أن يعرض وساطته لحسم الخلاف . فإذا لم ينجح في الوساطة إتخذ بالإجماع من التدابير ما يكفل سلامة الدولة العرية الواقعة في هذا النزاع وأشار بتنفيذه على الدول أعضاء الجامعة .

مادة ١٥ — ينشئ مجلس الجامعة لجاناً دائمة للشؤون الآتية :

(١) الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجارى والمشارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(٢) شئون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(٣) شئون الثقافة والتقنين .

(٤) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك .

(٥) الشئون الإجتماعية .

(٦) الشئون الصحية .

ويجوز لمجلس الجامعة أن ينشئ لجانا دائمة أخرى لغير الشئون المتقدمة .

مادة ١٦ - تتألف كل لجنة من اللجان المذكورة بالمادة السابقة من رئيس يعينه مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات ومن مندوب عن كل دولة من أعضاء الجامعة ترشحه دولته ويعينه مجلس الجامعة وتستعين اللجنة في القيام بمهمتها بمن ترى الاستعانة به من الاختصاصيين .

وتقوم بعقد مؤتمرات عربية عامة لبحث المسائل الداخلية في اختصاصها وتعاون الهيئات الفنية على عقد هذه المؤتمرات .
ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال اللجان الدائمة .

مادة ١٧ - تقدم اللجان الدائمة مقترحاتها لمجلس الجامعة لإقرارها فإذا أقرها المجلس يوجب على حكومة كل دولة من أعضاء الجامعة أن تقدم بها إلى الجهات الوطنية المختصة للموافقة عليها ولا تكون هذه الموافقة ملزمة للدولة إلا إذا صدرت موافقات بمائلة من الجهات الوطنية المختصة في الدول الأخرى .

مادة ١٨ - يجوز لأية دولة من الدول أعضاء الجامعة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذا الميثاق أو روحه .

مادة ١٩ — يتختم على جميع الدول الداخلة في الجامعة أن تسجل في السكرتارية جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدت أو التي ستعقد بينها وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ٢٠ — لا يجوز تعديل هذا الميثاق إلا باتفاق جميع الدول التي قبلت أحكامه وإذا قام خلاف في تفسير نص من نصوصه كان التفسير الذي يجمع عليه مجلس الجامعة ملزماً ويجوز أن يهده المجلس بأغلبية الآراء إلى محكمة العدل العربية بتفسير هذه النصوص .

ملحق

- _____ أول رئيس لمجلس الجامعة هو _____
- _____ وأول مكان يجتمع فيه المجلس هو _____
- _____ وأول سكرتير للجامعة هو _____

ملحق رقم (٣)

مشروع لبنان

ميثاق جامعة الدول العربية

أن الدول العربية الممثلة

تنفيذاً لبروتوكول الإسكندرية الموقع عليه بتاريخ ٧ تشرين الأول
سنة ١٩٤٤

ولدى المداولة في الأعمال التحضيرية يحدد ميثاق جامعة الدول
العربية كما يلي :

المادة الأولى — تتألف « جامعة الدول العربية » من الدول
المستقلة الأخرى التي يقرر مجلس الجامعة قبولها . ويفصل المجلس
في طلب القبول في مهلة ستة أشهر من تاريخ تقديمها إليه .

المادة الثانية — تعتبر جامعة الدول العربية بمثابة مؤتمر دائم
للدول العربية يرمى إلى القيام بمهام خاصة محددة في هذا الميثاق .
وليس لهذه الجامعة شخصية دولية مستقلة عن الحكومات الممثلة في
مجلسها . فكل دولة من دول الجامعة تحتفظ بحقوقها الكاملة في
السيادة والاستقلال سواء في الداخل والخارج .

المادة الثالثة — يؤلف مجلس جامعة الدول العربية من ممثل
الدول المشتركة في الجامعة وهي تمثل فيه على قدم المساواة المطلقة
ولكل منها صوت واحد أيا كان عدد الممثلين .

المادة الرابعة - مجلس الجامعة مقره الدائم في مصر . وله أن يجتمع صيفاً في لبنان وفي أى مكان آخر يعينه المجلس .

المادة الخامسة - يعقد المجلس دورة عادية في كل ستة أشهر ودورات استثنائية كلما تدعو الجامعة بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

تبتدى الدورة العادية الأولى في ١٥ كانون الثاني وتنتهى في ١٥ شباط .

وتبتدى الثانية في ١٥ آب وتنتهى في ١٥ أيلول .

المادة السادسة - يجتمع المجلس للرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية ، ويضع النظام الداخلى لأعماله . ويجتمع بعد ذلك بدعوة من أمين السر العام .

المادة السابعة - ينشأ فى المجلس أمانة سر دائمة .

تتألف أمانة السر الدائمة من أمين سر عام يعينه المجلس ، ومن موظفين يعينهم أمين السر العام ويحدد صلاحياتهم وسلسلة مراتبهم ورواتبهم بعد موافقة المجلس . توزع مصارقات المجلس بين الدول بالنسبة التى تحددها الجامعة .

المادة الثامنة - ينتخب المجلس بالأكثرية رئيساً لكل دورة ويقوم بإدارة الجلسات .

المادة التاسعة - يتمتع أعضاء المجلس والموظفون الذين يخدمهم المجلس وأعضاء اللجان بالحصانة الدبلوماسية وبجميع الإمتيازات المنوطة للممثلين السياسيين .

وتشمل هذه الحصانة المباشرة للمعدة لإجتماعات المجلس والأماكن التابعة لها .

المادة العاشرة — مهمة الجامعة :

(أولاً) التشاور والتساند في كل ما يعود بالخير على استقلال كل دولة من دول الجامعة وسيادتها التامة في الداخل والخارج وسلامة حدودها . فإذا وقع اعتداء على أحد أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه يقرر المجلس ما يمكن اتخاذه من وسائل دفاعاً لذلك الاعتداء ويشير على كل دولة بتنفيذها بمقتضى الأصول المقررة في قوانينها الدستورية .
للدولة المعتدى عليها وحدها أن تقدر الوقائع فتقرر هل هي تشكل اعتداء أو تهديداً بالاعتداء .

(ثانياً) مراعاة تنفيذ ما تبرمه دول الجامعة من اتفاقات فيما بينها مع الاحتفاظ بأحكام المادة الثانية من هذا الميثاق .

(ثالثاً) توثيق الصلات بين الدول والتفاهم على الخطط السياسية تحقيقاً للتعاون في الأمور الميينة في هذا الميثاق .

(رابعاً) الاهتمام على وجه عام بما للبلاد العربية من مصالح مشتركة .
المادة الحادية عشرة — فيما خلا الأحوال المنصوص عليها صراحة في هذا الميثاق تتخذ قرارات المجلس بإجماع الدول موقعة الميثاق وبطريقة الاقتراع السري .

ويجوز أن تتخذ بالأكثرية إلا أنها في هذه الحالة لا تكون ملزمة إلا لمن يقبلها .

المادة الثانية عشرة — لا يجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات

بين دولتين من دول الجامعة . فإذا وقع خلاف ما يعمد إلى حله بالطرق الدبلوماسية العادية ، أو بتوسط مجلس الجامعة ، أو بالتحكيم لدى هذا المجلس بعد الموافقة على ذلك من السلطات التشريعية ، وفقاً للقوانين الدستورية النافذة في كل دولة .

يجرى التحكيم وفقاً للأصول المبينة في النظام الخاص الملحق بهذا الميثاق على أنه لا يجوز الإلتجاء إلى التحكيم في الأمور الآتية :

(أولاً) في الخلافات المتعلقة بسيادة الدول واستقلالها وحدودها .

(ثانياً) الخلافات التي تمس مصالح دولة غير مشتركة في الجامعة .

(ثالثاً) في الخلافات التي يعود البت فيها للقضاء الوطني .

المادة الثالثة عشرة — لكل دولة الحق المطلق في أن تعقد مع دول أخرى من دول الجامعة أو غيرها خاصة وأن تكون عضواً في أي جامعة أو مؤسسة دولية أخرى بشرط ألا يكون عملها هذا عدائياً لإحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق .

إن المعاهدات والإتفاقات التي تمقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع غيرها لا تقيد ولا تلزم بقية أعضاء الجامعة كما أن المعاهدات والإتفاقات التي سبق لأحد أعضاء الجامعة عقدها قبل تاريخ هذا الميثاق لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين .

المادة الرابعة عشرة — بتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وأية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها .

المادة الخامسة عشرة — تعاون الدول العربية المشتركة في الجامعة تعاوناً وثيقاً في الشؤون الآتية وفقاً لمبادئ هذا الميثاق والقواعد الميينة في الملحق المربوطة به أو للاتفاقات الخاصة التي تعقد فيها بعد وصدق عليها وفقاً للأصول الدستورية النافذة في كل من الدول المتعاقدة :

١ — الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والمجارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

٢ — شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

٣ — شؤون الثقافة .

٤ — شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك .

٥ — الشؤون الاجتماعية .

٦ — الشؤون الصحية .

المادة السادسة عشرة — إذا رأت إحدى دول الجامعة أن مصلحتها تقتضى عليها بالانسحاب فيحق لها ذلك على أن تعلم مجلس الجامعة بعزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بستة أشهر .

تفصل من الجامعة كل دولة لا تقوم بالموجبات الناتجة عن هذا الميثاق .

المادة السابعة عشرة — يمكن تعديل هذا الميثاق بأكثرية ثلثي أصوات دول الجامعة على أن الدولة التي لا تقبل التعديل يحق لها أن تنسحب فور وضعه موضع الإجراء دون حاجة إلى الإنذار المنصوص عليه في هذا الميثاق .

المادة الثامنة عشرة — حرر هذا الميثاق باللغة العربية ووقع عليه المتعاقبون السامون وقد لحسم كل منهم صورة منه .

يرم هذا الميثاق والملاحق التابعة له من المتعاقدين السامين وفقاً
لقانونه الأساسى وتودع وثائق الإبرام لدى حكومة جلالة ملك مصر
ويصبح الميثاق نافذاً بحق كل منهم فور إيداع هذه الوثائق .
التاريخ . . .

ملحق عدد

الأصول الخاصة بالتحكيم لدى مجلس الجامعة

المادة الأولى - مع الاحتفاظ بالأصول الخاصة التى ينفق عليها فى
صك التحكيم يخضع التحكيم لدى مجلس الجامعة للأصول العامة المبينة فى
المواد التالية .

المادة الثانية - توقع الدول التى تلجأ إلى التحكيم صكاً تحكيمياً ،
تبين فيه موضوع الخلاف والصفة والمهل التى تقدم فيها الأوراق
والصلاحيات الخاصة بالمنوطة للهيئة التحكيمية وبصورة عامة جميع
الشروط المتفق عليها .

المادة الثالثة - للهيئة التحكيمية أن تتولى تنظيم صك التحكيم إذا
عهد اليها بذلك .

المادة الرابعة - يجوز أن يعهد بالتحكيم إلى مجلس الجامعة بكامله أو
إلى عضو أو أكثر من أعضائه أو إلى إحدى الشخصيات الدولية .

المادة الخامسة - يتولى ممثل الدولة فى المجلس أمر الدفاع عن حقوقها
ومصالحها أثناء التحكيم ، وللدولة أن تعهد أيضاً بهذا الأمر إلى واحد أو
أكثر من رجال القانون .

المادة السادسة - الأصول المتبعة فى التحكيم هى الأصول
الكتابية فقط .

يجرى تبادل اللوائح والأوراق الثبوتية في المهل وبحسب الشروط
المبينة في صك التحكيم إما مباشرة وإما بواسطة أمانة السر العامة .

يمكن تمديد المهل المنصوص عليها في صك التحكيم إما بناء على اتفاق
الدول طالبة التحكيم وإما بناء على قرار من الهيئة التحكيمية عندما
ترى ذلك لازماً للوصول إلى قرار عادل .

المادة السابعة — للهيئة التحكيمية أن تأمر بإجراء التحقيقات التي تراها
لازمة . ويسند التحقيق إلى لجنة خبراء تعيينها بقرار يذكر فيه موضوع
البحث وبذل النفقات والحصنة المتوجبة على كل من الدول طالبة
التحكيم .

ترفع لجنة الخبراء إلى الهيئة التحكيمية تقريراً مفصلاً بنتيجة التحقيق .
يبلغ هذا التقرير إلى الدول ذات العلاقة للجواب عليه في مهلة تحددها
الهيئة التحكيمية .

المادة الثامنة — عندما تنتهي المهل المحددة لتبادل الأوراق أو عندما
ينتهي التحقيق المقرر لا يجوز تقديم أية وثيقة إلا باتفاق أصحاب العلاقة
أو بقرار من الهيئة التحكيمية .

المادة التاسعة — للهيئة التحكيمية أن تأمر بإراز الوثائق أو بإعطاء
الإيضاحات التي تراها . وفي حالة الرفض تأخذ الهيئة علماً بذلك .

المادة العاشرة — للهيئة التحكيمية أن تقر صلاحيتها في تفسير صك
التحكيم وأن تتخذ كل قرار يتعلق بسير القضية وبالوسائل الثبوتية .

المادة الحادية عشرة — فيما يتعلق بالتبليغات الواجب إجراؤها في
أراضي دولة غير الدول طالبة التحكيم تخابر الهيئة التحكيمية مباشرة
حكومة هذه الدولة ، ويجرى الأمر كذلك في حالة إجراء التحقيق .

المادة الثانية عشرة — عندما تتم جميع الأمور المينة آنفاً تعلن الهيئة التحكيمية اختتام المحاكمة .

المادة الثالثة عشرة — تحرى المذاكرة في جلسة سرية، ويتخذ القرار بالأكثرية .

المادة الرابعة عشر — يجب أن يكون القرار معللاً وأن يبلغ إلى الدول طالبة التحكيم .

المادة الخامسة عشرة — قرار الهيئة التحكيمية لا يقبل أى طريق من طرق المراجعة .

المادة السادسة عشرة — كل نزاع يحصل بشأن تفسير قرار التحكيم يعود أمر حله إلى الهيئة التحكيمية .

المادة السابعة عشرة — لا يجوز للهيئة التحكيمية أن تقبل طلب إعادة المحاكمة إلا إذا كان ثمة سبب جديد من شأنه أن يؤثر على حل القضية وكان هذا السبب عند اختتام المحاكمة غير معلوم من الهيئة التحكيمية ومن الدولة التى تنذرع به بشرط ألا يكون ذلك ناتجاً عن إهمال أو خطأ من تلك الدولة .

على الهيئة التحكيمية قبل الدخول فى الأساس أن تنظر فى أسباب إعادة المحاكمة المدلى بها وأن تقرر قبول الطلب أو رده فى الشكل .

ولها أن تشرط لقبول إعادة المحاكمة أن تقوم الدولة المحكوم عليها بتنفيذ قرار التحكيم أولاً .

يقدم طلب إعادة المحاكمة — تحت طائلة الرضى — فى مهلة ستة (١٥٠ م — ميثاق الجامعة)

أشهر من تاريخ ظهور السبب الجديد ولا يقبل أى طلب يرمى إلى إعادة النظر فى القرارات التحكيمية بعد انقضاء عشر سنوات على صدورها .

المادة الثامنة عشرة — قرار التحكيم لا يلزم إلا الدول طالبة التحكيم وليس للجامعة أن تتدخل مباشرة فى تنفيذه ، ولكن لها أن تقرر أن الدولة التى لم تدعن لقرار التحكيم قد أخلت بالموجبات المفروضة فى الميثاق .

ملحق رقم (٤)

ميثاق جامعة الدول العربية

إن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية .

وحضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن .

وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية .

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن .

نفيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية
وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس إحترام إستقلال
تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهها لجهودها إلى مافيه خير البلاد العربية
قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها ، واستجابة
للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية .

قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية وأنابوا عنهم المفوضين الآتية

أسمائهم : —

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية

قد أناب عن سوريا :

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري ، رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك ، وزير الخارجية .

حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن

قد أناب عن شرق الأردن :

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا . رئيس الوزراء .

حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا ، وزير الداخلية .

حضرة صاحب العزة سليمان التابلسي بك ، نائب سر الحكومة .

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

قد أناب عن العراق :

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمرى ، وزير الخارجية .

حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي ، وزير العراق المفوض

بواشنطن .

حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض

بالقاهرة .

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

قد أناب عن الملكة العربية السعودية :

سعادة الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير خارجية المملكة العربية
السعودية .

سعادة السيد خير الدين الزركلى ، مستشار مفوضية المملكة العربية
السعودية بالقاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

قد أناب عن لبنان :

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامى ، رئيس الوزراء .

سعادة السيد يوسف سالم ، وزير لبنان المفوض بالقاهرة .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ، رئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا ، رئيس مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوى باشا . وزير الخارجية .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا . وزير المالية .

حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا . وزير العدل

حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق أحمد السهنورى بك وزير

المعارف العمومية .

حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزلم بك ، الوزير المفوض

بوزارة الخارجية .

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن :

قد أناب عن اليمن ...

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما يأتي .

مادة ١ — تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق .

ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

مادة ٢ — الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لإستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشئون الآتية :

(١) الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شئون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شئون الثقافة .

(د) شؤون الجنسية والمجوزات والتأشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشؤون الاجتماعية .

(و) الشؤون الصحية .

مادة ٣ - يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشؤون المشار إليها فى المادة السابقة وفى غيرها .

ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

مادة ٤ - تؤلف لكل من الشؤون المينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقسم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى . ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

مادة ٥ - لا يجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين

دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً .

وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الإشتراك في مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما .

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦ — إذا وقع إعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالإعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الإعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة ، لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية .

وإذا وقع الإعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فليمثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده لل غاية الميئة في الفقرة السابقة ، وإذا تعذر على الممثل الإتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تطلب إنعقاده .

مادة ٧ — ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول

المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله .

وفي الحالين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية .

مادة ٨ — تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ — لدول الجامعة العربية الرغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الإتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .

والمعاهدات والإتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين .

مادة ١٠ — تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، وللمجلس الجامعة أن يجتمع في أى مكان آخر يعينه .

مادة ١١ — يعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين في العام في كل من شهرى مارس واكتوبر ، ويعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ — يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام ،
ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين
الرئيسيين في الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة
وشئون الموظفين .

ويكون الأمين العام في درجة سفير والأمناء المساعدون في درجة
وزراء مفوضين .

ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ — يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على
المجلس للموافقة عليه قبل بدئ كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات ، ويجوز
أن يعيد النظر فيه عند الإقتضاء .

مادة ١٤ — يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها

الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية
أثناء قيامهم بعملهم .

وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ — ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة
المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام .

ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي .

مادة ١٦ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق
يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية :
(أ) شؤون الموظفين .

(ب) إقرار ميزانية الجامعة .

(ج) وضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة .

(د) تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ — تودع الدول المشتركة في الجامعة الأمانة العامة نسخاً
من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدها أو تعقدها مع أية دولة أخرى
من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ١٨ — إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت
المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

وللمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة
عن الجامعة وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها .

مادة ١٩ — يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى
الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق وإنشاء محكمة عدل عريضة
ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة
الآمن والسلام .

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم
فيه الطلب .

والدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد
بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ — يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية
المرعية في كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ويصبح الميثاق نافذاً قبل من
صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام
وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني
سنة ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ
في الأمانة العامة .

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت عن البلاد العربية
المنسلخة من الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ،
وأصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لأي دولة أخرى ، وأعلنت
معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن
قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر
النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الإعتراف باستقلالها فوجودها
واستقلالها الدول من ناحية الشرعية أمر لا شك فيه . كما أنه
لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر
الخارجية لذلك الاستقلال طلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ
أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة .

ولذلك نرى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً
لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة
استقلاله فعلاً يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من
فلسطين للاشتراك في أعماله .

ملحق خاص بالتعاون مع الدول العربية

غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجنتها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ولأن أمان البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يربحها وأن يعمل على تحقيقها .

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة ، عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق ، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ، ألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب .

ملحق خاص بتعيين الأمين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة
عبد الرحمن عزام بك أميناً عاماً لجامعة الدول العربية .
ويكون تعيينه لمدة سنتين ويمدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام
المستقبل للأمانة العامة .

ملحق رقم (٥)

قرار التحكيم

من حيث أن الحكومتين السورية واللبنانية حرصاً منهما على حفظ العلاقات الودية وصلات الأخوة بين البلدين إتفقتا بالاستناد إلى مبادئ القانون الدولي العام على أن تلجأ إلى التحكيم لتسوية الخلاف الواقع بينهما بشأن ملاحقة العسكريين السوريين المتهمين بقتل كامل الحسين في الأراضي اللبنانية .

وحيث أنه بموجب الاتفاق الموقع في ٢٨ من أيار سنة ١٩٤٩ قد عينت حكماً في هذا الخلاف حكومتى المملكتين المصرية والسعودية اللتين سبق أن توسطتا في الخلاف المذكور وفوضتا إليهما تقرير الحل المناسب بعد أن يبدى كل من الطرفين المتنازعين وجهة نظره .

وحيث أن الحكومة الملكية السعودية قد اختارت لتمثيلها في مباشرة هذا الاختصاص حضرة صاحب السعادة الشيخ عبد العزيز بن زيد وزيرها المفوض لدى كل من سوريا ولبنان .

وحيث أن الحكومة المصرية قد اختارت من جانبها للمفوض نفسه .

١ - حضرة صاحب السعادة محمد وجيه رستم بك وزيرها المفوض مع لبنان .

٢ - حضرة الدكتور وحيد رافت مستشار الرأي لوزارة الخارجية .

وحيث أن الحكومتين السورية واللبنانية قد أبلغتا رسمياً هذا الاختيار فوافقت كلتاها عليه .

وحيث أن هيئة التحكيم المذكورة في اجتماعها التميدى المنعقد بعد ظهر يوم ٣٠ آيار بدار صاحب السعادة وزير مصر القوض في لبنان قد طلبت إلى كل من الطرفين المتنازعين الإدلاء بوجهة نظره في النزاع المعروض وفقاً لما جاء في مشاركة التحكيم .

وحيث أنه في جلسة ٣١ آيار المنعقدة بنفس المكان قد استمعت الهيئة إلى بيان حضرة ممثل الحكومة السورية ثم إلى بيان حضرة ممثل الحكومة اللبنانية كما جاء مفصلاً في محضر الجلسة المشار إليها .

وحيث أنه قد استبان للهيئة أن أكرم جمال طباره الضابط برتبة النقيب في الجيش السوري قد دخل في صباح ١٠ من مايس « مايو » سنة ١٩٤٩ الأراضي اللبنانية مستقلاً سيارة الجيش السوري وعقبته مصطفى بصوص العريف في الجيش السوري ، وأحد سعيد قاسم عيسى ، ومنتعب على الولي ، وهما جنديان في الجيش كذلك ، وأنهم مضوا معاً في اتجاه نهر الحاصبات بلبنان بالأراضي اللبنانية بغية القاء القبض على المدعو كامل الحسين الفلسطيني الأصل والمقيم في حاصبيا بلبنان واحضاره إلى سوريا تنفيذاً للأوامر الصادرة إليهم بذلك من السلطات السورية بالنظر إلى ما كان معروفاً لدى تلك السلطات من مساعدة كامل الحسين لليهود بشتى أنواع المساعدات وتجنسه لحسابهم على العرب ، وأن الضابط المذكور ومن معه ظلوا متربصين لكامل الحسين حتى شاهدوا سيارته مقبلة من ناحية الخيام إلى حاصبيا فأعرضوا سيرها وأوقفوها ، وأنه حدث بعد ذلك أن ساول كامل الحسين الإفلات فلاحقه أحد الجنود السوريين المذكورين ورماه بالرصاص فأرداه قتيلاً ، وأنه في طريق عودة الضابط ومن معه تبعم رجال الدرك اللبناني ونزعوا سلاحهم (١٦٢ — ميثاق الجامعة)

وحجوزهم تميداً للنظر في أمرهم ، وأنه بينما كانت السلطات اللبنانية ماضية في التحقيق معهم تميداً لمحاكمتهم جنائياً طلبت الحكومة السورية الإفراج عنهم وإعادتهم إليها بمقولة إن الضابط والجنود المذكورين إنما كانوا ينفذون الأوامر الصادرة إليهم بملاحقة كامل الحسين وإحضاره بناء على أمر القبض والإحضار (مذكرة توقيف) الصادر ضده من المحاكم العسكرية السورية . وأن العادة المتبعة بين سوريا ولبنان حتى الآن تميز لرجال القوة العامة في كل منهما أن ينفذوا أوامر القبض الصادرة من السلطات المختصة للبلد التابعين له في أراضي البلد الآخر ، وأن المتبع في العرف الدولي أن الجنود الذين يرتكبون جرائم في أراضي دولة حليفة يحاكمون أمام محاكمهم العسكرية لا أمام عواكم هذه الدولة المضيفة .

وحيث أن الحكومة اللبنانية قد دفعت بأن جريمة القتل عمداً أو الإشتراك فيه المسندة إلى الضابط أكرم جمال طباره ورفاقه تقع تحت طائلة قانون العقوبات اللبناني وأن المحاكم اللبنانية هي وحدها المختصة بنظر هذه الجريمة وفقاً للقواعد الجزائية الدولية منها والداخلية التي تنص على أن المحاكم المختصة بنظر جريمة ما هي عواكم الدولة التي وقعت الجريمة في أراضيها ، وأن هذا المبدأ هو الـ نتيجة طبيعية لإستقلال الدول بعضها عن بعض ولسيادة كل منها على إقليمها وأنه إذا ما دعت دولة ما لنفسها الحق في مراقبة جرائم ارتكبت في أراضي دولة أخرى كان عملها هذا تدخلاً في شئون تلك الدولة وانتقاصاً من سيادتها .

وحيث أنه لا نزاع في أن عواكم كل دولة هي المختصة أصلاً بنظر الجرائم التي تقع في إقليمها وأن هذا الإختصاص هو مظهر من مظاهر استقلالها وسيادتها إلا أنه مع ذلك لا يمكن لهيئة التحكيم أن تغفل في

تقديرها الأوضاع الخاصة بسوريا ولبنان في مواد الإجراءات الجزائية، تلك الأوضاع التي ورثاها معاً وما زالت مرعية حتى الآن والتي من مظاهرها أن الأحكام الجزائية الصادرة من محاكم أي من البلدين تنفذ كما هي في البلد الآخر خلافاً للبدأ العام المقرر في العلاقات الدولية والقاضي بعدم إمكان تنفيذ الأحكام الجنائية خارج إقليم الدولة التي أصدرتها .

وحيث أن هذا المظهر وغيره مما لا داعي للإطالة فيه — كالطريقة المتبعة بين البلدين في تسليم المجرمين سواء أكانوا من الرعايا السوريين أم اللبنانيين — يؤكد أن كلاً من البلدين لا يعتبر بلداً اجنبياً عن الآخر بالمعنى المألوف، وأن كلاً منهما قد قبل على العكس ، طواعية ، الحد من سلطته في الشئون الجزائية وغيرها إزاء البلد الآخر مقابل ما يحصل عليه من المعاملة بالمثل من جانب هذا الأخير .

وحيث أنه يبدو عسيراً من جهة أخرى أن يفصل في الفعل المادى المباشر الذي أدى إلى قتل كامل الحسين عن مجموعة الأفعال التي تقدمته والتي لم يكن قتل المجنى عليه المذكور في حقيقة الامر إلا حدثاً طارئاً عليها :

وحيث أنه غدا من الثابت أن قصد الضابط اكرم جمال طباره ورفاقه من دخول الأراضي اللبنانية لم يكن هو بالذات قتل كامل الحسين بل ضبطه وإحضاره إلى الأراضي السورية تنفيذاً لمذكرة التوقيف الصادرة من المستنطق العسكري بدمشق في ٢١ رجب ١٣٦٨ ٢٩ نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩ والتي جاء بها .

• تبين أن جرم التجسس لحساب العدو المستند إلى الظنين المبين اسمه

وأوصافه أعلامه كامل الحسين، هو من الجناية المنصوص عليها في المادة الـ ٥١ من قانون الجزاء لذلك تقرر توقيفه توقيفاً غير مؤقت فعلى القوة المسلحة أن تقبض عليه وتسلمه إلى التوقيف حسب الأصول بموجب للذكورة هذه . .

وحيث أن الاصول المتبعة بين البلدين حتى الآن وإن أجازت لرجال القوة العامة في كل منها أن يتفقدوا أوامر القبض والإحضار (مذكرات التوقيف الصادرة في أراضي البلد الآخر إلا أنها تخضع مع هذا التنفيذ لشرط أساسي هو أن يكون التنفيذ بمعاونة القوة العامة في هذا البلد الآخر . وذلك لاعتبارات عملية لا تخفى وتوكيداً لما احتفظ به كل من البلدين من مظاهر السيادة في هذا الشأن .

وحيث أنه يبدو أن الصواب قد جانب أكرم جمال طباره ومرافقيه في تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة اليهم بالقبض على كامل الحسين إذ أنهم على ما يبدو لم يسلكوا من السبل، لتحقيق هذا الغرض، ما يمكن الجزم معه أنهم كانوا ينوون حقاً التعاون مع السلطات اللبنانية في تنفيذ أمر القبض والإحضار مع لهم لو فعلوا لغدا من الميسور تفادى الاشتباك مع المجنى عليه بالكيفية التي وقع به والتي أدت التي قتل هذا الأخير وانحراف تصرف أكرم جمال طباره ورفاقه على هذا الوجه، عن صفته التي لازمته في البداية كعمل قانوني من أعمال الضبط تجريه السلطات السورية الملاحقة مذنب في نظرها لكي ينال جزاءه فتأمن شره، إلى فعل يعتبر جريمة جنائية جزائية على الأقل في نظر القانون الاقليمي (تريتوريال) اللبناني .

وحيث متى تبين ذلك اتضح أن الحكومة اللبنانية قد استعملت حقها المستمد من القانون في حجز الضابط المذكور ورفاقه لتبين مدى مسؤولية كل منهم عن حادث القتل ، والحكم بيراتهم أو باداتهم تبعاً لما تتكشف عنه المحاكمة أو التحقيق .

وحيث أنه لا يعتد في هذا الشأن بأن الجنود الذين يرتكبون جرائم في بلاد حليفة يعسكرون فيها يحاكمون أمام محاكمهم الخاصة إذ فضلاً عن أن هذا الاعفاء من الخضوع للقضاء الاقليمي (تريتوريال) انما يستمد في غالب الأحيان من اتفاقات تعقدها فيما بينها الدول صاحبة الشأن - وليس بين سوريا ولبنان شيء منها - فإن الحادث كما هو ثابت ومعلوم لم يقع من الضابط والجنود المشار اليهم بوصفهم تابعين لجيش حليف يقيم أو يسكن في الأراضي اللبنانية .

وحيث أنه على أثر جلاء القوات السورية من لبنان كما سيأتي بعد، قد تم الاتفاق بلبنان دخول رجال كل من الجيشين السوري واللبناني اراضي البلد الآخر واشترط لذلك أن يكونوا مصحوبين « بامر مهمة » وأن تعطى القيادة التي يتبعونها قيادة الموقع لدى دخولهم للحصول على التأشير اللازم وأن يكون حضورهم على أي حالة بدون سلاح .

وحيث أنه من الثابت أن الضابط اكرم جمال طباره ورفاقه لم يتبعوا هذه الاجراءات فلا يمكن إذاً في شأنهم المطالبة بالاعفاء من اختصاص القضاء الاقليمي (تريتوريال) .

وحيث أنه ما هو متفق مع ذلك من شأن الحادث وما صاحبه من عدم تحرص سواء من حيث المكان أو من حيث معاملة الجنى عليه فيه ، اعتماد

الضابط اكرم جمال طباره ورفاقه أنهم يلاحقون شخصاً متهماً بالخيانة للعرب والتجسس عليهم لحساب اليهود .

وحيث أنه يضاف إلى ماتقدم وقوع الحادث في منطقة كانت ترابط فيها القوات السورية بالذات إبان تعاونها الأخرى الوثيق مع الجنود اللبنانيين في حرب فلسطين ضد العدو المشترك ، وإذا كان من الثابت أن القوات السورية قد جلست بتمامها عن لبنان في أول مايو سنة ١٩٤٩ أى قبل الحادث بعشرة أيام فقط فانه من المحتمل أن قصر هذه المدة — مع استمرار حالة الحرب الفلسطينية قانوناً بالرغم من وقف العمليات الحربية فعلاً — لم يكن كافياً لكي يرسخ في الأذهان إنما كان ممكناً للقوات السورية مباشرة من سلطات أو عمليات في تلك المنطقة من الأراضي اللبنانية حتى أول مايو سنة ١٩٤٩ لم يعد مستساغاً قانوناً الآن .

وحيث أن هيئة التحكيم وهي هيئة دولية محايدة بالنسبة إلى وقائع النزاع ولا ترتبط بالقوانين الداخلية لأي من الطرفين المتنازعين ارتباطاً محكم هذين الطرفين ذاتها بتلك القوانين ، بل لها وخاصة إذا ما سمحت بذلك مشاركة التحكيم ، أن تبني قرارها على مختلف الإعتبارات الموضوعية والقانونية .

وحيث أن مشاركة التحكيم الموقعة في ٢٩ - ٥ - ١٩٤٩ بين سوريا ولبنان لم تحتم أن يكون قرار التحكيم مؤسساً على الإعتبارات القانونية دون غيرها من اعتبارات بل ترك الى الحكومتين المصرية والسعودية اللتين عينتهما سوريا ولبنان حكماً بينهما لتسوية الخلاف القائم وإقراره الحل المناسب ، بعد ابداء كل من الطرفين بوجهة نظره .

وحيث أنه محافظة على صلات الجوار والاخوة بين البلدين الشقيقين

سوريا ولبنان ، وبعد وزن تقدير جميع الظروف التي لا بدت مقتل كامل الحسين في الأراضي اللبنانية على الوجه السابق بيانه ، ترى هيئة التحكيم أن تكنفي الحكومة اللبنانية بإبعاد الضابط ورفاقه الذين حجزوا بمناسبة الحادث المذكور وهم : النقيب أكرم جمال طباره ، والعريف مصطفى محمد بصبوص ، وأحمد سعيد قاسم عيسى ، ومتعب علي السوالى ، وإعادتهم إلى السلطات السورية لتجرى في شأنهم مآثره .

وأن يتبادل الطرفان الإعراب عن أسفهما لما سببه هذا الحادث العارض لعلاقتهما من تكدير .

وحيث أن تكرار هذا الحادث أو أشباهه من شأنه الإساءة إلى العلاقات الطيبة بين البلدين بالرغم من الموائيق الدولية التي تربطهما فإنه يحسن للطرفين التعجيل يبحث موضوع إبرام اتفاقات ثنائية لضبط الإجراءات فيما يتعلق بالمواد الجزائية في علاقتهما المتبادلة .

لهذه الأسباب

وبعد الإستماع إلى أقوال ممثلى كل من الطرفين المتنازعين والإطلاع على ما قدماه من أوراق ومستندات .

تقرر الهيئة بإجماع الآراء .

١ — دعوة الحكومة اللبنانية إلى إبعاد الضابط والجنود المينة أسماؤهم بعاليه من أراضيها بإخلاء سيلهم وإعادتهم إلى الحكومة السورية لتتخذ في شأنهم مآثره .

٢ — دعوة الحكومتين السورية واللبنانية إلى تبادل التعبير عن

أسفهما لما سببه حادث مقتل كامل الحسين من تعكير لصلات حسن الجوار والأخوة بين هذين البلدين الشقيقين .

٣ — دعوة الطرفين إلى التعجيل في إبرام اتفاقات ثنائية لضبط الإجراءات فيما يتعلق بالمواد الجزائية في علاقتهما المتبادلة منعاً لوقوع حوادث أخرى مستقبلاً من هذا القبيل .

ملحق رقم (٦)

المشروع المقدم

من ناظم القنصل رئيس الوفد السوري لدى مجلس جامعة الدول العربية

بتاريخ ٢٣ من يناير ١٩٥١

١ - يشرف رئيس مجلس وزراء سورية بتقديم هذه المذكرة باسم الحكومة السورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإلى أصحاب السمو الملكي والمقام الرفيع والفخامة والدولة والمعالى ممثلي الحكومات العربية السعودية والمصرية والعراقية والأردنية الهاشمية واللبنانية والمتوكية اليمنية في اللجنة السياسية المنعقدة حالياً في القاهرة . ويرجو أن تكون في هذه اللجنة موضع الدرس والتوصيات لمجلس الجامعة كيما يتخذ هذا المجلس مقررات بشأن مايرد فيها في اجتماعه المنتظر القريب .

٢ - إن خطورة الحالة الدولية واضحة لا تحتاج إلى بيان ، وتنو إلى الأحداث سراعاً بشكل تمثل فيه الأخطار الدائمة للعبان ، كل هذا والعرب عل مامم فيه من ضعف وتفرق وتردد وتحلف وحيرة مما يدع أقطارهم وشعوبهم عرضة لمصائر يصعب على المرء تحديدها ، وبما لا يجعل لهم متفرقين شأناً في الميزان الدولي سواء استمرت الحرب الباردة أم يوم تقع الواقعة أو يوم يسوى الحساب .

وقد ثبت أنه لم يعد للدول الصغيرة من ذكر ولا بد لها من تكتل يربط بينها بصلات قانونية وثقى يتبين أثرها الفعال في السلم ولا يشك في صمودها في الحرب .

٣ — وإلى جانب هذه الأخطار التي تقلق العالم جميعاً نجد أن الدول العربية بليت بخطر آخر ألا وهو العدو اليهودي المقيم في سرّة بلادنا والمتربص بنا شراً والذي يزداد خطره كلما رست باخرة من المهاجرين اليهود على شواطئ فلسطين .

٤ — وتدل الإعتبارات العسكرية السليمة أنه يتعذر في الوقت الحاضر لأكثر الدول العربية منفردة مجابهة هذا الخطر الصهيوني الذي كان ولما يزل همه الأكبر التفريق بين الدول العربية ومقابلتها واحدة بعد أخرى ليكتب له البقاء ثم التوسع . وأن الوسيلة الوحيدة حالياً لإتقاء شره هي إحاطته بسوار دفاعي من الشمال والشرق والجنوب .

وإن من أكبر التكتبات التي نخشاهما على العالم العربي من جراء إسرائيل هو الشطر بين عرب مصر وما جاورها في الغرب من جهة وهم حوالي ستون مليوناً ، وبين عرب المشرق وهم عشرون مليوناً من جهة أخرى ، وأخطر سهم وجهه اليهود إلى العرب هو الفصل بين هذين القسمين في مناوراتهم حول النقب وفي قتلهم لبرنادوت لصالحهم الأكيد .

٥ — ولنتذكر أن اليهود يطلون على البحر الأبيض المتوسط وعلى البحر الأحمر وأن لهم من إمكانياتهم في تجهيز الأساطيل التجارية والحربية ما يعرض كل السواحل العربية المجاورة لأخطار في اقتصادياتها أو في سلامتها . وتدل مشاريعهم في البقعة خاصة على نوايا توسع كبير في تلك المياه .

٦ — إن هذه الأخطار من عالمية دولية أو صهيونية تتساوى تجاهها الدول العربية جميعاً عاجلاً أو آجلاً مهما اختلفت هذه الدول في مواقعها الجغرافية منها أو في عواملها المحلية . وهذه حقيقة يحسن التذكير بها إذ ليس

الامر أن تقوم بعض الدول العربية في انفاذ شقيقات لها بل واقع الحال أن تدبر الدول جميعها سلامتها وتضمن وجودها .

إن حوادث السنين الأخيرة في النطاق الدولي أو في فلسطين والتوايا الميئة للعالم العربي شواهد ناطقة على ما نقول .

٧ — والمعروف أن عناصر القوة والإستعداد الحربى والإمكانات المادية هى وحدها التى تجعل للدول شأنًا فى رقعة السياسة . وينتج أن تركيا وإسرائيل وحدهما يدخلان فى الوقت الحاضر بعرف الكتلتين العالميتين فى حساب الدفاع عن الشرق الأوسط وتحقيق الأمن فيه بالاستناد إلى جيوشهما ، أما العرب فى نظر قادة الحروب فكىة غير ذات شأن، ولهذا لا تشحن إليهم الأسلحة ولا تحقق المساعدات التى طالما منوا بها وإقتصرت آخر الامر على مخابرات وتسويات لا طائل تحتها .

٨ — ونشير إلى أنه إذا ما ظل العرب على حالهم فليس الامر فى انحيازهم إلى الكتلة الديمقراطية أو الشيوعية ، فسواء انتصرت هذه أو تلك سيظلون على بلوهم بالصهيونية وبالضغط الخارجى من الشرق أو الغرب . إن المهم هو إيجاد القوة أولاً ثم تقرير موقفنا على ضوء مصالحنا بثقة وإيمان قبل التطلع إلى هذا المعسكر أو ذاك . وقد دلت أعقاب الحروب الأخيرة للتبصر أن الدول القوية فى قافلة المغلوب تعامل وستعامل آخر الامر خيراً من الدول الضعيفة فى قافلة الغالب .

لهذه الإعتبارات التى قدمنا بموجز عنها نرى لزماً إقتراح مشروع عملى يشمل الدول العربية جميعها ويكفل التوحيد فى السياسة الخارجية وفى قوى الدفاع القومى والإقتصاد والمراقب الرئيسية ويكون بنظر الرأى العام العربى وبنظر الكتل العالمية موضع إهتمام وأمل أو خشية .

وبدل التاريخ القريب أن لهذه الوسيلة العملية ثلاثة أشكال أولها :

قيام الدول « المتحدة العربية » وهو المثل الأعلى لكل عربي وقد أثبتت حوادث القرنين الماضيين صلاحه وتأثيره في أمم أوروبا وأميركا . وهو ليس بدعاً في تاريخ العرب فقد كانوا لإثني عشر قرناً خلت دولة واحدة وهذه أقوى من الدول المتحدة .

أما الشكل الثاني وهو أقل أثراً من الأول في نتائجه كما أثبت التاريخ فهو الاتحاد Federation بين الدول العربية .

والشكل الثالث وهو أضعفها إيماناً هو الكونفدراسيون Confederation

١٠ — وأنا إذ تقدم بهذه الاقتراحات نعلن إيماننا بأرجحية الشكل الأول حتماً وإذا كنا أشرنا إلى الشكلين الثاني والثالث فذلك دفعاً لصعوبات وعقبات قد تعترض سبيل الأول أو تؤدي إلى البحث في الشكلين الآخرين .

ولنا نرى في سلوك هذا الطريق توخي المصلحة القومية ومصدر قوة ذات شأن لما كلفتها في الشرق الأوسط ورأى في الميزان الدولي وهي تضمن لنا ولندارينا سلامة الوطن وإستمرار الأمل في هذه الظروف الدولية الخطيرة .

أما بقاء الصلات بين الدول العربية على ما هي عليه فلم يؤد إلى تقوية شأن العرب في الماضي القريب وبالتالي لا ينتظر منه شيء كثير في الحاضر الخطير والمستقبل الدائم ولا بد في نظرنا من الأخذ بالاقتراح السابق الذكر .

١١ — أما الطريق العملية لتحقيق ذلك فنقترح أن تبدأ اللجنة السياسية في إجتماعها الحاضر باقرار الفكرة وإعلانها على الملأ أولاً حتى يحمي آمال الشعوب العربية ويقوى عزمها في الداخل ويوطد موقف العرب

السياسى فى الخارج ثم تختار على الفور لجنة من جميع الدول مهمتها الاتصال السريع بأولى الأمر فى عواصمهم وعرض الفكرة وتذليل العقبات وتأليف وجهات النظر وتحضير النصوص والوثائق اللازمة للوضع الجديد على أسس قوية عملية تقوم بدراستها بامعان وتبصر وتقتصر ما ينبغى اجراؤه وتشريعه من نصوص وأحكام على أن تنجز عملها فى وقت قصير تحدده اللجنة السياسية مقدماً .

وتجتمع اللجنة السياسية بعد ذلك فوراً فى موعد متفق عليه من الآن لتتفر فى مقترحات اللجنة المختصة وتوصى بها مجلس الجامعة ، فى برهة محدودة الأجل ، ثم يدعى هذا المجلس فوراً لإقرار ماتم عليه الاتفاق .

١٢ - ولما كانت الظروف الحاضرة لا تمهل ولا تغفر التأجيل . فرى ، إلى جانب ما تقدم ومنذ الآن ، أن يرم الضمان الجماعى على أساس القيادة الموحدة وتدعى اللجان العسكرية المختصة لتقوم بأعمالها ولاسيما تنظيم القيادة فى زمن السلم وتأمين التدريب العسكرى العام فى الأقطار العربية .

ان فى هذا الجمع بين التحضير السياسى وتحقيق التنظيم العسكرى ما يعيد إلى العرب ذلك الإيمان الذى سطوروا بفضلهم أروع الأجداد فى تاريخهم والذي يمكن أن ينقذهم من أخطار تدامهم فيخدمون أمتهم والانسانية بوضعهم القوى النافع ويمنهم التطاحن بين القوى على ما فى أرضنا من ثروات دفينه وخيرات تتوقف المدنية الآلية على توفرها .

١٣ - ومن الواضح أن قضية السلاح عتبة تتعلق حلها على تذليل قضايا معلقة ، وهذا يتطلب بعض اوقت ، لذا نرى أن تقوم الدول العربية بتعزيز أكبر عدد ممكن من سكانها على الأسلحة الموجودة لديها حالياً وبطريقة سريعة وعملية كما فعلت ألمانيا قبل السلاح لها بالتسلح فى سنى

١٩٣٠ — ١٩٣٥ ، فإذا فعلت الدول العربية ذلك بجهد وسرعة وهمة أيقنت حينذاك الدول للعنية بالامر أن حياة جديدة وأسلوباً نشيطاً بدأ العرب بسلوكه مما يهد للعرب حل قضاياهم المتعلقة على اختلافها ، لأن أهمية الدول تقاس دوماً وخاصة في الظروف الحاضرة بما لديها من نظام وقوة أو على ما يمكن أن يكون لديها من قوة عسكرية في الوقت المناسب .

ونعتقد أن المهم إيجاد الرجال المدربين للدفاع عن أوطاننا فإذا ما وجدوا ، سهل توفير الأسلحة والاعتدة اللازمة لمجموعاتهم .

١٤ — ولنا لانبالغ حين نقول ان فيما تقدم من مقترحات رغبة الأمة الأمة العربية الملحة في مختلف أقطارها .

كما اتنا نتق أن: ما نذهب اليه لا يتعدى الحقيقة ، فسواء تطلعنا إلى ماضى الأمة العربية فيما سلف أو إلى صميم الواقع فيما حضر نجد أن عوامل الوحدة كمنة موفورة راكدة تنتظر من قادة الشعوب شارة الهبوب على شبح التفرقة والذي لاجذور له ولا أسس في ضمائر الناس .

والغرب أن نرى في العالم ولا سيما في غرب أوروبا أو شرقها قيام اتحادات تجمع بين أمم متنافرة في أصولها وعروقتها ولغاتها وتاريخها وتقاليدها تنقف صفاً واحداً وتوحد سياستها الخارجية وتشارك في قواها الدفاعية وتناسق بين امكانياتها الاقتصادية بينما تنفرق الدول العربية وقد جمع بينها الأصل والعرق واللغة والتاريخ والمعتقدات والمصلحة أيضاً .

بل نرى ما هو أغرب فيما يتعلق بألمانيا واليابان والحلفاء إذ يتصافى أعداء الأمم القريب في سبيل المصلحة المشتركة وتتوحد الجيوش التي لما تمض سنون قليلة على قتالها الضارى وذلك لدفع الخطر الداهم . فما أخرى إخوان التاريخ والغد أن يتحدوا فيما بينهم .

وأخيراً نرى الإتحادات الكبرى فى كل أصقاع الأرض فى أمريكا
شمالها وجنوبها وفى المنطقة الأطلسية وفى شرق أوربا وفى الشرق
الأقصى وهذه الأحلاف وحدها قادرة على الوقوف .

١٥ — على أنه إذا صممنا على قيام أحد أشكال الاتحاد الثلاثة فعلينا
أن نشير بوضوح إلى أن فى الدول العربية أوضاعاً فى طراز الحكم يقضى
منطق الواقع احلالها الاعتبار الأول ولكن يمكن التوفيق بينهما وبين
ما نذهب اليه فى المراحل الأولى حتى تنسجم هذه الأوضاع مع الشكل
الجديد .

وفى التاريخ أمثلة من هذا القبيل حافظت فيها دول أو دويلات
على بعض أوضاعها الخاصة واشتركت وثيقاً فى المرافق الرئيسية
فانسجمت هذه الأوضاع بتودة ووافق فى اطار الوحدة القومية المشتركة
التي آلت فى النهاية على هذه الأوضاع بالخير العميم .

١٦ — كما نجد من الواجب الاشارة إلى أن تفاوت الدول العربية فى
عدد سكانها حقيقة راهنة يقضى منطق الواقع أيضاً أن تؤخذ بنظر
الاعتبار تشكيل المجالس والهيئات المشرفة على الاتحاد .

١٧ — هذا أما الاعتبارات التى طالما قبل أنها تقف فى طريق الوحدة
أو الاتحاد فإن فى التطورات الاجتماعية وفى الانقلابات الدولية من
هائلة أو مداومة ما لا تقف أمامه كل اعتبارات مبنية على المقياس
المحلى الصرف . وأن العالم ليتخضع عن موجات عاتية طاعية لاتصمد
أمامها أوضاع الدولة المنفردة ، ومن الواجب تدبرها فى حينه قبل أن
يفلت الزمام ويغوت الألوان .

وقد يرى البعض فيما تنطوى عليه هذه المذكرة من مقترحات ضرباً

من المشاريع البعيدة التحقيق أو الخيالية ولكن فى يقيننا أن بقاء العرب على مام فيه تجاه الظروف الدولية الخطيرة هو الأقرب إلى الخيال والأبعد .

١٨ — وفى رأينا الصريح أن الدول العربية ستكون عرضة لتطورات لا يمكن تجنبها ومن الخير أن نسعى إلى الاتحاد أحراراً وأن يكون صالحنا من صنع أيدينا فى انتفاع الأمة العربية وحماسها بدلاً من أن تفرض علينا أشكال أخرى فى ظروف قاهرة وتكون علينا ولأعاديها وأن تذوق الشعوب العربية فى طريقها الأهوال .

١٩ — إن الوعي القومى يسبق الساسة فى العالم العربى وهذا الوعي لن يغتر القادى فى سياسة جرت عليه نكبة فلسطين وقد نجر عليه أدهى منها فى قطر بعد آخر، ومن الحكمة أن نستمع لارادة الشعوب وهى متقادة واثقة قبل أن تدخل فيها فوضى النزعات مستفيدة من خيبتها فى الحاضر ويأسها من المستقبل .

٢٠ — ولقد خيبت الجامعة العربية آمال العرب وكانت اسرافاً فى المظاهر والأقوال وجذباً فى النتائج والأفعال وعرف الجميع أن الروح السائدة فيها لاتسير واقع العصر وسرعة الزمن وخطورة الأحداث ووثبة ارادة الشعوب لأنها لم تسلك الطريق الانشائى فى أى حقل فى الدفاع أو الاقتصاد أو الثقافة أو الاجتماع... ولم يشعر الفرد العربى بوجودها لأنها لم تؤمن له حاجة أو تحيى له أملاً بالتطور والتقدم .

٢١ — وهذا الإجتماع الحاضر للجنة السياسية وللمجلس الجامعة من بعده هو القول الفصل فى حياة الجامعة فى نظر العرب جميعاً ، كما أن الأحداث الدولية فى هذه الظروف هى القول الفصل بين السلم والحرب

وبين الكتلتين المتطاحنتين ، فلما أن تندثر الجامعة في عقيدة الأمة إذا استمر فيها الجدل والتعليق والتأجيل والتحويل إلى اللجان والحكومات ، أو أن تبعث إذا أقرت ما يطمئن إليه الرأي العام .

٢٢ — وما يطمئن إليه الرأي العام هو هذا الإتحاد الذي يجمع بين إمكانات الدول العربية ، وتأتي في المقدمة منها القوة الدفاعية التي تنبثق عن ضم جيوشها وتأمين لوازمها وتحمل أعبائها التي تدفع عنه التوائل وتكفل له المنفعة ، ثم ما ينتج من الجمع بين موارد هذه الأقطار المتممة بعضها في الخصائص والموارد والشروط من قدرة على تحقيق المشاريع الكبرى في ميادين الاقتصاد والصحة والتعليم والاجتماع عما يرفع في سورية العيش للفرد العربي وحتى يشعر في أقره نفسه أن الوطن ليس بالمثل المجرد بل حقيقة واقعة تتمثل فيما تحمل إليه حياة كل يوم من متعة ونمو فيندفع في الذود عن هذا الوطن وينشط في العمل في مراقبه لخدمة أمته والإنسانية والسلام .

الملحق رقم (٧)

مشروع تعديل

ميثاق جامعة الدول العربية

المقدم من مندوبي الجزائر وسورية والعراق

أولاً - المقدمة :

نحن رؤساء الدول العربية .

تعبيراً عن التطورات التي جرت في الوطن العربي .

واستجابة لمتطلبات الأمة العربية ،

ورغبة في تطوير التعاون والتضامن بين الدول العربية الشقيقة ،

وإيماناً بوحدة الأمة العربية النابعة بالدرجة الأولى من وحدة

اللغة والتاريخ والمصير .

وتعبيراً عن عزم الشعوب العربية على إقامة مجتمع حري مجسم حريتها

وتضامنها ويعمل على تحقيق وحدتها .

وشعوراً بمسؤولياتنا في توجيه جهودنا والموارد الطبيعية والبشرية

في أقطارنا نحو التقدم الشامل للشعوب العربية كلها .

وتأكيداً لعزمنا على دعم الروابط والعلاقات الوثيقة بين دولنا

واستجابة لأمانى شعوبنا .

وتكريساً لحزمة أهدافنا المشتركة .

ورغبة في تحويل هذا العزم إلى قوة فعالة في سبيل التقدم
الإنساني ومساهمة في إرساء قواعد السلم العالمي والأمن الدولى
والحفاظ عليها تحقيقاً لمقاصد الأمم المتحدة ، ومبادئها .

المادة الأولى

تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة
على هذا الميثاق .

ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا
رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة
ويعرض على المجلس في أول إجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

المادة الثانية

تعمل جامعة الدول العربية على :

١ — صيانة أمن الدول الأعضاء واستقلالها وتحرير فلسطين وسائر
البلاد العربية غير المستقلة ، وتصفية الإستعمار .

٢ — تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء في الميادين السياسية
والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها ، وتنسيق سياستها الداخلية
والخارجية ، وتطوير التعاون بينها تمهيداً للوحدة العربية الشاملة .

٣ — توجيه الموارد الطبيعية في الوطن العربى لما فيه خير الأمة
العربية جمعاء .

٤ — تشجيع المشاركة الشعبية في أعمال الجامعة ، واللقاءات بين
المنظمات والهيئات العربية .

٥ - دعم السلام العالمى والتعاون الدولى على قواعد الحرية والعدل والمساواة بين جميع الأمم ووفق مبادئ عدم الإنحياز وفى مقدمتها عدم الإشتراك فى الأحلاف .

للادة الثالثة

١ - يكون للجامعة مجلس يتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء ويكون لكل منها صوت واحد ويجوز أن يشترك فى المجلس ممثلون عن البلاد العربية الأخرى بالطريقة والشكل اللذين يحددهما مجلس الجامعة .

٢ - يختص المجلس بتحقيق أغراض الجامعة وفق ما هو منصوص عليه فى هذا الميثاق والإشراف على تنفيذ ما يبرم فى نطاق الجامعة من اتفاقات . كما يختص بتقرير وتنظيم وسائل التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وعقد الإتفاقات معها لتحقيق أغراض الجامعة .

٣ - يختص المجلس كذلك بوضع الأنظمة الداخلية لأجهزة الجامعة وإقرار ميزانيتها ووضع نظام موظفيها .

وللمجلس أن يوصى بعقد اجتماعات له على مستوى رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات .

٥ - للمجلس أن يؤلف اللجان والأجهزة التى يراها ضرورية لتحقيق أهداف الجامعة .

٦ - تصدر قرارات المجلس والأجهزة واللجان التى ينشئها بأغلبية ثلثى الدول أعضائها فيما عدا الأحوال التى ينص فيها على خلاف ذلك . وتكون القرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء وتنفذ فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية .

المادة الرابعة

لا يجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء

وتتعهد الدول الأعضاء باللجوء الى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التي تنشأ لهذا الغرض وفقاً لما يقرره مجلس الجامعة .

وتنظر هذه اللجنة في أى خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة وذلك بطلب من احدى الدول المتنازعة أو غيرها من الدول الأعضاء أو بناء على طلب الأمين العام .

فاذا تعذر حسم الخلاف عرض الموضوع على محكمة العدل العربية المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا الميثاق .

المادة الخامسة

يجتمع المجلس فوراً بناء على طلب احدى الدول الأعضاء أو الأمين العام ليت في وقوع اعتداء بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء أو خشية وقوعه ، ويقرر التدابير اللازمة لدفع العدوان أو منع وقوعه حسبما تقتضيه الحالة . وليس للدول المتنازعة أن تشترك في التصويت .

المادة السادسة

تعتبر معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المعقودة بين دول الجامعة العربية جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق .

المادة الخامسة

تحتزم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها .

المادة السادسة

لدول الجامعة الرغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الإتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .

وليس للدول الأعضاء أن تلتزم بأية معاهدة أو إتفاقية تتعارض وأحكام هذا الميثاق وأغراضه ، وعند التعارض فالعبرة بالإلتزامات المترتبة على هذا الميثاق .

المادة السابعة

تكون القاهرة المقر الدائم للجامعة الدول العربية وللمجلس الجامعة أن يجتمع في أى مكان آخر يعينه .

المادة العاشرة

ينعقد مجلس الجامعة لإنعقاداً عادياً مرة واحدة في العام .
وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولة واحدة أو الأمين العام وموافقة أغلبية الدول الأعضاء .

المادة الحادية عشر

١ — يكون للجامعة أمانة عامة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين . ويراعى اختيارهم علاوة على الكفاءة والنزاهة

أقصى ما يستطيع من إعتبارات التوزيع بين الدول الأعضاء ، على أن لا يؤثر ذلك على سير العمل فيها .

يعين مجلس الجامعة الأمين العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرقواحدة . ويعين الأمن العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة . وليس للأمين العام ولا للأمناء المساعدين ولا للموظفين أن يطلبوا أو يتلقوا تعليمات من أية حكومة أو سلطة خارجة عن الجامعة . وعليهم أن يقوموا بتأدية واجباتهم بوصفهم موظفين . مسؤولين أمام الجامعة وحدها .

٣ — تتعهد الدول الاعضاء باحترام صفة موظفي الجامعة هذه وأن لا تسعى للتأثير عليهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم .

٤ — يؤدي الأمين العام والأمناء المساعدون قسماً بالولاء للجامعة أمام المجلس ويؤدي بقية الموظفين قسماً عائلاً أمام الأمين العام .

٥ — يضع المجلس نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين .

المادة الثانية عشرة

الأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر للجامعة ويتولى مهامه هذه كما يقوم بالأعمال التي تعهد اليه بموجب هذا الميثاق .
ومن واجباته :

١ — اعداد مشروع ميزانية الجامعة بصورة تفصيلية ، وعرضها على المجلس لمناقشتها وإقرارها قبل بدء كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دولة الجامعة في النفقات . ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الإقتضاء .

٢ - إعداد تقرير سنوى عن نشاط الجامعة وسير الأعمال فيها وعرضه على المجلس للنظر فيه .

٣ - إعداد التقارير اللازمة عن القضايا والمهام التى يكلفه بها المجلس .

٤ - إبلاغ الدول الأعضاء بموعد انعقاد دورات المجلس .

٥ - القيام بما يعهد به المجلس اليه من مهام .

المادة الثالثة عشرة

تؤلف لجنة خاصة للشئون الادارية والمالية يضع مجلس الجامعة نظامها الداخلى وطريقة تأليفها .

المادة الرابعة عشرة

يتمتع أعضاء مجلس الجامعة ولجانها وموظفوها الذين ينص عليهم فى النظام الداخلى بالإمتيازات والحصانات الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم . وتكون مصونة حرمة المباني التى تشغلها هيئات الجامعة .

المادة الخامسة عشرة

يتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس فى كل انعقاد عادى .

المادة السادسة عشرة

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة فى الشئون الآتية :

(أ) شؤون الموظفين .

(ب) إقرار ميزانية الجامعة .

(ج) وضع نظام داخلى لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة .

د) تقرير فض أدوار الإجتماع .

المادة السابعة عشرة

تودع الدول المشتركة في الجامعة الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والإتفاقات التي عقدها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

وليس للدولة التي لم تودع وفقاً للفقرة السابقة نسخة من إحدى المعاهدات أو الإتفاقات التي عقدها ، أن تتمسك بها أمام أية هيئة من هيئات الجامعة .

المادة الثامنة عشرة

إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

وللمجلس الجامعة أن يوقف عضوية أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق للمدة والحدود التي يراها .

وإذا تبادت في ذلك وأخلت أخلاقاً جوهرياً ، فللمجلس أن يعتبرها منفصلة عن الجامعة . وذلك بقرار يصدره في الحالين بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها .

المادة التاسعة عشرة

تنشأ محكمة عدل عربية طبقاً لنظام خاص يضمه مجلس الجامعة وتكون الأداة القضائية للجامعة .

وتختص المحكمة بالنظر في الخلافات القانونية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء .

وللمحكمة أن تصدر فتاوى واستشارات قانونية فيما يطلب إليها من قبل مجلس الجامعة أو الدول الأعضاء .

المادة العشرين

يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق .

ولايت في التعديل إلا في دور الإنعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب .

المادة الحادية والعشرون

يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ويصبح الميثاق نافذاً قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام ووثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ _____

من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة ، وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

فهرس

المقدمة

الفصل الأول

صفحة

٩ إقترحات الوحدة ومباحثاتها .

تأييد الوحدة السورية . موقف أمير شرق الأردن . بريطانيا
والوحدة العربية . قرار لمجلس وزراء الأردن . رد بريطانيا على القرار .
إجتماع لیتلتون — عبد الله . الكتاب الأزرق . إجتماع عربي في القاهرة
ووصول كآرو . تصريح بريطاني ورد مصرى . جوله نوري السعيد .
مباحثات السعيد في القاهرة . الإتحاد بديل الوحدة . دولة شرق الأردن
الحرّة . مباحثات أنى الهدى . مباحثات الجابرى . دمشق العاصمة
والنظام جمهورى لبناء الوحدة . الإعراف باستقلال لبنان . سورية
والوحدة . رأى الملكة السعودية . رأى اليمن . مباحثات الصلح .
فلسطين والوحدة .

الفصل الثانى

٣٣ مجلس إتحاد بغير سلطان .

تصريح له أهميته . ولادة وإسم . جامعة أم حلف . اختصاص مجلس
الجامعة . مناورة خطيرة لنورى السعيد . موقف مشرف لرياض الصلح .
كيف يحل الخلاف . المبادئ التى قامت عليها الجامعة .

الفصل الثالث

سورية الكبرى وفلسطين ٤٣

نورى السعيد وسورية الكبرى . رأى جميل مردم . رد توفيق أبو الهدى . فلسطين فى المرأة . وعد مشؤم . الموقف بشأن الكتاب الأبيض . كيف ضاعت الأراضى . صرخة دامية . عمل لم يتم . إقتراح مصرى . اعتراض لبنانى .

الفصل الرابع

مناقشة ميثاق الجامعة ٥٤

ماذا فى الكتاب السعودى . ماذا فى مشروع نورى السعيد . ماذا فى مشروع لبنان . دعوة مندوب فلسطين . صفة مندوب فلسطين . ممثل فلسطين ومجلس الجامعة . طريقة اختيار مندوب فلسطين . مغالاة . كيف وضع ملحق فلسطين . حق التصويت . عودة وبمحت جديد . حكومة عموم فلسطين ومندوب فلسطين . احتجاج من حكومة فلسطين . قرار للجنة السياسية . تعيين رئيس منظمة التحرير . لا يتمتع بحقوق المصنوع الكامل .

الفصل الخامس

إزالة الخلافات بين الدول العربية ٧١

محكمة تحكيم عربية . رفض التحكيم الإجبارى . مذكرة لنورى السعيد . رأى للدكتور عبد الحميد بدوى . متى يقبل التوسط . خلو الميثاق من التحكيم . لبنان يحتكم إلى مجلس الجامعة . قرار التحكيم الوحيد .

صفحة

رد الإعتداء الخارجى . مجلس الجامعة والإعتداء . إيضاح للدكتور
بدوى . خطورة شرط الإجماع . دفع المدوان عن سورية ولبنان .
قوة دولية للجامعة . قرار حاسم . ارسال قوات عربية إلى الكويت .

الفصل السادس

الإتفاقات التى تعقدها الدول العربية ٩٥

مشاورات خاصة لوضع نص جديد . لا التزام لغير الدول المتعاقدة .
المطالبة بتقييد التماقد . اقتراح بمناقشة الإتفاقات قبل ابرامها . تحالف
سياسى عكرى بين دول الجامعة .

الفصل السابع

علاقات الجامعة الدولية ١٠٦

أول مذكرة دولية للجامعة . بريطانيا والجامعة العربية . الجامعة
والامم المتحدة . دعوة امين الجامعة للامم المتحدة . مع منظمة الدول
الامريكية .

الفصل الثامن

الجامعة والاقطار العربية غير المستقلة ١١٦

جمعية عمومية لجميع الاقطار العربية . الجامعة ودول شمال افريقية .
قضايا الجنوب العربى . نصرة قضايا الحرية . قضىة اندونيسيا .
التعاون العربى الاسيوى . قرص بضان الجامعة . تأييد قضىة فيتنام .

صفحة

التعاون مع دول آسيا وإفريقية . الجامعة ومؤتمر باندونج . الجامعة والسلام
العالمى .

الفصل التاسع

المطالبة بتوحيد التشريع .

١٢٨

محكمة العدل العربية . نظام الحكم

الفصل العاشر

طريقة تعديل ميثاق ميثاق الجامعة ١٤٧

قيود التعديل . تمارض في مواد الميثاق . التعديل أو الانسحاب .
مواقفه المجالس النيابية على التعديل . اول تعديل للميثاق . وضع
اللجنة السياسية . تشكيل اللجنة السياسية من وزراء
الخارجية . اول موضوعه بمحثة مجلس وزراء الخارجية . اللجنة السياسية
تنفرد بقضية فلسطين . علاقته اللجنة بمجلس الجامعة . لاعاضد اللجنة
السياسية . السلطة المطلقة لمجلس وزراء الخارجية . تتناقض بين الميثاق
ومعاهدة الضمان الجماعى .

الفصل الحادى عشر

الدول العربية المتحدة ١٦٦

تمن المشروع مناصرة الوزارة . الاتحاد بدل الجامعة . اقتراحات
معددة لتعديل الميثاق . ملك المغرب يطالب بالتعديل . لجنة تعديل
الميثاق تباشر مهمتها . حقيقة التعديلات . مؤتمر القمة وتعديل الميثاق .
مذكرة العراق . اقتراحات حكومة اليزاز . اقتراحات حكومة الجزائر .
اقتراحات حكومة سورية . مشروع موحد لتعديل الميثاق

الفصل الثانى عشر

تعديل النظام الداخلى لمجلس الجامعة ١٨٨

تهجم على أمانة الجامعة فى مجلس النواب العراقى . رد أمين الجامعة .

صفحة

الإحتكام إلى مجلس الجامعة . شهوة الغضب وراء التعديل . الأمين
العام يعمل بإسم مجلس الجامعة . قرار له دلالة . محاوله ثانية
بشأن تعيين الأمين العام .

الملاحق .

٢٠٣	•	•	•	•	•	•	•	•	•	برتوكول الإسكندرية
٢١١	•	•	•	•	•	•	•	•	•	مشروع نوري السعيد
٢١٨	•	•	•	•	•	•	•	•	•	مشروع لبنان
٢٢٧	•	•	•	•	•	•	•	•	•	ميثاق جامعة الدول العربية
٢٤٠	•	•	•	•	•	•	•	•	•	قرار التحكيم
٢٤٩	•	•	•	•	•	•	•	•	•	مشروع ناظم القدسي
٢٥٨	•	•	•	•	•	•	•	•	•	المشروع الموحد لتعديل ميثاق الجامعة

المطبعة الفنية الحديثة
٢٠ شارع الميمنية بالقاهرة